IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[إعتراضات ركن الدين الأستراباذي الصرفية وإستدراكاتة من خلال شرحة على شافية أبن الحاجب "جمعاً ودراسة"]

[بحث مكمل لمتطلبات رسالة العالمية (الماجستير) في النحو والصرف]

[إعداد – جملاء بنت علي بن جمعان الغامدي]
[إشراف – أ.د/ عبدالمقصود محمد عبدالمقصود / الأستاذ بالقسم]
[المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية اللغة العربية - قسم النحو والصرف وفقة اللغة]
[العام الجامعي/1493]

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحث أتقدم به إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بهذه الكلية العربية، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، وذلك لاستكمال متطلبات الماجستير الموازي في النحو والصرف، وموضوعه: «اعتراضات ركن الدين الأستراباذي الصرفية واستدراكاته من خلال شرحه على شافية ابن الحاجب، جمعاً ودراسة».

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

ترجع أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره إلى ما يلي:

1- أنه دراسة نقدية تبين مآخذ عالم من علماء العربية وهو –ركن الدين الأستراباذي- ت سنة715هـ، على الصرفيين واستدراكاته عليهم، وتقوم هذه المآخذ والاستدراكات وتبين ما له وما عليه.

2- مكانة ركن الدين بين شراح الشافية، فهو عالم محقق، مدقق، نحوي، لغوي، أديب.

3- مكانة شرح الشافية لركن الدين بين كتب التصريف، فهو شرح جامع يحوي الكثير من المسائل الخلافية والقضايا الصرفية وهو يعد بحق من أهم شروح الشافية وأوعبها.

4- مكانة ابن الحاجب نفسه، فهو عالم جليل صاحب التصانيف، ومع ذلك فقد اعترض عليه ركن الدين في كثير من المسائل، فأردنا نستبين وجه الحق والصواب في المسائل المعترض عليه فيها.

5- أنَّ هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه من الباحثين.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى تحقيق الأمور التالية:

1- جمع اعتراضات ركن الدين الصرفية واستدراكاته ودراستها.

2- الوقوف على منهج ركن الدين في الاعتراضات والاستدراك.

3- الوقوف على الأصول التي اعتمد عليها الرجل في الترجيح والاستدلال.

4- بيان موقف الرجل من الصرفيين واتجاهه الصرفي من خلال اعتراضاته واستدراكاته.

5- تقويم اعتراضات ركن الدين واستدراكاته الصرفية على ابن الحاجب.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الدراسات السابقة:

الأعمال التي تناولت هذا العالم ليست بالوفيرة التي تفيه حقه، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. ركن الدين الأستراباذي وجهوده النحوية والصرفية، للدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، طبع في مصر ونشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، 2006م.
2. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق: الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، طبع في مصر، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م.
3. مآخذ شراح الشافية على ابن الحاجب في القرن الثامن الهجري " جمعاً ودراسة وتقويماً"، رسالة ماجستير، فايزة مرضاح، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1433-1434هـ، وقد تناولت الباحثة في رسالتها مآخذ عدد من شراح الشافية في القرن الثامن الهجري على ابن الحاجب، ولكن بحثي تناول اعتراضات عالم واحد وهو ركن الدين على ابن الحاجب وغيره من خلال كتاب شرح الشافية وقد تجنبت المسائل التي تناولتها الباحثة فايزة مرضاح منعاً للتكرار.
4. شروح الشافية المطبوعة في القرنين السابع والثامن الهجريين، دراسة منهجية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، زكريا التميمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1432هـ، وقد تناول صاحبها شروح الشافية المطبوعة في القرنين ودرسها دراسة منهجية مقارنة دون أن يركز على موقف الشراح من ابن الحاجب، فابتعدت من هذه الناحية عن مجال بحثنا.

منهج البحث:

سأعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الأمور التالية:-

1- جمع مسائل الاعتراضات والاستدراكات الصرفية من الكتاب وترتيبها وفق ترتيب ابن الحاجب في شافيته.
2- وضع عنوان مناسب لكل مسألة.
3- البدء بنص ابن الحاجب من شافيته يليه نص ركن الدين المضمن الاعتراض أو الاستدلال.
4- مناقشة الاعتراض أو الاستدلال في ضوء رأي علماء الصرف.
5- بيان رأيي في الاعتراض أو الاستدلال قبولاً ورفضاً.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين تسبقهما مقدمة وتمهيد وتقفوهما خاتمة ومجموعة الفهارس المتنوعة، وذلك على النحو التالي:

1- في المقدمة حديث عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

وفي التمهيد حديث عن أمرين:

الأول: ابن الحاجب وكتابه الشافية.

الثاني: ركن الدين، وكتابه كشرح الشافية.

وأما القسم الأول، فكان خاصاً بجمع مسائل الاعتراضات، والاستدراكات الصرفية من الكتاب وتصنيفها وتوثيقها ومناقشتها مرتبة وفق ترتيب ابن الحاجب في الشافية، وكان ذلك في فصلين، الفصل الأول عن مسائل الاعتراضات الصرفية، والثاني عن مسائل الاستدراكات الصرفية، وأما القسم الثاني فكان خاصاً بالدراسة المنهجية، وفيه خمسة فصول بيانها كما يلي:

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفصل الأول: مصادر ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته، وفيه مبحثان:
المبحث الأول: الكتب.
المبحث الثاني: العلماء.
الفصل الثاني: منهج ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته، وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: طريقته في عرض اعتراضاته واستدراكاته:
المبحث الثاني: طريقته في الاستشهاد والتعليل
المبحث الثالث: طريقته في عرض مسائل الخلاف الصرفي
الفصل الثالث: الأصول الصرفية في اعتراضاته واستدراكاته
المبحث الأول: الأصول النقلية
المبحث الثاني: الأصول العقلية
الفصل الرابع: موقفه من النحويين واتجاهه الصرفي، وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: موقفه من البصريين.
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.
المبحث الثالث: اتجاهه الصرفي.
الفصل الخامس: التقويم، وفيه أربعة مباحث:
المبحث الأول: المزايا
المبحث الثاني: المآخذ
المبحث الثالث: التأثر و التأثير
المبحث الرابع: قيمة اعتراضاته واستدراكاته
والخاتمة، فيها تلخيص لأبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة في بحثها ويليها فهارس البحث، وفيه فهرس الآيات القرآنية، وآخر للشعر وثالث لأقوال العرب، ورابع للمصادر والمراجع، وخامس للمحتوى.

التمهيد

ابن الحاجب وكتابه الشافية

ركن الدين الأستراباذي وكتابه شرح الشافية.

التمهيد

(أ) التعريف بابن الحاجب وكتابه الشافية

أولاً: التعريف بابن الحاجب:

- **نسبه وكنيته[1]:**

(1) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، (225/3)؛ الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، أبو القاسم المقدسي الدمشقي، (ص182)؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، (430/16)؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، (360/6).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

هو الشيخ الإمام، العلامة، المقرىء، الأصولي، الفقيه، النحوي، الملقب بجمال الأئمة والملة والدين عثمان ابن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي[2] الدويني[3] الأصل، الإسنائي[4] المولد، المالكي، صاحب التصانيف، المكني بأبي عمر، المشهور بابن الحاجب؛ لأن أباه كان جندياً حاجياً للأمير عز الدين الصلاحي[5].

- **مولده ونشأته:**

ولد ابن الحاجب بأسنا[6] في أواخر سنة سبعين وخمسمائة، ونشأ في القاهرة، واشتغل فيها بالقرآن الكريم، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك –رحمه الله-، ثم بالعربية، والقراءات، وبرع في العلوم، وأتقنها غاية الإتقان[7].

- **موطنه وترحاله والعوامل المؤثرة في تكوينه العلمي:**

استوطن مصر حيث اشتغل بالقرآن الكريم فحفظه، وأخذ بعض القراءات، وتفقه على مذهب الإمام مالك، وطلب الأصول فحصلها، وبرع فيها، وفي العربية واشتهر بها، ثم استوطن الشام، وتكرر دخوله دمشق، وكان آخر ما استوطن فيها سنة سبع عشرة وستمائة، فدرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكب الخلق بالإقبال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية، ثم خرج من دمشق بصحبة الشيخ عزالدين بن عبدالسلام حيث أنكر عليه تسليمه الشقيق لصاحب صيدا الفرنجي، فدخلا القاهرة وجلس الشيخ أبو عمرو بالفاضلية موضع الشاطبي وتصدرها مدة ولازمه الطلبة، ثم انتقل إلى الإسكندرية لمواصلة جهوده العلمية، فلم تطل مدته بها حتى توفي بها، وهو في ذلك على حالة عدالة وفي منصب جلالة[8].

لقد اجتمعت لابن الحاجب الأسباب الملائمة لتحصيل العلوم، فقد انتقل إلى القاهرة موطن العلوم في ذلك الوقت وهو صغير إذ كان والده حاجباً للسلطان، وهذا ما أعطاه منزلة طيبة عند العلماء، فاعتنوا به وأولوه اهتمامهم، كما أن موطن والده (أسنا) كانت موئلاً للعلماء، وقد عرف بذكائه، وحفظه، وصحة ذهنه، كل هذه الأسباب ساعدته على الاشتغال بالعلم، وحفظ القرآن، وقراءة القراءات، والتفقه على مذهب الإمام مالك، فتعمق في المذهب المالكي حتى عد رأساً من رؤوس المذهب المالكي، وتحقق في علم العربية وعف به حتى غلب عليه، ودرس علم أصول الفقه، وكان رأساً متبحراً في علوم كثيرة منها الأصول، والعربية، والتصريف، والعروض، والتفسير، قرأ القراءات على الشهاب الغزنوي، وقرأ بالسبع على أبي الجود غياث بن فارس، وقرأ بعض القراءات على الشاطبي، وسمع منه التيسير والشاطبية، وسمع أبا عبدالله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي، وأبا القاسم البوصيري، وبهاء الدين القاسم بن عساكر[9].

صنف التصانيف المشتملة على التحقيق والإفادة في الأصول، والفقه، والتاريخ، والنحو والصرف، والعروض، والأدب، والقراءات، ورزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها، وتناولها العلماء من بعده بالشرح والتعليق؛

---

(2) الكُرْدِي: بضم الكاف وسكون الراء والدال المهملة هذه النسبة إلى طائفة بالعراق ينزلون بالصحاري، وقد سكن بعضهم القرى، يقال لهم: الأكراد، خصوصاً في جبال حلوان، والنسبة إليهم: الكُرْدِي، وقرية أيضاً يقال لها: كُرْد(انظر: الأنساب، السمعاني المروزي، (205/2).

(3) الدَويني: دوين: بفتح أوله وكسر ثانيه، ويا مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون بلدة من نواحي أيرات في آخر حدود أذربيجان بقرب من تفليس، منها ملوك الشام بنو أيوب، انظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، (491/2).

(4) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).

(5) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).

(6) أسنا: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة، وفتح النون وبعدها ألف، هي بليدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان،(250/3).

(7) النجوم الزاهرة، للظاهري، (360/3).

(8) انظر في ذلك: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، (86/2)؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي،(264/16).

(9) انظر في ذلك: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن قيم الجوزية، (133/1)؛ طبقات الشافعية الكبرى، تقي الدين السبكي، (118/13)؛ البداية والنهاية، ابن كثير،(118/13).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن خلكان: " وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإجادة"[10]، ونقل بن فرحون على أحد مصنفات ابن الحاجب فقال: " ومما ذكره في مدح الكتاب أن قال: هذا كتاب أتى بعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة، فكان المجاب، وراض عصي المراد، فأزال شماسته وانجاب، وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه"[11].

وقال ابن الجزري: " قلت: ومؤلفاته تنبىء عن فضله كمختصري الأصول والفقه، ومقدمتي النحو والتصريف، ولاسيما (أماليه) التي يظهر منها ما أتاه الله من عظم الذهن، وحسن التصور، إلا أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات، وأتى بما لم يتقدم فيه عن غيره"[12].

- **وهذه المصنفات هي:**

النحو والصرف:

1. الكافية في علم النحو، حققها: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010م.
2. شرح الكافية: حققه الأستاذ الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، ط1، ثلاثة أجزاء مكتبة الباز مكة المكرمة 1418 هـ.
3. الوافية نظم الكافية: المحقق : موسى بنّاي علوان العليلي، دار النشر : مطبعة الآداب في النجف، ط1، (1400هـ / 1980م)، مجلد(480 صفحة).
4. الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري: (ط. أوقاف العراق)، المحقق: موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف – العراق، سنة النشر: 1402 – 1982، عدد المجلدات: 2
5. الأمالي: المحقق: فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - دار الجيل، د.ن، عدد المجلدات: 2
6. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة: تحقيق د . طارق نجم عبد الله . مكتبة المنار ، الزرقاء . الأردن ، ط 1، 1405 هـ / 1985 م .
7. المكتفي للمبتديء(مخطوطة): المكتفي للمبتدئ: شرح فيه ابن الحاجب "مختصر الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني. و"الإيضاح" كتاب في النحو لأبي علي الفارسي[13].
8. شرح كتاب سيبويه(مخطوطة): شرح كتاب سيبويه: ذكره حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي[14].
9. شرح المقدمة الجزولية(مخطوطة): شرح المقدمة الجزولية: ذكره بروكلمان وقال: إنه توجد منه نسخة خطية محفوظة في جامع القرويين بفاس رقم (1198) [15].
10. رسالة في العشر(مخطوطة): هي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) مع الصفتين (أول وآخر). توجد منها نسخة مخطوطة في مكتبة برلين رقم (6894) وهي موجودة أيضاً آخر نسخة الأمالي الموجودة في مكتبة شهيد علي باستانبول رقم (2337) [16].
11. إعراب بعض آيات من القرآن العظيم(مخطوطة): إعراب بعض آيات من القرآن العظيم: ذكر بروكلمان أنه موجود في مكة المكرمة[17].

(10) وفيات الأعيان، ابن خلكان،(250/3).
(11) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، (87/2).
(12) غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين بن الجزري، (509/1).
(13) انظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، (1/ 211 ـ 212)، وهدية العارفين، للبغدادي، (1/ 655).
(14) انظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، (2/ 1427) وهدية العارفين، للبغدادي، (1/ 655).
(15) انظر: تاريخ الأدب العربي، أحمد شوقي، (5/ 350).
(16) انظر: أمالي ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، (1/ 32) .
(17) تاريخ الأدب العربي، أحمد شوقي، (5/ 341).

12.الشافية.
13.شرح الشافية: ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان[18]، والأدفوني[19]، والسيوطي[20]، وحاجي خليفة[21]، وبروكلمان [22].

العروض:

المقصد الجليل في علم الخليل: تحقيق: أ. د. محمود العامودي، 2007م.

الأدب:

جمال العرب في علم الأدب(مخطوطة).

الأصول:

1. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل(دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م)، واختصره في:
2. مختصر المنتهي، أو مختصر ابن الحاجب(تحقيق د. نذير حمادو، دار ابن حزم، 1427هـ-2006م).
3. عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار، المحقق: عبد الحميد بن سعد بن ناصر السعودي، سنة النشر: 1426 – 2006، عدد المجلدات:

الفقه:

جامع الأمهات أو مختصر الفروع(المحقق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، الناشر: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1421هـ - 2000م).

العقيدة:

عقيدة ابن الحاجب(تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، المؤلف: أبو عبد الله محمد ابن ابي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي، المحقق: أحمد الزبيبي، سنة النشر:1995، عدد الصفحات: 402، أصل هذا الكتاب -- رسالة الدكتوراه".

التاريخ:

1. ذيل تاريخ دمشق(مخطوطة).
2. معجم الشيوخ(مخطوطة).

- **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

كان – رحمه الله – إماماً، عالماً، محققاً، نحوياً، صرفياً، فقيهاً، أصولياً، نظاراً، مقرئاً،أديباً، شاعراً، وعرف بأنه كان محسناً، صالحاً، تقياً، قال صاحب الذيل على الروضتين: " كان ابن الحاجب ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم الأصولية، ومحققاً في علم العربية ومتقناً لمذهب ابن أنس، وكان من أذكى الأمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء، منصفاً محباً للعلم، وأهله ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى"[23].

(18) وفيات الأعيان، ابن خلكان، (3/ 249).
(19) الطالع السعيد، جمال الدين جعفر الشافعي، ص(354).
(20) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، (2/ 135)
(21) كشف الظنون، حاجي خليفة، (2/ 1020.
(22) توجد منه نسخة في بولون رقم (316) تاريخ الأدب العربي، أحمد شوقي، (5/ 327).
(23) الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، أبو القاسم الدمشقي، ص(182).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقال صاحب وفيات الأعيان: " وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإجادة، وخالف النجاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات، وإلزامات تتعذر الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب بأبلغ إجابة بسكون كثير وتقبت تام، ومن جملة ما سألته، عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: إِنْ أَكَلْتُ وإِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لم تعين تقديم الشرب على الأكل بسبب وقوع الطلاق حتى لو أكلت ثم شربت لا تطلق وسألته عن بيت المتنبي:

لَقَد تَصَبَّرتُ حَتَّى لات مُصْطَبرِ فالآنَ أَقْحَمُ حَتَّى لاتَ مُقتَحَمِ

ولات ليست من أدوات الجر؟ فأطال الكلام فيهما وأحسن الجواب عنهما، ولولا التطويل لذكرت ما قاله"[24].

وقال الذهبي عنه: " وكان من أذكياء العالم، رأساً في العربية، وعلم النظر، درس بجامع دمشق، وبالنورية المالكية، وتخرج به الأصحاب، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة"[25].

وذكر أيضاً في سير أعلام النبلاء أن ابن الحاجب " تيسرت له البلاغة، فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الحكمة، فكان حاطره ببطن المسيل، قرب المرمى، فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف، ما على المحسنين من سبيل"[26].

وكان ابن الحاجب أول فقيه جمع بين فقه المالكية في مصر، وفقه المالكية في بلاد المغرب، وكان أول نحوي في مصر نزع بالنحو نزعة فلسفية، لم تكن تتفق تماماً والبيئة المصرية التي نشأ فيها، وربما كان مرجع ذلك إلى أنه كان أصولياً نظاراً، وأنه أفاد فائدة كبيرة من استقرار النحو ونضوجه متمثلاً في كتاب المفصل للزمخشري[27]، قال ابن كثير: " ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاش، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد الإحكام لسيف الدولة الآمدي، وقد من الله تعالى عليه بحفظه، وجمعت كراريس في الكلام على ما أودعه فيه من الأحاديث النبوية ولله الحمد"[28].

ووفقاً لما اطلعت عليه من مصادر فإن ابن الحاجب كان على علاقة شديدة بالعز ابن عبد السلام الذي لقب بسلطان العلماء، وقال عن ذلك ابن العماد: " قال اليافعي: وبلغني أنه كان محباً للشيخ عز الدين بن عبد السلام، وأن ابن عبدالسلام حين حبس بسبب إنكاره على السلطان دخل معه الحبس موافقة ومراعاة، ولعل انتقاله إلى مصر كان بسبب انتقال الشيخ ابن عبد السلام وفيهما أنهما اجتمعا في الإنكار"[29].

توفي رحمه الله بالإسكندرية، ضحى يوم الخميس السادس والعشرين من شهر شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح بن أبي شامة، ورثاه ناصر الدين بن المنير، بأبيات فقال[30]:

ألا أيُّها المختالُ في مَطْرِفِ العُمْرِ هَلُمَّ إلى قَبْرِ الفقيهِ أبي عَمْرِو

(24) وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).
(25) سير أعلام النبلاء، للذهبي(264/16).
(26) سير أعلام النبلاء، للذهبي(265/16)، وينظر: طبقات الشافية الكبرى، للسبكي، (234/9).
(27) الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، ص(221).
(28) البداية والنهاية، ابن كثير، (176/13)
(29) شذرات الذهب، أبو الفلاح،(234/5).
(30) الديباج المذهب، ابن فرحون، (87/2).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ترى العـلمَ والآدابَ والفضـــل والتقى ونيلَ المنى والعزّ غُيبِّنَ في قَبْرِ

- **شيوخه:**

من أشهر شيوخ ابن الحاجب:

- **أبو القاسم البوصيري(506-598هـ)** [31]: أبوالقاسم، وأبو الكرم هبة الله، وسيد الأهل بن علي بن مسعود بن ثابت بن هاشم بن غالب بن ثابت الأنصاري الخزرجي المنستيري الأصل البوصيري المولد والدار، الكاتب الأديب مسند الديار المصرية.
- **الأرتاحي(507-601هـ)** [32]: الشيخ الثقة، الصالح الخير، المسند، أبو عبدالله محمد بن الشيخ الصالح أبي الثناء حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الشامي الأرتاحية ثم المصري الحنبلي.
- **الغرنوي(522-599هـ)** [33]: محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، أبوالفضل الغرنوي المقريء الفقيه النحوي، نزيل القاهرة، قرأ على أبي محمد سبط الخياط وسمع من أبي بكر قاضي المارستان، وتصدر للإقراء فأخذ عنه العلم السخاوي والجمال بن الحاجب.
- **بنت سعد الخير(522- 600هـ)** [34]: الشيخة الجليلة المسندة، أم عبدالكريم، فاطمة بنت المحدث التاج أبي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري البلنسي، مولدها بأصبهان في سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة.
- **القاسم بن عساكر(527-600هـ)** [35]: الإمام، المحدث، الحافظ، الرئيس، بهاء الدين، أبومحمد، القاسم بن الحافظ الكبير، محدث العصر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر.
- **الشاطبي(538-590هـ):** الشيخ الإمام العالم العامل، القدوة، سيد القراء، أبومحمد، وأبو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، الأندلسي الشاطبي الضرير، ناظم الشاطبية، والرائية[36].
- **الأبياري(557-618هـ)** [37]: علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الملقب شمس الدين وشهرته أبو الحسن الأبياري، كان من العلماء والأعلام، وأئمة الإسلام، بارعاً في علوم شتى: الفقه، والأصول، والكلام وكان بعض الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الأصول.
- **أبوالحسن الشاذلي(571-656هـ)** [38]: تقي الدين أبوالحسن علي بن عبدالله الشاذلي الشريف الحسني العارف بالله، أخذ عن الشيخين العارفين أبي عبدالله محمد بن حذرهم، وأبي محمد عبدالسلام بن مشيش.
- ومما سبق نلاحظ أن ابن الحاجب تلمذ على يد العديد من المشايخ والعلماء تنوعت ثقافته العلمية بتنوع علوم المشايخ والعلماء الذين أخذ عنهم، وهذا كان له عظيم الأثر في تكوينه العلمي.

- **تلاميذه:**

(31) شذرات الذهب، أبو الفلاح، (338/4).
(32) سير أعلام النبلاء، للذهبي(415/16).
(33) شذرات الذهب، أبو الفلاح،(343/1).
(34) انظر: أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة ، ص(60)؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي،(412/21).
(35) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (1367/4).
(36) شذرات الذهب، أبو الفلاح، (4/ص302).
(37) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون،(121/2).
(38) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ابن مخلوف، ص(18).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- **المنذري(581-656هـ)** [39]: الإمام الحافظ المحقق شيخ الإسلام ذكي الدين أبومحمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد المنذري الشامي الأصل، المصري الشافعي.
- **الزواوي(589-681هـ)** [40]: عبدالسلام بن عمر بن سيد الناس الإمام الكبير زين الدين أبومحمد الزواوي المالكي المقريء، شيخ القراء في ومانه بدمشق، وشيخ المالكية، ومفتيهم، وقاضيهم.
- **ابن مالك(600-672هـ)** [41]: محمد بن مالك الإمام العلامة جمال الدين الطائي الجياني، الشافعي النحوي، نزيل دمشق، كان شافعي المذهب، صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأخذ العربية عن ابن الحاجب.
- **الملك الناصر(603-656)** [42]: السلطان الملك الناصر صلاح الدين أبو المفاخي داود بن السلطان الملك المعظم عيسى بن العادل، قرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه.
- **القسنطيني(607-695هـ)** [43]: أبوبكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه، ومشاركة في الحديث.

كانت هذه ترجمة موجزة لبعض من تلاميذ ابن الحاجب الذي ذكرتهم كتب التراجم، والذي تنوعت ثقافتهم العلمية تبعاً لتنوع ثقافة ابن الحاجب.

ومما سبق أستخلص أن ابن الحاجب منذ نشأته سار في طريق الهدى والرشاد مشتغلاً بكتاب الله تعالى، فعلم القرآن، وعلمه، وتمكن منه، ووجدنا أن ثقافته تنوعت تبعاً لتنوع ثقافة شيوخه، فلما كان جمهورهم من علماء العربية، فأثر ذلك على ابن الحاجب، وكان الأغلب عليه علم العربية، ومن بين علوم العربية برز في علم النحو، ومصنفاته شاهدة على ذلك، إذ إن أغلبها في علم العربية.

ثانياً: التعريف بكتاب الشافية:

أ) الشافية مقدمة في التصريف، والخط،كتبها ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافية في النحو، وقد اشتملت على[44]:

1. مقدمة صغيرة يحمد الله سبحانه فيها، ويصلي على نبيه وآله وصحبه ويبين سبب وضع الشافية.
2. تعريف التصريف.
3. أنواع الأبنية.
4. الميزان الصرفي.
5. القلب المكاني.
6. الصحيح والمعتل.
7. أبنية الاسم الثلاثي المجرد.
8. رد بعض الأبنية إلى بعض.
9. أبنية الاسم الرباعي.
10. أبنية الاسم الخماسي.
11. أبنية الاسم.

(39) سير أعلام النبلاء، للذهبي(319/23).
(40) شذرات الذهب، أبو الفلاح،(374/5).
(41) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، (243/7).
(42) البداية والنهاية، ابن كثير، (198/13)
(43) شذرات الذهب، أبو الفلاح، (443/5).
(44) الشافية، ابن الحاجب، (1/1).

12.أحوال الأبنية.
13.الفعل الماضي.
14.الفعل المضارع.
15.الصفة المشبهة.
16.المصدر.
17.اسم المرة والهيئة.
18.أسماء الزمان والمكان.
19.اسم الآلة.
20.التصغير.
21.المنسوب.
22.جمع التكسير.
23.التقاء الساكنين.
24.الابتداء.
25.الوقف.
26.المقصور والممدود.
27.ذو الزيادة.
28.الإمالة.
29.تخفيف الهمزة.
30.الإعلال.
31.الإبدال.
32.الإدغام.
33.الحذف.
34.مسائل التمرين.
35.مقدمة الخط.

ب) عبارتها: الشافية مقدمة غاية في الإيجاز، ولذا جاءت عبارتها في كثير من الأحيان غامضة، ولم تكن وافية بتمام المراد أحياناً أخر، إو كانت موهمة الإطلاق في موضع التقييد، أو التقييد في موضع الإطلاق؛ ولذا كانت هذه العبارة المقتضبة وراء الكثير من الاعتراضات التي وجهت إلى الشافية[45].

(ب) ركن الدين الأستراباذي وكتابه شرح الشافية

- **اسمه ونسبه:**

هو السيد، أبو الفضائل، ركن الدين، أبو علي، الحسن بن الحسن بن أحمد بن شرف شاه العلوي، الحسيني، الأستراباذي، وقد اختلف كثيراً في نسبه؛ لأن المصادر والمراجع لم تتكلم عن هذا العالم كثيراً، فنجد أن ياقوت الحموي لا يذكر إلا الكنية ثم اسمه واسم والده وينسبه إلى بلده فيقول: " الحسن بن أحمد الأستراباذي أبو علي"[46]، ولركن الدين ألقاب كثيرة، وقد ارتبطت به وعرف بها ومن ألقابه على سبيل الذكر لا الحصر:

(45) الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، ص25.
(46) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن، جمال الدين، (260/6).

1. ركن الدين: وهذا اللقب كما ذكر الدكتور عبدالمقصود: " أثبتته كثير من كتب التراجم، حيث أثبته السبكي، والمقريزي، وابن حجر، وابن تغري بردي، وحاجي خليفة"[47].
2. السيد: وهذا اللقب أثبته السبكي وتابعه المقريزي، وابن تغري بردي، وغيرهم"[48].
3. العلوي: نسبة إلى جده الأدنى علي بن الحسين الملقب بشرف الدين شاه"[49].
4. الأستراباذي: نسبة إلى مسقط رأسه أستراباد"[50].

ولركن الدين ثلاث كنى: هي أبو الفضائل، أبو علي، أبو محمد[51].

- **مولده ووفاته:**

أغلب الروايات ذهبت إلى أنه ولد سنة 645هـ، في مدينة أستراباد في شمال فارس، ويرى عبدالمقصود أنه ولد قبل سنة 645هـ، حيث يقول: " وأرجح أن ركن الدين ولد قبل أسبق رواية قيلت بشأن مولده، وهي رواية العيني التي أرجح أنه ولد قبل هذا التاريخ بنحو أكثر من ربع قرن، فإن قيل من أين أتيت بهذا التحديد؟ وما السبيل إلى هذا الترجيح؟ قلنا: إن أسبق رواية قيلت بشأن مولده هي رواية 635هـ، ثم تعددت الروايات التي يستخلص من بعضها هذا التاريخ، ومن بعضها الآخر 645هـ، وبعضها يتأرجح بين التاريخين"، وقد توفي ركن الدين – رحمه الله – سنة 715هـ[52].

- **نشأته وطلبه للعلم:**

تعد حياة ركن الدين غير واضحة لنا حيث لم تتحدث عنه كتب التراجم، فنجد أن الفترة الأولى من حياته فيها غموض كبير حتى سنة 667هـ، وذلك عندما رحل إلى مراغاة بأذربيجان بعد أن درس في أستراباذ القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية، وقد كانت مراغاة في ذلك الوقت مركزاً مهماً من مراكز العلم والثقافة، وهناك التقى ركن الدين بالعلامة نصير الدين الطوسي حيث تتلمذ على يديه، وصار من أكبر تلاميذه"[53].

يقول ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: " قدم مراغاة واشتغل على مولانا نصير الدين، وكان يتوقد ذكاء وفطنة، وكان المولى قطب الدين حينئذ في ممالك الروم، فقدمه النصير، وصار رئيس الأصحاب بمراغاة، وكان يجيد دروس الحكمة"[54].

وكان لركن الدين رحلات عديدة منها:

1. رحيله إلى بغداد مع أستاذه الطوسي.
2. رحيله إلى الموصل بعد وفاة أستاذه، وفي الموصل احتل مكانة علمية كبيرة حتى صار عالم الموصل، وقام بتدريس الشافعية، وولى التدريس بالمدرسة النورية، وبالموصل صُنِف أغلب مؤلفاته[55].

(47) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين، تحقيق عبدالمقصود محمد، ص35.
(48) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، (5/8).
(49) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين، تحقيق عبدالمقصود محمد، ص14.
(50) المصدر نفسه، ص14.
(51) المصدر نفسه، ص14.
(52) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين، تحقيق عبدالمقصود محمد، ص21.
(53) المصدر نفسه، ص21.
(54) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، (42/1).
(55) بغية الوعاة، للسيوطي(522/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- **منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:**

كان ركن الدين الأستراباذي نحوياً، وصرفياً، ومتكلماً، ومنطقياً، وقد كانت له ثقافة واسعة تشهد له بها ما زخرت به تضاعيف شرحيه(الكافية-الشافية)، فنراه يعمد إلى إيضاح المعاني اللغوية لبعض الكلمات الغامضة الواردة في الأبيات الشعرية التي يستخدمها في الاستشهاد.

ويظهر ذلك أيضاً من خلال شواهده، فالشاهد عند ركن الدين كان متنوعاً شمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأبيات الشعرية، وبعض عبارات الإمام علي – كرم الله وجهه- التي تضمنها كتاب البلاغة[56].

وبالنظر إلى آراء ركن الدين النحوية نجده من الذين يعرضون الفكرة مع دعمها لكلامهم عليها بالدليل والمناقشة والتحليل، فكثيراً ما نجده يعترض على بعض أفكار وآراء الآخرين فيوجه إليهم النقد الشديد [57].

وقد أثنى صاحب خزانة الأدب في مقدمته على ركن الدين وشرحه بقوله: " وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه من المجد والشرف ما اعترف به السيد والسعد"[58].

- **شيوخه:**

العديد من الكتب التي ترجمت لركن الدين لم تذكر سوى العلامة نصير الدين الطوسي وسيف الدين الآمدي، بل أن ركن الدين لم يشر في مؤلفاته التي وصلت إلينا إلى واحد من شيوخه الآخرين، لكن لو نظرنا إلى ميلاد كل من الطوسي وابن الحاجب وركن الدين، وكذلك تاريخ وفاتهم لوجدنا أنهم عاصروه:

فالطوسي: ولد سنة 597هـ وتوفي سنة 672هـ.

1.نصير الدين الطوسي:

هو أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن أشهر علماء القرن السابع الهجري، فيلسوف، فلكي، إذ كان رأسًا في العلوم العقلية، وعلامة بالأرصاد والرياضيات، وهو إخباري متعدد الجوانب، وهو سياسي شيعي. ولد بطوس في الحادي عشر من جمادى الأولى 597هـ/ الثامن عشر من فبراير سنة 1201م[59]. ودرس علوم اللغة من نحو وصرف وأدب بعد دراسته للقرآن الكريم، وتوفي ببغداد في الثامن عشر من ذي الحجة سنة 672هـ/ السادس والعشرين من شهر يوليه سنة 1274م. وكانت منزلته عالية عند هولاكو، فكان هولاكو يطيعه فيما يشير به عليه، حتى بنى له مرصدًا عظيمًا في مراغة، واتخذ خزانة ملأها بالكتب التي نهبت من بغداد والشام وشبه الجزيرة العربية، اجتمع فيها من الكتب نحو أربعمائة ألف مجلد، وقرر منجمين لرصد الكواكب وجعل أوقافًا تقوم بمعاشهم، وكان هولاكو يمده بالأموال. وصحبه في غزو بغداد. وقيل: إن الطوسي هذا هو الذي أشار على هولاكو بقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله، بعد دخول بغداد، وساعده في ذلك الوزير ابن العلقمي. وقد تحدد مذهبه السياسي بتحيزه الشديد للاثنى عشرية مما بوأه مقعد الزعامة للشيعة الإيرانية بفضل مواهبه وتفننه في علوم شتى[60]. وللطوسي مصنفات كثيرة جداً في كل فروع المعرفة جاوزت المائة بين كتاب، ورسالة، ومقالة، في مختلف المواضيع، وباللغتين العربية والفارسية، حيث صنف في الحكمة، والفلسفة، والهيئة، والنجوم،

(56) عبدالقادر البغدادي، هدية العافين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (134/2).
(57) ركن الدين الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، (116/2).
(58) عبدالقادر البغدادي، هدية العارفين،(134/2).
(59) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير:(13/ 201).
(60) ينظر: ترجمته في: الأعلام:(7/ 257, 258)، وأعيان الشيعة، (46/ 4-19)، ومعجم المؤلفين:(11/ 307) ، ودائرة المعارف الإسلامية:(15/ 378-382).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والرياضيات، والطبيعيات، والعلوم الدينية، وعلوم العربية، وغيرها. ومن مؤلفاته التي لا تحصى: شرح كافية ابن الحاجب[61]، وشكل القطاع، وتجريد العقائد، وتلخيص المحصل، ورسالة في الموسيقي شرحها، وغير ذلك[62].

2. السيف الآمدي:

هو: علي بن علي بن محمد بن سالم التغلبي، الإمام أبو الحسن سيف الدين الآمدي المشهور صاحب التصانيف الكثيرة. ولد بـ"آمد" سنة 511هـ، وتوفي بها سنة 636هـ. وقد نص السيوطي[63]، على أن ركن الدين قد أخذ عنه وللرجل مصنفات مفيدة منها: الباهر في علم الأوائل والأواخر، وأبكار الأفلاك في أصول الفقه، والحقائق في علوم الأواخر، وإحكام الأحكام في أصول الفقه، وغير ذلك[64].

3. ابن الحاجب[65].

- **تلاميذه:**

من تلاميذ الأستراباذي تاج الدين الأربيلي، وهذا ما ذكرته كتب التراجم، لكن الدكتور عبدالمقصود كان له رأي آخر، إذ يقول: " أرى أنه تتلمذ على يديه كثير من أهل العلم والفضل بدليل قول ابن حجر، وهو بصدد ترجمته، وتخرج به جماعة من الفضلاء[66].

- **مصنفاته العلمية:**

تمتع ركن الدين بعلم غزير في العربية مكنه من البحث، والتأليف في فروعها، فكانت له مؤلفات ومصنفات متعددة، ولعل أهم آثاره العلمية التي خلفها، وشهدت شهرتها الآفاق:

1- الاختيارات النحوية: صنفه ركن الدين وأهداه للسلطان الملك المظفر صاحب ماردين[67].

2- البسيط: ويسمى "الشرح الكبير": وهو شرح مطول على الكافية لابن الحاجب. وهو واحد من شروح ثلاثة له على الكافية[68].

3- حل العُقَد والعَقل في شرح مختصر منتهى الوصول والأمل: وهو شرح على كتاب: مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام ابن الحاجب[69].

4- حواش على التجريد، للطوسي: وهي حواش على كتاب: تجريد العقائد، لنصير الدين الطوسي ويعرف أيضًا بتجريد الكلام[70].

5- حواش على كليات القانون: ذكره العاملي في أعيان الشيعة، وهو مفقود[71].

6- الزينية: وهي مقدمة في النحو ذكرها العيني في عقد الجمان. وتابعه العاملي في أعيان الشيعة وهذه المقدمة من الذخائر العلمية المفقودة[72].

---

(61) ينظر: تاريخ الأدب العربي، (5/ 310).

(62) في فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، (3/ 246-252).

(63) بغية الوعاة، للسيوطي (1/ 522).

(64) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، (3/ 134، 135)، ومفتاح السعادة، ابن قيم الجوزيه(2/ 179)، والأعلام، للزركلي(5/ 53).

(65) سبق ترجمت ابن الحاجب، ص7 من البحث.

(66) شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، ص(56).

(67) عقد الجمان، للعيني، (18/1).

(68) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين، تحقيق عبدالمقصود محمد، (73/1).

(69) حل العقد والعقل في شرح مختصر منتهى السول والأمل، تحقيق: عبدالرحمن القرني، ص(18).

(70) ينظر: أعيان الشعية، العاملي، (70/2).

(71) ينظر: الدرر الكامنة(2/ 17).

(72) ينظر: هدية العارفين، للبغدادي(1/ 283).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

7- شرح الحاوي الصغير: وهو شرح على كتاب "الحاوي الصغير"، للإمام عبد الغفار بن الكريم بن عبد الغفار نجم الدين، المعروف بالخطيب القزويني المتوفى سنة 665هـ[73].
8- شرح ديوان الحماسة: وهو شرح على ديوان الحماسة الذي جمعه أبو تمام، حبيب أوس الطائي "ت 231هـ"[74].
9- شرح شافية ابن الحاجب: وهو شرح على مقدمة ابن الحاجب في التصريف، والمعروفة بالشافية[75].
10- شرح شمسية المنطق:
وهو شرح على كتاب "الشمسية" في المنطق لأستاذه وشيخه نصير الدين الطوسي. ومن الشمسية نسخة خطية بمدرسة يحيى باشا بالموصل برقم "19"[76].
11- الشرح الصغير على كافية ابن الحاجب: وهو شرح ثان له على الكافية، لمصنفها العلامة ابن الحاجب وهو شرح مختصر، اختصر به مصنفه شرحه الكبير[77].
12- شرح فصيح ثعلب: وهذا الكتاب شرح فيه مصنفه ركن الدين كتاب "الفصيح" في اللغة لإمام العربية أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب "ت 291هـ"[78].
13- شرح قواعد العقائد، للغزالي: وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد" تأليف حجة الإسلام، أبي حامد بن أحمد الغزالي[79].
14- شرح قواعد العقائد النصيرية: وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد النصيرية" في علم الكلام، تأليف شيخه الخواجة نصير الدين الطوسي[80].
15- شرح المطالع في المنطق في مجلدين: ذكر ذلك السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى[81].
16- شرح المعالم في أصول الدين: اختصر ركن الدين المعالم في أصول الدين، وشرحه.
18- نهج الشيعة: ألفه باسم السلطان إدريس بهادر خان[82].
19- الوافية في شرح الكافية "المتوسط": وهو شرح ثالث على كافية ابن الحاجب، ويعرف بين الدارسين بالمتوسط[83].

- **وفاته:**

اختلف المؤرخون حول السنة التي توفي فيها ركن الدين وكذلك حول الشهر الذي توفي فيه، والأكثرون على أنه توفي سنة 715هـ[84].

(73) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (68/1).
(74) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(67/1).
(75) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (68/1).
(76) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (68/1).
(77) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 68/1.
(78) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (68/1).
(79) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (69/1).
(80) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (69/1).
(81) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 407/9.
(82) مشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (69/1).
(83) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (72/1).
(84) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين تحقيق: عبدالمقصود محمد، (56/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وهذا ما ذكره السبكي ت(771هـ) [85]، والمقريزي ت(845هـ) [86]، وابن حجر العسقلاني ت(852هـ) [87].**القسم الأول**

مسائل الاعتراضات والاستدراكات الصرفية

"جمعاً وتوثيقاً ومناقشة"

الفصل الأول: مسائل الاعتراضات الصرفية

الفصل الثاني: مسائل الاستدراكات الصرفية

الفصل الأول

مسائل الاعتراضات الصرفية

المسألة الأولى

تعريف التصريف

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب "[88].

يرى ركن الدين:" أن التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو، وهو الذي يُعلم منه البناء ككون النكرة المفردة مبنية مع (لا) على الفتح نحو: لا رجل، وككون المنادى المفرد المعرفة مبنياً على الضم نحو: يا يزيدُ، وكون قبلُ وبعدُ وغيرهما من الجهات الست مبنياً على الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو: قوله تعالى: چ و و ۆ ۆې چ[89] فلو قال: التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر لكان أولى" [90]، وهناك من شراح الشافية من اعترض على ابن الحاجب في هذا التعريف، فنجد أن الرضي يقول:" قوله (التي ليست بإعراب) لم يكن محتجاً إليه؛ لأن بناء الكلمة لا يعبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، و إن دخل فاحتاج إلى الاحتراز، فكذا البناء، فهل احترز عنه أيضاً[91] فالرضي يرى أنه لابد من الاحتراز عن المبنيات .

ورأى بعضهم أن الإعراب حالة من أحوال بناء الكلمة، وذهب إلى ذلك كل من: أبي علي الفارسي(377هـ) [92]، وابن الحاجب في شرحه على الشافية(646هـ)[93]، واليزدي(720هـ) [94]، ونقره كار(720هـ) [95]، والجار بردي(746هـ)[96]، النيسابوري(728هـ) [97]، وابن جماعة(739هـ)، يقول نقرة كار:" إنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، و لكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية، وذلك لأنه قد يطلق على

(85) في طبقات الشافية الكبرى، (9/407-408).
(86) في السلوك، (22/158).
(87) في الدرر الكامنة، (23/17).
[88] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب ص(6).
[89] سورة الروم الآية رقم 4
[90] ينظر: شرح الشافية لركن الدين (1/169).
[91] ينظر: شرح الشافية للرضي (1/5).
[92] ينظر: التكملة للفارسي(2/212).
[93] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(6).
[94] ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي(2/105).
[95] ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي (2/217).
[96] ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي (2/4).
[97] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (2/212).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أحوال بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال إنه لا حاجة إلى قوله (ليست بإعراب) بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير ".[98]

وهناك من يرى من الصرفيين أنه لا تعلق للإعراب بالبنية مثل: ابن جني(392هـ)[99]، وابن عقيل(628هـ)[100]، وابن يعيش(643هـ)[101]، وخالد الأزهري(905هـ)[102] . فابن جني يقول:" التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة المتنقلة "[103] وابن يعيش يعرف التصريف بقوله: " التصريف كلام على ذوات الكلم "[104]، ويرى أن النحو " كلام على عوارضها الداخلة عليها"[105] أما ابن عقيل فيشرح كلام ابن مالك بقوله: " (التصريف علم يتعلق ببنية الكلم، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)، فخرج ببنية علم الإعراب والعروض ونحوها، ومما تعلق له ببنية الكلمة، أي صفتها"[106]، ومن خلال ما ذكرنا عن الإعراب نجد أن شارحي الشافية قد انقسموا فريقين:

الفريق الأول: قسم مدافع عن ابن الحاجب، وهذا يمثله كل من: الجاربردي إذ يرى أن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) مراد بها علم النحو بأقسامه، ويستدل على ذلك أن المبنيات مقصودة في التعريف، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب:" أن ألحق بمقدمتي في الإعراب "، ومقدمته في الإعراب التي هي الكافية فيها مباحث النحو بأقسامه"[107]، وممن دافع عن ابن الحاجب أيضاً زكريا الأنصاري الذي يرى أن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) من باب التغليب[108].

الفريق الثاني: قسم معترض مثل الرضي وركن الدين وسبق ذكر قولهما، وكذلك ابن الناظم الذي يرى أنه يجب تجنب المجاز في التعاريف؛ وأي تعريف لم يتجنب فيه ذلك فهو مدخول[109]، وكذلك الخضر اليزدي يذكر أن الحد الذي ذكره ابن الحاجب ليس مانعاً، إذ يدخل في حده كل بحث هو من جهة البناء، إذ إن علم النحو ليس مغايراً لعلم الصرف، بل الصرف جزء من علم النحو، كما كان عليه المتقدمون ومنهم سيبويه في الكتاب؛ إذ ذكرهما بلا فصل وتميز [110].

ومما سبق فيمكن الأخذ برأي المعترضين، إذ إن الحد لابدَّ أن يكون مانعاً جامعاً، وتنزيل الإعراب منزلة النحو فيه تجوز فهو في الحدود غير جائز كما ذكر ذلك ابن الناظم، فلو أضاف في الحد العبارة التي اقترحها ركن الدين الأستراباذي، وهي" لكان أولى وأدفع لأي اعتراض".

المسألة الثانيةأصل "ملأك" ووزنهاعترض ركن الدين على ابن كيسان في قوله بأنَّ (ملأك) بزنة (فعْأَل) من الملُكْ، فقال: «وقال ابن كيسان[111]: مَلْأَك فَعْأَل- من الملُكْ؛ لأنَّ الملك يملك من الأمور ما لا يملكه الإنسان،

---

[98]ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي (5/2).
[99]ينظر: المنصف، لابن جنى(4/1).
[100] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل(9/1).
[101]ينظر: شرح الملوكي، لابن يعيش (18).
[102]ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ابن هشام الأنصاري(352/2).
[103] ينظر: المنصف لابن جنى (4/1).
[104] ينظر: شرح الملوكي، لابن يعيش ص(18).
[105] ينظر: المصدر نفسه.
[106] المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (5/4).
[107] ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي(4/2).
[108]ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي (5/2).
[109]ينظر: بغية الطالب في الرد على التصريف ابن الحاجبص(3).
[110]ينظر: شرح الشافية للرضي (5/1).
([111]) نقل الرضي قول ابن كيسان في شرحه على الشافية: 1347/2 وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن أبي العباس المبرد وأحمد بن يحيى ثعلب وغيرهما، وله مصنفات عديدة منها: النحو المهذب، والمختار في علل النحو، والفاعل والمفعول، توفي ببغداد سنة 299هـ. (ينظر في ترجمته طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص153، والأعلام: 197/6.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وهو بعيد، والأول أولى؛ لأن "فَعْأَل" نادر، و"مَفْعل" كثير، وليس في المذهب الأول إلا القلب، وارتكاب القلب لفائدة أسهل من ارتكاب نظير "شمأل"؛ لأن القلب –وهو مَعْفل- شائع كثير في كلامهم، ومثل "فعْأل" نادر»[112].

وركن الدين في هذا النص يرجح أنَّ "مَلْأك" مَعْفل؛ لأنهم يقولون في جمعه "ملائكة" مستدلاً بإرادة الهمزة في واحدة، فوجب أن يكون "ملأك" مَعْفلاً؛ من الألوكة، وهي الرسالة، والملك فيه معنى الرسالة؛ لأن الملك مرسل، فوجب أن يكون أصله مألكا فقلب أي: نقل الفاء إلى موضع العين، والعين إلى موضع الفاء ليمكن تخفيف بنقل حركة الهمزة إلى اللام بعد حذف الحركة[113]، وهذا الرأي الذي اعترض عليه ركن الدين هو واحد من الأقوال التي قيلت في هذه المسألة، وإليكم هذه الأقوال:

القول الأول: أن أصله (مَألك) من الألوكة على وزن (مَفْعل)، قدمت العين إلى موضع اللام فصارت (ملأك) على وزن (مَعْفل)، واستدل أصحابه بقول لبيد بن ربيعة العامري.

وغلام أرسلته أمُّه بأَلُك فَبَدَّلنا ما سأل[114]

فالهمزة هي فاء الكلمة، واللام عينها، والكاف لامها ثم قلبت فقدمت اللام وجعلت الهمزة مكانها، فقيل (ملأك) والوزن (معفُل) مقلوب (مَفْعل)، وأنشد أبو عبيدة لرجل من عبد القيس:

وعليه مجمعه (ملائكة) بزنة (معافلة) ولو جمع على أصله قبل القلب لقيل (مآلكة) بزنة (مفاعلة)، وهذا

فَلَست لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ تَنَزَّل من جو السماء يَصُوب[115]

القول هو الذي رجحه ركن الدين في نصه السابق في قوله (والأول أولى) وقوله: "وليس في المذهب الأول إلا القلب[116]"، وهو مذهب الكسائي نقله عنه الشيخ الرضي في شرح الشافية[117] والمعري وابن بري والسخاعي والبيضاوي[118]، وذكر الأصبهاني والآلوسي أنه مذهب الجمهور[119]، وأشار إليه المنتخب الهمذاني بأنه مذهب الأكابر[120].

القول الثاني: وهو الذي حكم ركن الدين بأنه بعيد، وهو الرأي القائل بأن وزن (ملأك): (فَعْأل) من الملْك، لأنَّ المَلْك يملك من الأمور ما لا يملكه الإنسان[121]، وعليه يكون (ملائكة) على وزن (فعائلة)؛ فالميم هنا على هذا الوجه أصلية والهمزة زائدة.

([112]) ركن الدين الأستراباذي، شرح الشافية، ص594.
([113]) المصدر نفسه.
([114]) بيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص(91)، وقد أنشده الطبري في جامع البيان:(446/1)، والمنتخب الهمذاني في الكتاب الفريد (3/1)، والبغدادي في خزانة الأدب: (297/9).
([115]) بيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ملحقات ديوانه ص(118)، ولمتمم بن نويرة في ديوانه ص(87)، وشرح أشعار الهذليين(222/1)، ولرجل من عبد القيس أو لأبي وحزة في لسان العرب (ملك): (496/10)، والبيت من شواهد الكتاب: (380/4)، وجمهرة اللغة ص(982)، والاشتقاق ص(26)، وإصلاح المنطق ص(71) والمنصف:(102/2)، وأمالى ابن الحاجب ص(843)، وشرح الشافية للرضي(346/2)، وشرح شواهدها ص(287).
([116]) ينظر: ركن الدين، شرح الشافية ص(594).
([117]) 347/2.
([118]) ينظر المشكل(86/1)، ورسالة الملائكة ص(25) وحواشي ابن بري (صوب، ل و ك)، وسفر السعادة (926/2)، وأنوار التنزيل(67/1).
([119]) ينظر إعراب القرآن للأصبهاني ص(25)، وروح المعالي (220/1).
([120]) ينظر الكتاب الفريد من إعراب القرآن المجيد(216/1).
([121]) ينظر: شرح الشافية ص(594).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وهذا الوجه منسوب لابن كيسان؛ نقله عنه مكي والأصبهاني والرضي وركن الدين[122]، وقد ذكر هذا الوجه أيضاً المنتجب الهمذاني والآلوسي [123]. وهذا الوجه معترض عليه –كما ذكرنا- من قبل ركن الدين، وقد اعترض عليه أيضاً الرضي، وكان اعتراضه عليه خاصاً بالاشتقاق، حيث قال عنه: "وهو اشتقاق بعيد، و(فَعْأل) قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في (شمأل) [124].

والقول الثالث: أن وزن (مَلأك): (مَفْعَل) من (لأك) إذا أرسل، ولا قلب فيه، والميم فيه زائدة وهو مذهب أبي عبيدة[125] وابن جني[126] ويكون جمعه وهو ملائكة بزنة: مفاعلة[127]. ف(ملأك) أصل عندهم بدليل قول الشاعر السابق: فَلَست لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ ...

وكذلك دليله أيضاً أنه من (ل أ ك) قول سحيم عبد بني الحسحاس

أَلِكني إليها عَمْرَك اللهُ يا فتى بآية ما جاءت إلينا تهادياً[128]

وقد ذكر ركن الدين أن ابن الحاجب يرى أنه بعيد فقال: "وقال المصنف: إنه بعيد من حيث المعنى؛ لأن المعنى في الملْك أنه رسول لا مرسل؛ فإن كان من (لأك) كان معناه مرسِلاً لا مرسَلاً، لجواز أن يكون (مُفْعِلاً) من (لاك) بمعنى موضع الرسالة، أو بمعنى المرسِل، عبَّر من الموضع أو عن المفعول لأن المَفْعَل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل"[129].

وقد اعترض ركن الدين ها هنا على ابن الحاجب وخالفه فيما ذهب إليه ورأى خلاف رأيه، فقال معترضاً عليه: "والحق أنه إن ثبت أن (لأك) بمعنى (أرسل) كان جعل (مَلأك) من (لأك) أولى؛ لسلامته من القلب وعن مثال نادر"[130].

وركن الدين ها هنا يرجح رأي أبي عبيدة، ويخالف رأي المصنف –ابن الحاجب- كما أوضحنا فيما سبق وعلى ما يراه أصحاب هذا الرأي فإن (ملأك) أصل وليس بمقلوب، بل المقلوب هو (مألك) الذي بزنة (مَعْفل)، وعلى ذلك فتكون (مألكة) مَعْفلة، فيما نسب للقيط بن زرارة التميمي، وهو قوله:

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي قد يقالُ مِ لكذبِ

وأصلها (ملأكة) فقلبت[131].

القول الرابع: أن وزن (مَفْعل) أيضاً، لكن أصل الهمزة في (ملأك) واو، لاك يلوك، فهو (مَلْوكٌ) فقلبت الواو همزة فقيل (مَلأك) وجمعه –أعني ملائكة- على مفاعلة، وأصل الجمع: ملاكة بألفين، فقلبت الألف الثانية همزة تخفيفاً[132]، واستدل أصحاب هذا القول بقول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلِكني إليها وخيرُ الرسو ل أعلمها بنواحي الخَبَرْ[133]

([122]) ينظر المشكل (86/1)، وإعراب القرآن للأصبهاني(26)، وشرح الرضي للشافية(347/2)، وشرح ركن الدين للشافية ص(594).
([123]) ينظر كتاب الفريد (216/1)، وروح المعاني(220/1).
([124]) ينظر شرح الشافية للرضي (347/2).
([125]) نقله عن الرضي في شرح الشافية (347/2).
([126]) ينظر الخصائص (79/2)، (274/3).
([127]) ينظر شرح الشافية لركن الدين ص(594).
([128]) ديوان سحيم: ص(19)، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص(4/3).
([129]) شرح الشافية لركن الدين ص(594).
([130]) شرح الشافية لركن الدين ص(594).
([131]) وهو منسوب له في شرح شواهد الإيضاح ص(288)، وهو من شواهد الخصائص، (311/1)، وسر صناعة الإعراب ص(539)، وخزانة الأدب:(305/9).
([132]) ينظر الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني: (215/1).
([133]) بيت من المتقارب لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين (146).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وفي ترجيحات ركن الدين وجاهة، وفي استدلاله قناعة؛ فهو يرجح أن يكون (ملأك)، معفلاً، وليس فيه إلا القلبَ مستنداً إلى رأي الجمهور، وليس هذا فحسب ولكنه يمكن أن يعدل عن رأيه هذا ويرجح ما خلا من القلب أيضاً، فهو يرجح قول أبي عبيدة أنه (ملاك): (مَفْعل) ويراه الأولى أن ثبت إن (لأك) بمعنى (أرسل)، ويعلل لترجيحه بتعليل مقنع فيقول: "لسلامته عن القلب وعن مثال نادر"[134].

المسألة الثالثة

وزن (أشياء) وأصلها

في هذه المسألة اعترض ركن الدين على مذهبي الكسائي والفراء في وزن (أشياء) وأصلها ورجح مذهب الخليل وسيبويه، وذلك بعد أن استعرض الخلاف فيها، فبدأ بذكر رأي الخليل وسيبويه وأتباعهما وأعقبه برأي الكسائي والفراء، وذلك في قوله: "... فقال الخليل وسيبويه وأتباعهما وزنه (لفعاء)، وأصله (شيئاء) على وزن (فعلاء)، فمنع من صرفه لألف التأنيث، ثم تقلب اللام إلى موضع الفاء فصار (أشياء) على وزن (لفعاء). وقال الكسائي: وزنه: (أفعال)؛ لأن فَعْلاً معتل العين يجمع على (أفعال)، كَقَيْلَ وأقيال.

وقال الفراء: وزنه (أفعاء)، وأصله (أشيئاء) على وزن (أفعلاء)، فخفف بحذف الهمزة الأولى، ورأى أن شَيْئا أصله (شيّئ) على وزن (فَيْعَل)، ثم خفف كما خفف (مَيّت) ثم جمع على (أشيئاء) كما جمع (نبيّ) على (أنبياء)، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فصار وزنه (أفعاء). ومذهب الخليل وسيبويه أصح من مذهبي الكسائي والفراء[135].

ثم شرع يعلل اعتراضه على مذهبي الكسائي والفراء، وذلك في قوله: (أما كونه أصح من مذهبي الكسائي؛ فلأن مذهب الكسائي يستلزم منع صرف الاسم بغير علة، وانتقاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع، فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم. وأما كونه أصحَّ من مذهب الفراء؛ فلأن مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر بوجه –أعني القلب- وهو كثير شائع، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين، أحدهما غير شائع، والآخر غير جائز، والأول تقديره (شيئاء) وأنَّ شيّئاً على وزن (فَيْعل)؛ فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع (شيِّئ) فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع.

كما أنه لما كان (مَيت وبيّن) أصل (ميّت وبيّن) كان أكثر من (ميْت وبيْن) لكنه ليس كذلك. والثاني: حذف الهمزة التي هي لام الفعل مع أنَّ الهمزة التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها[136].

وفي هذه المسألة أقوال ذكر ركن الدين أشهرها، وها هي جملة الآراء التي قيلت فيها:

القول الأول: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[137]، (ينظر): وهو أن أصل أشياء: (شيئاء) بزنة (فعلاء) فاستثقلوا تقارب الهمزتين مع كثرة دوران الكلمة في لسان العرب ، فقدموا اللام على الفاء، فقالوا (أشياء) بزنة (لفعاء)، وعلة منع الصرف عندهم أن الأصل (فعلاء) [138]. وقد قالوا في الجمع (أشاوى) [139] بدليل ما أنشده المنتجب الهمذاني وهو قول الشاعر:

يا ابنةَ الرجالِ كم من لَذَّةٍ وأشاوى من نعيمٍ لم تَدُمْ[140]

(134) شرح الشافية لركن الدين ص(594).
(135) شرح الشافية لركن الدين:(1/194-195).
(136) شرح الشافية لركن الدين: (1/194-195).
(137) الكتاب لسيبويه: 380/4، والمقتضب: 30/1
(138) ينظر شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش ص377، والدر المصون: 434/2.
(139) ونقل الأصمعي أن أعرابياً سمع كلاماً لخلف الأحمر، فقال يا أحمر: أن عندنا لأشاوي، ينظر: المقتضب، للمبرد (31/1).
(140) بيت من الرمل مجهول القائل، أورده المنتجب الهمذاني في الكتاب الفريد: 501/2.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد أيد الرأي السابق المنتجب الهمذاني أيضاً حين ذكر أنّ جمع (أشياء) على (أشاوى) يقطع بأن أصله (شيئاء) فيكون نظير: صحراء وصحارى، وجعل أبو البركات هذا دليلا على أن له جمعاً على أشياوات كما تجمع صحراء على صحراوات[141].

القول الثاني: وهو مذهب الكسائي ومن وافقه، وهو أن (أشياء) جمع على وزن (أفعال) مثل (بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ)، وعلة منع صرفه أنه (فعلاء) [142]، واستدل هؤلاء على أنَّ (أشياء) جمع وليس مفرداً بنحو قولهم، أشياء، بتأنيث العدد (ثلاثة) الذي حقه أن يضاف إلى جمع، وهو (أشياء) وقد رد ركن الدين هذا القول، كما ظهر في نصه السابق بدليلين سبق إيرادهما في النص المذكور[143].

وركن الدين في اعتراضه هذا موافق لأبي البركات الأنباري الذي يرى أنه لو كان (أشياء) بزنة (أفعال) لوجب صرفه، كما صرف أسماء وأبناء، وقد رد على علة منعه الصرف عندهم وهي شبه همزة التأنيث بأنه لو كان كما ذكروا لكان يجب على هذا أن يمنع أسماء وأبناء من الصرف أيضاً؛ لأن الهمزة في آخر أشياء كالهمزة في أسماء.

القول الثالث: قول أبي الحسن الأخفش، وهو أن أصل (أشياء) (أشيئاء) على وزن (أفعلاء) ثم حذفت الهمزة التي هي لام تخفيفاً[144].

وقد اعترض بعض النحويين على هذا القول بأن (فَعْلَا) لا يجمع على (أفعلاء)، وأجيب بأن (أفعلاء) نظير (فعلاء). وقد أبطل أبو البركات الأنباري مذهب الأخفش هنا بأنهم قالوا (أشاوى)، و (أفعلاء) لا يجمع على فَعَالى)، وأن (فَعْلا) لا يجمع على أفعلاء، وإنما يكسر على (فعول) و(فعال) [145].

وقد رد ابن عصفور أيضاً قول الأخفش بقوله: (ولا حجة للأخفش فيما ذكر من أنَّ (أفعلاء) أخت (فعلاء) يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين في (فعيل) فكما جمعوا (سمحاً) وهو (فَعْل) على (سمحاء)، فكذلك جمعوا (شيئاً)، وهو (فَعْل) على (أفعلاء)، وذلك أنَّ جمع (سَمْح) على (سُمَحاء) شاذ لا يقاس عليه مثله، فكيف نظيره[146].

القول الرابع: وهو قول الفراء، وهو أن وزنه (أفعاء)، وأصله: (أشيئاء) على وزن (أفعلاء) فخففت بحذف الهمزة[147]، ورأى أن (شيئاً) أصله (شيِّئ) على وزن (فيعل) ثم خففت كما خففت و(ميّت) ثم جمع على (أشيئاء) كما جمع (نبيّ) على أنبياء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز ألف، فصار الوزن (أفعاء) كما ذكر ركن الدين[148].

ورد ابن عصفور قول الفراء أيضاً كما رد قول الأخفش بقوله: (وأما الفراء والأخفش فالذي يدل على فساد مذهبيهما أن حذف اللام لم يجيء منه إلا في (سواية) والأصل (سوائية) كرفاهية، وحكى الفراء(براء) ممنوع الصرف والأصل (بُرَآء) مخفف الهمزة التي هي لام، وذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه والقلب أوسع منه[149].

القول الخامس: وهو مذهب أبي حاتم، وهو أنَّ (أشياء) على وزن (أفعال) كما قال الكسائي، وهي مثل أنباء، وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سُمعت عن العرب غير مصروفة، فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح[150].

([141]) انظر الإنصاف للأنباري 674/2.
([142]) انظر شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ص(378)، وشرح الشافية، للرضي(29/1).
([143]) انظر شرح الشافية، (195/1).
([144]) ينظر شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: (377)، وينظر كذلك الكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني: (501/2).
([145]) ينظر الإنصاف، (675/2).
([146]) الممتع لابن عصفور، ص(330).
([147]) ينظر معاني القرآن للفراء، (321/1).
([148]) ينظر شرح الشافية لركن الدين: (194/1)، ونسبه لمكي هذا القول لبعض أهل النظر؛ ينظر مشكل إعراب القرآن: (241/1)، ونسبه المنتجب الهمذاني أنه مذهب كوفي؛ ينظر الكتاب الفريد:(502/2).
([149]) ينظر الممتع: (329-330).
([150]) ينظر إعراب القرآن للنحاس: (42-43).

وفي المسألة أقوال أخرى لكنها تدور حول ما ذكر من أوجه، ولكن الاختلاف في علة المنع لا في الوزن(151). والذي يترجح لديَّ في هذه المسألة هو رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وأتفق مع ركن الدين في اعتراضه على قولي الكسائي والفراء لضعفه أمام رأي الخليل وسيبويه والبصريين، وضعف أدلتهما.

المسألة الرابعة

الاستدلال على أن أصل الواو ياء في (حيوان)

اعترض ركن الدين على الاستدلال ب(حَيِيَ) على أنّ أصل الواو في الحيوان هو الياء، فقال: «والاستدلال ب (حَيِيَ) على أنّ أصل الواو في الحيوان هو الياء ضعيف؛ لأن الواو في مثل هذا الموضع تقلب ياء؛ لكسرة ما قبلها نحو (رَضِيَ) »(152)

وهذا الاستدلال الذي ضعفه ركن الدين هو استدلال سيبويه، حيث استدل سيبويه بقولهم (حَيِيَ) على أن الواو في (حيوان) بدل من ياء(153).

وهذا الاستدلال يجرنا إلى الحديث عن بيان أصل لام (حَيَوان) والوجوه المحتملة فيها، ووجوه الاستدلال لها، فنقول –وبالله التوفيق-: اختلف العلماء حول الواو في (حيوان) أهي أصل أم منقلبة عن ياء إلى أقوال خلاصتها ما يلي:

القول الأول: مذهب الخليل وتلميذه سيبويه –وموافقتهيما- وهو أنَّ أصل حيوان: (حَيَيَان)، فواو (حيوان) في هذا بدل من الياء، وهو أبطل شاذ –كما ذكر السمين الحلبي(154)- وهو إبدال عند أبي البقاء العكبري لأجل الفرار من الالتباس بالتثنية، وعنده إن لم يبدل لقيل (حييان) فيحصل اللبس (155).

وعلل ابن جني القلب بالمقاصة والعوض من كثرة قلب الياء واواً وليختلف الحرفان فيخفا(156)

وذكر الرضي سبب قلب الياء الثانية واواً من (حَيَيَان) دون الأولى فقال: «وأبدلت الثانية؛ لأن استكراه التتالي إنما حصل لأجلها، وأيضاً لو أبدلت العين واواً لحمل على باب (حويت) الكثير، وظن أنها أصل في موضعها، لكثرة هذا الباب، فلما قلبت الثانية واواً صارت مستنكرة في موضعها، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل(157)»

وعلل ركن الدين لهذا القلب بقوله: «ولما وجب لهذا الأمر بقاء ياء الحيوان متحركة قلبوا الياء الثانية واواً لكراهتهم اجتماع الياءين، وإنما كانت الثانية أولى بالتغيير؛ لأنها لام، واللام أولى بالتغيير، وإنما لم يدغموا إحدى الياءين في الأخرى؛ لأنه لو أدغموا وقالوا (حيان) لم يدر أنه ساكن العين أو متحرك العين في الأصل، وسقطت الحركة للإدغام(158)».

وقد رجح المنتجب الهمذاني مذهب سيبويه والخليل ومن رافقهما وذلك في قوله: «والوجه هو الأول، وعليه جمهور أصحابنا، قال أبو الفتح: وإنما حمل الخليل (الحيوان) على أنه مضاعف الياء؛ وأن الواو فيه بدل من الياء؛ لأنه من الحيوة، ومعنى الحيوة موجود في قولهم (الحيا للمطر)، ألا ترى أنه يحيي الأرض والنبات، كما قال تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﮘ ﭼ (159)، وهذا كثير في القرآن، والشعر وهم يقولون في تثنيته (حييان)-بالياء- لا غير، فلهذا عندي ذهب إلى أن الحيوان من مضاعف الياء لما وجدنا معناه بمعنى الحيا للغيث، فلما لم يجد في

(151) ينظر إعراب القرآن للأصبهاني ص(106).
(152) شرح الشافية لركن الدين:(724/2).
(153) ينظر الكتاب:(409/4).
(154) ينظر الدر المصون: (26/9).
(155) ينظر التبيان للعكبري: (1035/2).
(156) ينظر سر صناعة الإعراب: (211/1).
(157) شرح الشافية للرضي: (73/3).
(158) شرح الشافية لركن الدين: (732/2).
(159) سورة (ق): الآية11.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الكلام ما عينه ياء ولامه واو، نحو: (حَيوت)، ورأى معنى (الحيوان) في معنى (الحيا) للمطر، حمله عليه لهذين الشيئين، وبقى أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله، فمذهب الخليل في هذا هو الوجه الذي لا محيد عنه، ولا مصرف إلى غيره»[160].

القول الثاني: مذهب أبي عثمان المازني: وهو أنَّ الواو في (حيوان) أصل غير مبدلة ولم يستعملوا منه فعلاً، شبهه بقوله: فاظ الميت يفيظ فيظا وفَوْظاً، قال ركن الدين: قال أبو عثمان المازني: واو (الحيوان) أصل لا بدل، إن لم تكن في الكلام (حيوتُ)، ومثل فاظ يفيظ فيظا وفوظاً، إذا مات، مع مجيء (يفوظ).

وقد نقل ركن الدين نصه السابق عن المازني بالمعنى عن أبي الفتح عثمان بن جني[161]. وقد رد ابن جني مذهب المازني؛ لأنه ادعى ما لا دليل عليه وما هو مخالف لمذهب الجمهور[162]. وضعفه ابن عصفور أيضاً في قوله: «وهذا الذي ذهب إليه رأي المازني فاسد؛ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واواً، وأيضاً فإن الحيوان عن الحياة... وهم يقولون في تثنيته (حييان) بالياء لا غير، فثبت بذلك أن الواو في (حيوان) بدل من ياء وأن ما ذهب إليه المازني فاسد»[163].

ويلاحظ تأثر ابن عصفور في رده رأي المازني بأبي الفتح عثمان كما يفهم مما ذكرناه. ويفهم مما كتبناه أن ركن الدين يختار المذهب الأول القائل بالقلب، وهو مذهب الخليل وتلميذه سيبويه، ولكنه يعترض على الاستدلال بهذا الرأي فقط ب(حيي)، فهو يختار رأي المحققين فيقول: «لأن الواو في الحيوان مقلوبة عن الياء عند المحققين؛ لأن أصله (حَيَيَان)» [164].

([160]) الكتاب الفريد: (178/5).
([161]) ينظر المصنف: (285/2).
([162]) ينظر سر صناعة الإعراب: (154/1).
([163]) الممتع: (361).
([164]) شرح الشافية لركن الدين: (722/2).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المسألة الخامسة

زيادة التاء في الاشتقاق

قال ابن الحاجب في زيادة التاء في الاشتقاق: (فإن فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول كَتَاءِ تَتْفُل[165] وتُرْتَب، وَنُونِ كُنْتَأْل وكَنَهْبُل، بخلاف كَنَهْور ونون خُنْفساء)[166].

يقول ركن الدين: " فإن فُقد الاشتقاق لمعرفة الوزن، بعرف الزائد بخروج الوزن عن الأصول على تقدير الحرف أصلاً . يعنى: إن قدّر الحرف أصلاً خرج الوزن عن الأصول، فحكم بزيادة ذلك الحرف كتاء تَتْفل – بفتح التاء – لولد الثعلب -، فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى لخرج الوزن عن الأصول؛ لأنه على وزن فَعلُل – بفتح الفاء وضم اللام – وليس في أبنيتهم، فكان " تَتْفُل " على وزن تَفعُل " أيضا فحمله على الوزن الزائد وزن الأصل ترجيح بغير مرجح"[167].

وفي النص السابق يشرح ركن الدين كلام ابن الحاجب ولكنه يعترض بعد ذلك فيقول: " قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن حمله على الزائد أولى لكثرة الزائد بالنسبة إلى الأصول على أنّا لا نسلم أنه ليس في أبنيتهم تفعل، وكتاء " تُرتَيب " - بضم التاء – الأولى وفتح التاء الأولى وفتح التاء الثانية و سكون الراء – فإنه لو حكم على أصالة التاء الأولى لكان وزن الفعل " فُعْلَل " – بضم الفاء و سكون العين و فتح اللام، و هو ليس في أبنيتهم فالتاء الأولى زائدة و هو على وزن تُفْعُل يقال: أمر تُرتُب أي راتب و لقائل أن يمنع فقدان الاشتقاق منه لأنه من: رتب ؛ أي ثبت "[168].

وقد لوحظ أيضاً أن ركن الدين يعترض على ابن الحاجب في عبارته" فإن فقد الاشتقاق" ويورد اعتراضه على هيئة سؤال افتراضي جاءه من معترض، وإن كان التساؤل نابعاً منه، لكنه تقديراً لشيخه ابن الحاجب يورده بقوله" يقال: أمر تُرْتَب..."، وهذا يدل على أن ركن الدين يخالف شيخه ابن الحاجب الذي يرى فقدان الاشتقاق، ولكنه يعترض قائلاً " ولقائل أن يمنع فقدان الاشتقاق منه لأنه من رتب أي ثبت)[169].

ونلاحظ أن ركن الدين ضبط حركات تُرْتَب فقال: (ولتاء تُرْتَب– بضم التاء الأولى وفتح الثانية ...) وما قاله ركن الدين مبني على مذهب سيبويه ومن تبعه على ذلك، إذ إن فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام لم يثبت عندهم.

وأيضاً فإنه لا خلاف بين النحاة واللغويين في أن التاء في تُرْتَب زائدة، قال سيبويه: (تُرْتَب من رَتَبَ)[170]، وإنما الخلاف في الاستشهاد بعدم النظير على زيادة التاء مع أن الاشتقاق المحقق يشهد بذلك، الاشتقاق مقدم في الاستدلال على الزيادة على عدم النظير.

ولعل الاشتقاق لم يثبت عند ابن الحاجب ولكن يثبت عند ركن الدين، فلهذا ذكر أن التاء زائدة في التُّرْتَب مستنداً في ذلك على عدم النظير، ولكن عند ركن الدين ومن يتفق معه يمكن أن يجتمع دليلان [171]، غير أنه لا يصح أن يقدم عدم النظير، مع إمكان حمله على المقدم عليه و هو الاشتقاق، الذي هو أقوى أدلة الزيادة .

---

[165] التتفل : الثعلب، وقبل جروه . ينظر: الصحاح (تفل) 1644/4

[166] الشافية ص74

(167) ينظر: شرح الشافية لركن الدين (2/ 608).

[168] ينظر: شرح الشافية لركن الدين (2/ 609).

[169] ينظر: شرح الشافية لركن الدين (2/ 609).

[170] ينظر: الكتاب، سيبويه (4/ 359).

[171] شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص(6)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ولا يسوغ قول من أراد أن يجد مسوغاً لابن الحاجب بقوله: (المراد من الإرادة أنه يخرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير النظر إلى اشتقاقه)[172]؛ وذلك أن الاشتقاق إذا دل على زيادة حرف ما لم ينظر إلى غيره و رأي أن ما قاله المعترضون هو الصحيح لأن الاشتقاق يرشد إلى زيادة التاء في تُرْتَب وليس ما فقد الاشتقاق.

المسألة السادسة

حمل تكسير الملحق بالرباعي على ما كان على زنته من الرباعي

قال ابن الحاجب:" وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَافِرَ قِيَاساً، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قَرَاطِيسَ، وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ مُلْحَقاً أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْكَبٍ وجَدْوَلٍ وَعِثْيَرٍ وتَنْضُب ومِدْعَس وقرواح وقرطاط ومصباح، ونحو جوارية وأشاعة في الأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ" [173].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب أن الثلاثي إذا كان ملحقاً بالرباعي، وزيد فيه بعد الإلحاق ألف أو كان غير ملحق به لكن يكون فيه زيادة يكون بها على وزن الملحق بالرباعي لا يقتضي أن يفعل في جمعه ما يفعل في جمع الرباعي، يقول ركن الدين: اعلم أن الثلاثي إذا كان ملحقاً بالرباعي، وزيد فيه بعد الإلحاق ألف: نحو: قرواح – الناقة الطويلة – [174] أو الأرض البارزة للشمس التي لم يختلط بها شيء[175] و نحو- قرطاط- للبروعة[176] أو كان غير ملحق به لكن يكون فيه زيادة يكون بها على وزن الملحق بالرباعي، نحو مصباح فإنه يجمع على قَرَاوِيح وقَرَاطِيط ومَصَابِيح بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها فإن القِرْوَاح من القرح، والقُرْطَاط من القُرْط، والمصباح من الصَّبْح ، وفي عبارته نظر لأنه لا يقتضى أن يفعل في جمعه ما يفعل في جمع الرباعي؛ لأنه معطوف على ما زنته زنة الرباعي"[177].

وركن الدين في اعتراضه هذا يتفق مع ما يراه رضي الدين الذي يرى أن ابن الحاجب لو قال:(ونحو قرواح وقرطاط ومصباح كقرطاس)،لكان أوضح، لكن ابن الحاجب أراد أن ما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة كجعفر أو معها كقرطاس يجري مجراه، ثم أنه مثّل من قوله "كوكب" إلى قوله "مدعس" بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة، ومن قوله "قرواح" إلى "مصباح" بما يوازن الرباعي مع مدة رابعة[178].

وابن الحاجب يذكر أن الرباعي وما كان على زنته في الجمع ستة أقسام:

الأول/ المجرد من الزيادة نحو: جعفر.

الثاني/ المزيد فيه مدة فقط نحو:قرطاس.

الثالث/ الملحق بالرباعي المجرد من غير مدة نحو: جدول وكوكب وعِثْيَر.

الرابع/ المزيد الرباعي غير الملحق من غير مده نحو: تَنْضب و مِدْعَس.

الخامس/ الملحق بالرباعي المزيد مع مدة نحو: قرواح وقرطاط.

السادس/ المزيد الرباعي غير الملحق مع مدة نحو: مصباح.

وهو موافق في هذا التقسيم للجمهور[179]، لكن يؤخذ عليه أنه في هذا المجال يتحمل فهم أن الملحق بالرباعي المجرد يمكن أن يكون فيه مدة وهذا لا يكون مطلقاً؛ وذلك أن الملحق بالرباعي المجرد يكون أصله ثلاثياً ولا أقل وتكون الزيادة بحرف واحد و هو حرف الإلحاق ولهذا لا يتصور حرف آخر؛ لأنه إن كان الزائد حرف

---

[172]شرح الشافية لزكريا الأنصاري (2/ 150).
[173] الشافية لابن الحاجب، ص(7).
[174]أي طويلة القوائم
[175] ينظر: الصحاح للجوهري (قرح)(1/ 396).
[176] ينظر: المصدر السابق (قرط) (1151/3).
[177]ينظر: شرح الشافية لركن الدين(475/1).
[178]ينظر: شرح الشافية للرضي بتصرف(182/4).
[179] ينظر: الكتاب لسيبويه (612/3-613)، المقتضب للمبرد (228/2)، شرح المفصل لابن يعيش(69/5).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مد فلا إلحاق؛ ولهذا كان يحسن أن يفصل بين الملحق بالرباعي المجرد والملحق بالرباعي المزيد حتى يبعد هذا اللبس، ولا يصح كون قوله (بغير مد) احترازًا نحو (فاعل وفعول) أو معتل؛ لأن الزيادة حروف مد، فليس من ملحقاته فلا تدخل في أي من الأقسام السابقة.

فيقول سيبويه: "وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل، وذلك قولك: ضفدعٌ وضفادعٌ، وحبرجٌ وحبارجُ، وخنجرٌ وخناجر، وجنجنٌ وجناجن، وقمطرٌ وقماطر. فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا، لأنَّك لا تصل إلى التاء لأنَّه مذكر، ولا إلى بناءٍ من أبنية أدنى العدد لأنَّهم لا يحذفون حرفا من نفس الحرف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإن عنوا الأقل. فإن عنوا الأقل. فإن كان فيه حرفٌ رابعٌ حرف لين، وهو حرف المد، كسَّرته على مثال مفاعيل وذلك قولك: قنديلٌ وقناديلُ، وخنذيذٌ وخناذيذ، وكرسوعٌ وكراسيعُ، وغربالٌ وغرابيلُ، واعلم أنَّ كلَّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها، فإنه يكسِّر على مثال مفاعل كما تكسر بنات الأربعة، وذلك: جدولٌ وجداول، وعثيرٌ وعثاير، وكوكبٌ وكواكبٌ، وتولبٌ وتوالبٌ، وسلَّم وسلالم، ودمَّل ودمامل، وجندبٌ وجنادبُ، وقردٌ وقرادد، وقد قالوا: قراريد كراهية التضعيف. وكذلك هذا النحو كلُّه، وما لم يلحق ببنات الأربعة، وفيها زيادةٌ وليست بمدَّة فإنَّك إذا كسَّرته كسَّرته على مثال مفاعل، وذلك: تنضبٌ وتناضب، وأجدل وأجادل، وأخيل وأخايل"[180].

وقد أيد المبرد سيبويه فيما ذهب إليه بقوله:" اعْلَم أَن جَمِيعهَا كلهَا يكون على مِثَال مفاعل فِي الْوَزْن وَإِن اخْتلفت موَاضعهَا وحركاتها تَقول فِي جَعْفَر جعافر وَفِي سهلب سلاهب وَفِي جدول جداول وَفِي عَجُوز عَجَائِز وَفِي أسود إِذا جعلته اسْما أساود"[181].

وهو ما ذهب إليه أيضاً ابن يعيش بقوله: ""للمجرّد منه" احتراز من المزيد فيه من الرباعيّ، وأبنيتُه خمسة. من ذلك "فَعْلَلٌ" يكون اسمًا وصفة، فالاسم: "جَعْفَرٌ"، و"عَنْتَرٌ"، والصفة "سَلْهَبٌ" و"خَلْجَمٌ". فجعفر نهرٌ، وقد سُمّي به. والعنتر: الذباب الأزرق، ونونه أصل، لأن الأصل عدم الزيادة، والسلهب من الخيل: الطويل. والخلجم: الطويل، ومن ذلك "فِعْلَلٌ" بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسمًا وصفة. فالاسم: "دِرْهَمٌ"، و"قِلْعَمٌ"، والصفة: "هِجْرَعٌ"، و"هِبْلَعٌ" عند سيبويه. فالدرهم معروف، وهو فارسيّ معرّب. والقلعم: الشيخ الكبير. والهجرع: الطويل. والهبلع: الأكُول. وسيبويه يرى أن الهاء فيهما أصل، وذلك لقلّة زيادة الهاء، وأبو الحسن كان يذهب إلى أن الهاء في "هجرع"، و"هبلع" زائدة، لأنه كان يأخذه من "الجَرَع"، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وهبلع من البلع، ومن ذلك "فُعْلُلٌ" بضّم الفاء واللام فيهما، فالاسم "بُرْثُنٌ"، وَ"حُبْرُجٌ"، والصفة "جُرْشُعٌ"، و"كُنْدُرٌ". فالبرثن: واحد البَراثِن، وهو من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمِخْلَبُ كالظُفْر منه. والحبرج: هو الخَرَب، وهو ذَكَرُ الحُبارَى عن أبي سَعِيد؛ والجرشع: من الإبل العظيم، والكندر القصير"[182].

وقد سبق ركن الدين إلى هذا الاعتراض كما ذكرنا (الرضي) الذي كان يرى أنه ينبغي أن يفصل ابن الحاجب بين الملحق بالرباعي المجرد والملحق بالرباعي المزيد حتى لا يكون هناك لبس[183].

ونحن نتفق مع ركن الدين ومن وافقه في ضرورة التقييد، فنرجح ما رجحه، ونأخذ على ابن الحاجب هذا الإطلاق.

---

[180] ينظر: الكتاب لسيبويه (3/612-613).
[181] ينظر: المقتضب للمبرد (2/228).
[182] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(5/69).
[183] ينظر: شرح الشافية للرضي(2/ 182).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المسألة السابعة
الجمع الثلاثي

قال ابن الحاجب في الجمع الثلاثي: " الْجَمْعُ، الثُّلاَثِيُّ: الْغَالِبُ فِي نَحْوِ فَلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَاب، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ، وَرِئْلاَنٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرَدَة وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شاذ "[184].

يقول ركن الدين: " اعلم أن أكثر الجمع موقوف على السماع، فالغالب أن يجمع فَعْل – إذا كان صحيح العين – في القلة على " أَفْعُل " و في الكثرة على " فُعُول " وكجمع فلس على أفلس وفلوس، والغالب على " فَعْل " إذا كان معتل العين أن يجمع في القلة على وزن " أفعال " لا على " أفعل " لاستثقال " أفعل " في معتل العين، فإنه يجمع ثوب في القلة على أثواب لا على أثوب، و قوله: " لكل دهرقد البست أثوباً" [185] ، شاذ "إلا أن" قوله: "وباب ثوب" يُوْهِمُ أن باب: بَيْت وسَيْف لا يجمع على أفعال في القلة، وليس كذلك لأنه يجمع في القلة على أبيات وأسياف"[186].

فركن الدين يرى أن ابن الحاجب لو قال: وجاء فعال في باب ثوب دون باب سيل لكان أولى، وقد سبق ركن الدين في اعتراضه هذا على ابن الحاجب رضي الدين الذي يقول: " فالوجه على ما أقررنا أن يقال: الغالب في قلة فَعْل أفعُل في غير باب بيت وثوب، فإنهما على أَثواب وأَبيات، وفي كثرته فُعُول، في غير باب ثوب، على أَثواب وأَبيات، وفي كثرته فُعُول، في غير باب ثَوْب، فإنه على ثِياب، وفِعَالٌ، في غير باب سَيْل، فإنه على سُيُول "[187].

قال سيبويه: "القياس في فعل ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع من جمع فعل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه، وإن لم يسمع فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أَفْعال كأَنْفٍ وآنافٍ، وفي كثرته فِعْلان كجحشان ورِئْلان وفُعْلان كظَهْران وَبُطْنان، وقال سيبويه: وَفِعْلانِ - بالكسر - أقلهما، وفِعَلَة كغِرَدَة في غَرْد، وهو الكمأة، وكذا جبأة وفقعة في جبء وفَقْع للكمأة أيضاً، وفُعُلٌ بضمتين كسُقُفٍ ودُهُنٍ"[188].

ويجوز أَن يخفف عند بني تميم كما في عنق، وهو في الجمع لثقلة أَولى، وأَفْعِلة في جمع فَعْل شاذ كأَنْجِدَة في نَجْد، وهو المكان المرتفع، قال الجوهري: جمع نُجُود جمع نَجْد، جمع فُعُول على أَفْعِلة تشبيهاً له بفَعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعَمُود وأَعْمِدة، وأَما نحو الْكَليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع، وعند غيره اسم الجمع، فَفعيلَ في فعل أقل من فِعَلة. وفِعَلة أَقل من فِعْلان، بالكسر، وهو أَقل من فَعْلان بالضم وربما اقتصر في فَعْل على أَفْعل وأَفْعال في القلة والكثرة. كالأف والارآد وجمع القلة ليس بأَصل في الجمع، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة. يقال فلان حَسَن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب والثياب، ولا يحسن من الأثواب، وتقول: هو أَنبلَ الفتيان، ولا تقل أَنْبَلُ الفتية، مع قصد بيان الجنس قال: " ونحْوُ حِمْلٍ عَلَى أَحْمَالٍ وحُمُول، وجاءَ علَى قِدَاحٍ وأرجل وصِنْوَانٍ وذُؤْبَانٍ وقِرَدَةٍ"[189].

وبذلك فإن ما كان على فِعْل فإنه يجمع في القلة على أَفْعَال، في الصحيح كان أَو في الأجوف أَو في غيرهما.
وعلى هذا فاعتراض ركن الدين ورضي الدين على المصنف له وجاهته هاهنا ونحن نوافقهما في ذلك.

---

[184] الشافية لابن الحاجب، ص(6).
[185] رجز نسبه ابن منظور لمعروض بن عبد الرحمن و ذكر بعده بيتين أخرين هما : حتى أكثر الرأس قناعا أشيبا ..... املح لا لذا ولا محببا و قد أنشد الجوهري الأبيات الثلاثة في صحاحه " ثوب " 1/ 94 و لم و لم ينسبهما . و نسبت في حاشية الصحاح لمعروض بن عبد الرحمن أيضا و الشاهد في قوله " أثوب "
[186] ينظر: شرح الشافية لركن الدين(475/1).
[187] شرح الشافية لرضي الدين(89/2).
[188] شرح الشافية لرضي الدين(407/3).
[189] شرح الشافية للرضي(91/2).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المسألة الثامنة

أصل وزن موسى وأصله

قال ابن الحاجب: " ومُوسَى مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ: أيْ حَلَقْتُ والْكُوفِيُّونَ فَعْلَى مِنْ مَاسَ"[190].

وكلام ابن الحاجب هنا عن موسى الحديد الذي هو آلة الحلق، وليس على (موسى) العلم اسم النبي عليه السلام، لأن الخلط واقع بين الاسمين، فموسى النبي عليه السلام أعجمي ممنوع من الصرف، وموسى الحديد مصروف نكرة وممنوع من الصرف معرفة، والكلام عن ذلك يطول وهو مبسوط في كتب الأقدمين لكن حديثنا هنا عن موسى الحديد ووزنه وأصله، كما هو واضح في دراسة هذه المسألة.

قال ركن الدين: " وكموسَى"، أي: وكموسَى الحديد؛ فإنه على وزن مُفْعَل، من: أوسيتُ رأسه: إذا حلقته، وقال الكوفيون: إنه على وزن "فُعْلَى" من ماس رأسه يموسه: إذا حلقه، والأول هو الحق؛ لأنا لا نسلم مجيء ماس بمعنى حلق، بل ماس يميس بمعنى تبختر، ونسبة موسى الحديد إلى الحلق أكثر من نسبتها إلى الميس الذي هو التبختر. سلمنا مجيئه بمعنى حلقه لكنه يجب أن يكون مفعلا لا فعلى؛ لأنه لو كان فعلى لما صرف؛ لأن ألف فُعْلى لا يكون إلا للتأنيث لكن موسى صرف بكرة، وفعلى لا ينصرف لكل حال فلا يكون فُعْلَى بل مُفْعَلا، فالميم فيه زائدة لا الألف، فإن قيل: لا نسلم أن ألف فعلى لا يكون إلا للتأنيث؛ فإنه قال بعضهم: دنيًا بالتنوين، قلنا: إن هذا القول نادر، لا نظير له في كلام العرب"[191].

ففي النص السابق نجد أن ركن الدين يعترض على رأي الكوفيين القائل بأن وزن (موسى): (فعلى)، وأن الميم أصلية والألف زائدة ويرى أن (موسى): (مُفْعل)، والميم زائدة والألف أصلية وهذا الذي اختاره ورجحه وقال إنه الحق هو مذهب البصريين، وقد حكاه عنهم الجوهري عن عبدالله بن السعيد الأموي[192].

وهذا الرأي الكوفي نقل عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، وهو عنده لفظة مؤنثة، وأنشد عليه قول الشاعر:

فإن تكن المُوسَى جَرَتْ فوق بَظْرها فما خُتنت إلا ومصان قاعد[193]

ج

وحكاه الجوهري أيضاً عن علي بن حمزة الكسائي[194].

ومذهب البصريين عبر عنه إمام النحاة سيبويه في قوله:" وموسى الحديد مفعل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة معزى"[195].

وموسى الحديد عند سيبويه عربي، لكن موسى اسم النبي – عليه السلام- أعجمي، وقد صرح بهذا في قوله: " وأما موسى وعيسى؛ فإنهما أعجميان لاينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به".

والذي عناه ركن الدين في كلامه هو موسى الآلة، أعني: موسى الحديد وليس اسم النبي – عليه السلام-؛ لأن اسم موسى النبي – عليه السلام- أعجمي لكن موسى الحديد عربي مشتق من أوسيت، أو من ماس -على خلاف بين القوم- لكن ركن الدين ومن قبله الرضي حدد أن المراد في قول ابن الحاجب " وموسى مُفْعَل من أوسيت؛ أي حلقت، والكوفيون فُعْلى من ماس"[196]، هو موسى الحديد وهذا واضح من نص ركن الدين المنقول

---

[190] الشافية لابن الحاجب، ص(9).
[191] شرح الشافية لركن الدين، (2/595-597).
[192] ينظر: الصحاح(وسى)، (6/2524).
[193] ينظر: المذكر والمؤنث، للفراء، (286).
[194] ينظر: الكتاب لسيبويه، (3/213).
[195] ينظر: المصدر السابق.
[196] ينظر: الشافية، ص(9).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

في صدر هذه المسألة، وأيضاً من قول الرضي: " موسى: موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من (أوسيت)؛ أي: حلقت، وهذا اشتقاق ظاهر، وهو مؤنث سماعي، فالقِدْر والنار والدار"[197].

وقد فرّق المنتجب الهمذاني بين موسى- النبي عليه السلام- والآلة الحلق، فقال: " واختلف أهل التأويل في اشتقاق موسى – عليه السلام- فقال بعضهم هو (مُفْعل) من: أوسيت رأسه، إذا حلقته، أوس، وكأن موسى – عليه السلام- حديداً، وقال آخرون هو فعلى، من: ماس يميس إذا تبختر في مشيئته، فموسى الحديد من هذا المعنى لكثرة اضطرابها وتحركها وقت الحلق، فالواو في موسى على هذا بدل من الياء لسكونها، وانضمام ما قبلها، وقيل: هو فُعْلى، من: وأست بين القوم وأساً، إذا فرقت بينهم، ويعضده ما روي عن الكسائي: مؤسى بالهمز، وقال آخرون: إنما هو بالعبرانية «موشى» فعرب، كما قالوا مسيح وإنما هو بالعبرانية «مشيحا»، فعلى هذا الوجه فلا اشتقاق له، وهو الوجه يكون غير منصرف، والمانع له من الصرف العجمة والتعريف"[198].

والراجح في مسألتنا من وجهة نظر الباحثة هو أن موسى الحديد على وزن(مُفْعل)، وأنه من أوسيت بمعنى حلقت، كما رجح ركن الدين، وعليه فاعتراض ركن الدين على مذهب الكوفيين مقبول وله وجاهته.

المسألة التاسعة

أصل منجنيق

قال ابن الحاجب: " وَأَمَّا مَنْجَنِيقٌ فإن اعْتُدَّ بِجَنْقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ وَإِلاَّ فإنِ اعْتُدَّ بَمَجَانِيقَ فَفَنْعَلِيلٌ وَإِلاَّ فإنِ اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ على الاكثر ففعلليل والا ففعلنيل"[199].

يقول ركن الدين: "أي: وأما منجنيق[200] فإن اعتد بجنقونا – أي: رمونا بالمنجنيق كان على وزن منفعيل؛ لأن أصوله حينئذ: الجيم والنون والقاف، والنون الأولى زائدة لكنه اعتد بها؛ وإن لم يعتد به لقلة استعماله، ؛ لأن النون الأولى حينئذ زائدة، لأنها لو كانت أصلية لحذف في الجمع الحرف الأخير أو الياء التي قبل الحرف الأخير – لا النون – فينبغي أن يجمع على مناجيق أو مناجق، فلما قيل: مجانيق علم أن النون الأولى زائدة، وإن كانت النون الأولى زائدة كانت الميم أصليه لئلا يجتمع زائدتان في أول الاسم الرباعي – وهذه علة أصالة الميم في منجنيق عند سيبويه [201]؛ لأنه لو لم تكن الميم أصلية كان وزنه منفعيلا، و هو معدوم في أبنيتهم و إن لم يعتد بمجانيق، فإن اعتد بسلسبيل كما هو عند الأكثرين، فإن وزن سلسبيل عند الأكثرين فَعْلَلِيل، فوجب أن يكون وزن منجنيق فعلليل لعدم دلالة الدليل على زيادة ميم منجنيق ونونه، وإن لم يعتد بشيء مما ذكرناه كانت النون الأولى زائدة فيكون حينئذ وزنه فنعليلا والذين لا يعتدون بسلسبيل يقولون وزن سلسبيل فعفعيل وحينئذ يحملون منجنيقا على سلسبيل، ولا يقال: كلام المصنف يقتضي أن من يرى أن فعلليلا موجود في الكلام لا يحكم على منجنيق بأنه قال في الأول: إن اعتد بمجانيق كان وزنه فنعليلا ثم قال فإن لم يعتد بمجانيق، فإن اعتد بسلسبيل كان وزنه فعلليلا و إلا فوزنه فنعليل فجاز أن يكون سيبويه جعله فنعليلا للاعتداد بمجانيق لا لعدم الاعتداد أو سلسبيل"[202].

فركن الدين يرى أن كلام المصنف يقتضي أن من يرى أن فعلليلا موجود في الكلام لا يحكم على منجنيق بأنه فنعليل، وهو ممنوع؛ لأن سيبويه يرى أن فنعليلا موجود في الكلام مع أن منجنيقا عنده فنعليل؛ لأنا نقول: لا نسلم أن كلام المصنف يقتضي ذلك؛ لأنه قال في الأول: إن اعتد بمجانيق كان وزنه فنعليلا، ثم قال: فإن لم

---

[197] ينظر: شرح الشافية للرضي، (347/2).
[198] ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (257/1).
[199] الشافية لابن الحاجب ص(9).
[200] المنجنيق التي ترمي بها الحجارة ، معربة و أصلها بالفارسية من جرنيك ، أي ما أجودني ، و هي مؤنثة ينظر: الصحاح جنق (1455/4).
[201] ينظر: الكتاب لسيبويه (309/4).
[202] شرح الشافية لركن الدين، (604/2).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يعتد بمجانيق؛ فإن اعتد بسلسبيل كان وزنه فعلليلا وإلا فوزنه فنعليل، فجاز أن يكون سيبويه جعله فنعليلا للاعتداد بمجانيق، لا لعدم الاعتداد بسلسبيل.

وقول ابن الحاجب " وإلا فإن ..."؛ أي : إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح، بل فيها اشتقاق غير واضح، أو فيها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر، فالأكثر أن في كلا الموضعين الترجيح:

ففي الأول: أي الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجّح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تنبالة ، قال سيبويه : هو فعلالة ، فان فعلالا كثير كسرداح، وتفعال قليل كتلقاء وتهواء، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النّبل، وهو الصغار؛ لأن القصير صغير، وكذا في سبروت، رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق، فقال هو فعلول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته، والأولى ها هنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور. وإن ندر. بشهادة الاشتقاق الظاهر؛ لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبر الطرق وخبرها، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره[203].

وفي الثاني: أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأكثر ترجيح الأوضح، وجوز بعضهم الأمرين، وذلك نحو ملك وأصله ملأك بدليل قوله:

فَلَسْتَ لِإِنْسيّ وَلَكِنْ لِمَلْأَكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السّمَاء يَصُوبُ[204]

وأيضا بدليل قولهم في الجمع ملائكة ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله، كما ألزموا يرى وأرى.

يقول ابن عصفور: "أنه لمّا كان جعل الميم فيها أَصليَّة يؤدِّي إلى الحمل على القليل، وجعلُها زائدة يؤدِّي أيضًا إلى ذلك، كانت الأولى الزيادة هنا؛ لأنَّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب "ح ب ب" وهو موجود، وإذا كانت الميم أصليَّة كانت الكلمة من تركيب "م ح ب" وهو غير موجود. فكان الحمل على الموجود أَولى، والذي يدلُّ، على أنَّ الميم في مَنجَنِيق أصليَّة، أنه قد استقرَّ زيادة النون الأُولى، بدليل قولهم: مَجانِيق، بحذفها. ولو كانت أصليَّة لقلتَ "مَناجِيق". فإذا ثَبَتَ زيادة النون ثَبَتَتْ بذلك أصالة الميم، إذ لو كانت زائدة. والنون بعدها زائدة، لأدَّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أوَّل كلمة. وذلك لا يوجد إلَّا في الأفعال نحو "استَفْعَل"، أَو في الأسماء الجارية عليها، نحو انطَلَق ومُنْطَلَق. و"منجنيق" ليس باسم جار على الفعل، فإذا ثَبَتَتْ أصالة الميم وزيادة النون الأُولى وجب أن يُقضى على النون الثانية بالأصالة؛ لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة "فَنْعَنِيلًا". وذلك بناء غير موجود. وإذا جعلتها أَصليَّة كان وزن الكلمة "فَنْعَلِيلًا" نحو: عَنتَرِيس6. وأيضًا فإنها ليست في موضع لَزِمَتْ فيه زيادتها، ولا كثُرت، فتُجعلَ زائدة، فإن قيل: فهلَّا استدللتُم على زيادة الميم، بما حكاه أبو عثمان عن التَّوَّزيِّ، عن أبي عُبيدة، من أنه سأل أعرابيًّا عن حروب، كانت بينهم، فقال: "كانَتْ بينَنا حروبٌ عُونٌ، تُفقأ فيها العُيونُ، مرَّة نُجنَقُ9، ومرَّة نُرشَقُ". فقوله "نُجنق" دليل على أنَّ الميم زائدة، إذ لو كانت أصليَّة لوجب أن يقول "نُمَجْنَقُ". وحكى الفرَّاء: "جَنَقُوهم بالمَجانِيق". فالجواب:أنَّ الكلمة أعجميَّة، والعرب قد تُخلّط في اشتقاقها من الأعجميِّ"[205].

ويقول السيوطي معلقاً على سيبويه وابن دريد: " وفَنْعلِيل منْجنيق، وقال سيبويه: هو من الخماسي، وقال ابن دريد: هو ثلاثي وزنه مَنْفَعِيل، وفعنلال خرنباش، وقيل: يمكن أن تكون الألف إشباعا، وفعنلال خرنباش،

---

[203] انظر الكتاب لسيبويه، (309/4).

[204] البيت من الطويل، لعلقمة بن عبده الفحل، وهو يمدح الحارث بن جبلة بن أبي شمر، وهو في(صلة ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ص83)، ومنسوب إليه في المفضليات، (394)، والزاهر للأنباري (25/2)، وشرح شواهد الشافية ص(287)، والملأك: الملك حذفت همزته وعادت في الجمع ملائكة، والشاهد فيه قوله:(لِمَلأَك)؛ حيث جاء به على الأصل شذوذاً.

[205] الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، (169/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وفَعَنْلُول قَرَنْقُول، وقيل: يمكن أن تكون الواو إشباعا، ومُفْعَلِلّ مُجْلَعِبّ، وفَعْفَلِيل دَرْدَبيس، وفُعَّليل قُنَّبيط، وفَيْعَلُل هَيْدَكُر، وفعلول حنبوش، وفَاعُولل فالوذَج، وفنْعِلال سِنْجِلاط، وفعلعول عقرقوف، وفيعلال فيشجاه، أو ثلاث زوائد على فَعَوْلَلان عَبَوْثُرَان، وفَعْلاَلاء قليلا بَرْنَاسَاء، وتقدم أن النون زائدة فيكون من مزيد الثلاثي، وفُعَالِلاَء قليلا جُخَادِباء، وفَعَنْلَلان هَزَنْبَرَان، وقيل الهاء زائدة وفعلان عَفَرَّزَان وقيل: هما تثنية هَزَنْبَرَ كجَحَنْفَل، وعفرَّز"[206].

وترجح الباحثة قول ابن جنى، حيث قال: " أن النون زائدة لقولهم: "مجانيق" وسقوط النون في الجمع، فجرت لذلك مجرى الياء في عَيْضَمُوز إذا قلت: عَضَاميز. فأما قوله تارة: "نُجنَق" وما حكاه الفراء من قولهم: "جَنَقُوهم بالمجانيق" فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه: "مَجْنَقوهم، وتَمَجْنق"، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترءوا عليه فغيروه، وذلك أن الميم وإن كانت هنا أصلا، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة، فشبهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل[207].

المسألة العاشرة

قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان

قال ابن الحاجب في قلب الواو والياء ألفًا وهما عينان: " الْعَيْنُ: تُقْلَبَانِ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحاً مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ، فِي اسْم ثُلاثِيٍّ، أَوْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ، أَوِ اسْم مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: بَابٍ وَنَابٍ وَقَامَ وَاسْتَبَانَ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خِلافَاً لِلأَكْثَرِ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ، وَلِقَوْلِهِمْ: اسْتِكَانَةٌ، وَنَحْوُ: الإِقامة والاستقامة، ومُقام ومَقام، بخلاف قَوْل وبَيْع، وَطَائِيٌّ وَيَاجَلُ شَاذّ، وَبِخِلاَفِ قاوَل وَبَايَعَ وَقَوَّمَ وبيّع وتقوم وتبيع وتقاوم وَتَبَايَعَ"[208].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب حيث تحدث عن قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان بقوله: " بخلاف قَوَلَ و بَيَعَ " فقال " و لقائل أن يقول: الفعل أصل في الإعلال للمصدر، وحينئذ يجب قلبها حملا على قام و باع، كما حمل الإقامة و الاستقامة على أقام واستقام المحمولين على قام في قلب الواو ألفاً"[209].

يقول ابن جنى في علة القلب: " إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، نحو قام وباع، وغزا، ورمى، وباب، وعاب، وعصا، ورحى، فإذا أدخل عليه فقيل له: قد صحتا في نحو غزوا، ورميا، وغزوان، وصميان، وصحت الواو خاصة في نحو اعتونوا، واهتوشوا أخذ يتطلب ويتعذر فيقول: إنما صحتا في نحو رميا، وغزوا مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: غزا ورمى فتلتبس التثنية بالواحد. وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نفيان ونزوان لحذفت إحداهما فصار اللفظ بهما نفان ونزان فالتبس فعلان مما لامه حرف علة بفعال مما لامه نون. وكذلك يقولون: صحت الواو في نحو اعتونوا واهتوشوا لأنهما في معنى ما لا بد من صحته أعني تعاونوا وتهاوشوا. وكذلك يقولون: صحتا في نحو عور وصيد لأنهما في معنى اعور واصيد"[210].

وعلق ابن يعيش على قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان بقوله: " واعلم أنّ الواو والياء لا تُقْلَبان إلّا بعد إيهانهما بالسكون، ولا يلزم على ذلك القلبُ في نحو "سَوْطٍ" و"شَيْخ"؛ لأنّه بُني على السكون، ولم يكن له حظٌّ في الحركة فيهِنَّ بحذفها، فلو رُمْتَ قَلْبَ الواو والياء في "قَوَمَ" و"بَيَعَ"، وهما متحرّكان، لأحلتَ لاحتمائهما بالحركة، فاعرفه، قال صاحب الكتاب: وغير مطرد في نحو: "طائي"، و"حاري"، و"ياجلُ"، قال الشارح: وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنتين ألفًا، وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفّة، وذلك قليل غير مطّرد. قالوا في

---

[206] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، (39/2).
[207] المنصف لابن جني، (147/1).
[208] الشافية لابن الحاجب ص(12).
[209] شرح الشافية لركن الدين(745/2).
[210] الخصائص لابن جني، (147/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

النسب إلى "طَيّءٍ": "طائِيّ"، والأصل: "طَيّئِيٌّ"، فاستثقلوا اجتماع الياءات مع كسرة، فحذفوا الياء الأولى، فصار: "طَيْئِيًّا"، كما قالوا: "سَيْدٌ"، و"مَيْتٌ"، في "سَيِّد"، و"مَيِّتٍ" ثمّ أبدلوا من الياء ألفًا، فقالوا: "طائِيٌّ" للفتحة قبلها. والذي حملهم على ذلك طلبُ الخفّة، وقالوا في النسب إلى "الحِيرَة": "حارِيّ"[211]. قال الشاعر [من البسيط]:

فَهِيَ أَحْوَى مِن الرِّبْعِيّ حاجِبُه والعَينُ بالإِثْمِدِ الحارِيّ مَكحُولُ [212]

وهذا عارض أبو حيان القلب على اعتبار أن الإعلال هو القياس، فقال: :" أو اسمًا ختم بزيادة تخرجه عن صورة فعل خال من علامة تثنية أو موصول بها نحو: الجولان، والسيلان، لم تعل الواو والياء، خلافًا للمبرد، في هذا الاسم، فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء: داران، وحادان، وهامان وذهب سيبويه، والمازني إلى أن الإعلال لا يطرد، والتصحيح أكثر؛ فإن لم تخرجه أعل نحو: قالة، وحاكة، لحقت تاء التأنيث كما لحقت الفعل في قالت، وباعت، بخلاف الألف والنون فلا يلحقان الفعل، وإن أخرجته عن صورة «فعل» موصول بعلامة التثنية كأن تبنى من «القول والبيع» اسمًا على (وزن) فعلى ك «صورى»، و «حيدى»، فمذهب سيبويه أنه يصح فتقول: قولي، وبيعى قياسًا على «صورى، وحيدى»، ومذهب الأخفش أن تصحيح هذين شاذ، ويعل فتقول: قالى، وباعى، ولو بنيت مثل «قربوس» لم تعل، فتقول: قولول، وبيعوع؛ إذ هو أشد مباينة للفعل من «فعلان» و «فعلى»" [213].

ووافق الأشموني ما ذهب إليه أبو حيان في إشارته إلى أبدال الواو والياء همزة، حيث يقول:" أي يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله، نحو: "قائل"، و"بائع" الأصل: قاول وبايع، فحملا على الفعل في الإعلال، بخلاف، نحو: عور فهو عاور وعين فهو عاين"[214].

وترى الباحثة أن هذا الدليل غير قوي ولم يتطرف لمثل هذا الاعتراض، لأن الفعل أصل في الإعلال بمعنى أنه لو لم يُعل لما فيه من العلة لم يعل الاسم المتصل به أيضاً؛ لما فيه من العلة؛ إذ الاسم تابع في هذا المعنى لا لأن الاسم يعل وإن لم يكن فيه عمله توجبه لأنه فرع فُعِلِ معل، وقل ما لا يكون.

المسألة الحادية عشرة

مصدر الرباعي المجرد

قال ابن الحاجب في المصدر الرباعي المجرد: "وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ، ونَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زلزال بالفتح والكسر "[215].

يقول ركن الدين " نحو دحرج على دحرجة ودِحراج، يدل على أن الفَعْلَلَة والفِعْلال سيان في مجيء المصدر من فَعْلَلَ عليهما -وليس كذلك؛ لأن المصدر من "فَعْلَل" غير المكرر على (فَعْلَلة) فحسب إلا إذا سمع "فِعلال"، نحو: سَيْرَجَ عليه الأمر سَيْرَجَة؛ أي: عمّاه، وبَرْطَم بَرْطَمَة؛ أي: قَطَبَ. وفعلال محفوظ. لا يقال: سَبْرَجَ سِبراجا ولا بَرْطَم بِرطاما، لكنه سمع بكثرة في غير ذلك. نعم قياس المصدر من (فَعْلَل) المكرر (فَعْلَلَة) و(فعلال)، نحو: زلزل زلزلة وزلزالا ويأتي من (تَفَعْلَل) على (تَفَعْلُل)، نحو: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجا. ومن (افْعَنْلَل) على (افْعِنْلال)، نحو: احْرَنْجَمَ احْرِنْجَاما. ومن (أفْعَلَلَّ) على (افْعِلّال) نحو: اقْشَعَرَّ اقْشِعْرارًا [216].

---

[211] شرح المفصل لابن يعيش، (364/5).
[212] البيت من البسيط، وهو طفيل الغنوي في ديوان، ص(55)، وشرح أبيات سيبويه (187/1).
[213] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (299/1).
[214] شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للأشموني(89/4).
[215] ينظر: الشافية ص 24
[216] ينظر: شرح الشافية لركن الدين 1/ 308

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد اعترض السيرافي على مصدر الرباعي المجرد على وزن فعلال (نحو دَحْرَجَ على دَحرَجَة، ودِحراج)، فقال: إنه لم يُسمع دِحراج في دَحرج، وتبعه على ذلك: الصيمري وابن يعيش، وابن عقيل، وخالد الأزهري، وهو مردود بعدم نقل العلماء له[217].

أيضاً اعترض ابن الناظم في عبارته هذه حيث يقول: " وليس كذلك، و لكن قياس المصدر من فَعلَل المكرر، نحو: (زَلزَل و قلقل، على فعلَلَة و فِعلال، و قد تفتح فاؤه، فيقال: زَلزلةٌ زَلزالاً، وقياس المصدر من فَعلل غير المكرر على فعلَلَةٍ فحسب، نحو: سَبرَج عليه الأمر سَبرجةً؛ أي: عمَّاهُ، وبرطم برطمة؛ أي: قطب، فِعلَال فيه محفوظ، لا يقال سبرج سبراجاً، ولا برطم برطاماً، ولكنه سمع بكثرة في غير ذلك، قالوا: دحرج الشيء دحرجة ودحراجاً، وسرهفه سرهفةً وسِرهافًا؛ أي: نعّمه وحسّن غذاءه[218] "[219]).

فنجد أن اعتراض ركن الدين مثل اعتراض السيرافي، والصيمري، وابن يعيش، وابن عقيل، والأزهري، وابن الناظم، إلا أن هناك تقديماً وتأخيراً وإيجازاً في العبارة.

وكذلك اعترض اليزدي على ابن الحاجب حيث قال: "قوله: نحو دَحرج؛ أي مصدر الرباعي الأصلي يكون على زنة فِعلَلة بكسر الفاء فقط، إن لم يكن مضاعفاً، وإن كان مضاعفاً كزِلزال جاز فيه الكسر، والفتح، والكسر أفصح؛ لكونه أصلاً، ويجوز أن يكون جواز الفتح لكونه مضاعفاً، فالفتح ليس بما فيه نوع من الاستثقال، وتقديم الفتح على الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم، وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأن المقارنة بين اللفظين توهم بما تماثلهما في الورود، وليس الأمر كذلك؛ لأن فِعلالا في غير المضاعف لا يشيع شيوع فَعلَلة من اللازم الذي لا ينكسر عليه يجيء على مثال فَعللة"[220].

ونجد أن ابن الحاجب في شرحه فَعَلال، يقول: (ويكون في فِعَلال منه الكسر والفتح والكسر أفصح؛ لأنه أصله و المختار أن وزنه فِعلال)[221]، وقال في شرحه للمفصل: (و أما المضاعف منه فجاء فيه فَعللة وفِعلال وفَعلال بالفتح، وهو قليل، ووجهه، وأنه لما كان مضاعفاً، والتضعيف يستثقل، خُفِف بقلب الكسرة فتحة، تقول: زَلزل زَلزلةً و زِلْزالا)[222].

ونلاحظ من هذين النصيين أن ابن الحاجب قدّم الكسر على الفتح، والفتح قليل لكنه لم يلتزم بذلك في الشافية .

وقد علل سيبويه الفتح في " فَعلال " بغير ما علل به ابن الحاجب، فقال: (وقد قالوا: الزَّلْزال، والقلقال، ففتحوا كما فتحوا التفعيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا في الفعللة)[223].

فكلام سيبويه هنا صريح في أن صيغة فَعْلال بالفتح متشعبة من صيغة " فعللة " بحذف التاء و زيادة الألف قبل الآخر لتستقيم قاعدته التي أقرها أولاً بقوله: (فغيروا أوله كما غيروا آخره)[224]؛ وذلك لأنه رأى أن تاء الفَعَللة عوض من ألف فِعلال بالكسر، إذ قال: " وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زِلزال، وقالوا زَلزلته زِلزالاً"، وقلقلته قِلقالاً، وسرهفته سِرهافاً، كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكِذاب[225]؛ لأنه مثال دحرجتُ وزنتها على أفعلتُ و فَعّلْتُ)[226].

---

[217] ينظر: شرح السيرافي للكتاب :461/4 وشرح المفصل لابن يعيش 48/6، التصريح بمضمون التوضيح، للجرجاوي، 34/2 .
[218] ينظر: لسان العرب (سرهف) 151/9
[219] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، (584/1).
[220] شرح الشافية لليزدي 285/1
[221] شرح الشافية لابن الحاجب ، مخطوط (1أ / 8) و ينظر: شرح الشافية لركن الدين 1/ 308
[222] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ص(358).
[223] ينظر: الكتاب، لسيبويه، (85/4).
[224] المصدر نفسه (4/ 97).
[225] مصدر أفعل إفعال نحو : أعطيتُ إعطاءً و مصدر فعّل منه التفعيل نحو: كسّرته تكسيرًا ، و الفِعّال نحو كَذّبته كِذّابا ينظر: الكتاب لسيبويه (78/4).
[226] المصدر نفسه (85/4).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد أوضح سيبويه قوله السابق في موضع آخر من الكتاب؛ حيث قال في باب " مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة":" فالمصدر على أَفْعَلْتُ إفعالاً، أبداً، وذلك قولك: أعطيت إعطاء، وأخرجت إخراجاً"[227].

وقال في موضع آخر: " وأما فَعّلْتُ بالمصدر منه على التفعيل... وقد قال ناس كلّمته كِلاماً، وحمّلته حِمالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف منه، وقد قال تعالى: چ ئا ئا ئه چ [228]"[229].

وظاهر قول ابن الحاجب: (ونحو دحرج على دحرجةٍ و دِحراجٍ)[230] يدل على أن الفَعْلَلة والفِعلال سيّان في مجيء المصدر من فعلل عليهما.

وهذا ما أكده في شرحه للشافية إذ قال: (ونحو: دحرج يعني: أن الرباعي يجيء على فعلل وفِعلال بالكسر، كدحرج دحرجةً ودِحراجًا، ودَربخَ دَربخةً ودِرباخًا[231]، ونحو: زِلزال بالكسر والفتح يعني أن المكرر فيه الأول والثاني يجيء كذلك، ويكون في فِعلال منه الكسر والفتح)[232]، وليس الأمر كذلك لأن المصدر الأول فَعَلَلة يشيع في جميع صور الرباعي المجرد وما أُلِحق به نحو: حشرج حشرجةً[233]، وبعثر بعثرةً بخلاف المصدر الثاني، وهو الفِعلال فإنه لا يشيع في غير المضاعف شيوع فعللة.

ويوضح ذلك ما قاله سيبويه: (فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة. وكذلك كل شيء أُلحِق من بنات الثلاثة والأربعة، وذلك نحو دحرجته دحرجة، و زلزلته زلزلة، وحوقلته حوقلة، وزحولته زحولةً[234])[235].

وهذا ما أكده الرضي كذلك بقوله: (والفعللة هو المطرد دون الفعلال، لايقال برقش[236] برقاشاً، وكذلك الفعلال مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد نحو حيقال)[237].

وهو يقصد أنه ليس كل فعل رباعي مجرد، وما ألحق به يجيء على صيغة " فِعلال " بل يجيء على "فعللة" لعمومها في جميع صور فعلل، فهنا مصادر رباعية لم يقولوا في مصادرها فعلال فِعلالاً بل فَعللة فعلى سبيل المثال للحصر، أنهم لم يقولوا في قحطب قِحطابا[238]، وفي عَربد عِرباداً[239]بل يقولون في مصدرهما، وكذا في الملحق الرباعي لم يقولوا في هوذل هِوذالاً[240]، وفي هروز هِروازاً[241]، بل يقولون في مصدرهما هوذلة وهروزة.

أما ما ذكره ابن جني بقوله: (ومن ذلك تاء الفعللة في الرباعي، نحو: الهملجة[242]، والسرهفة كأنها عوض عن ألف فعلال، نحو الهملاج و السرهاف . قال العجاج[243]:

---

[227] المصدر نفسه (78/7).
[228] سورة النبأ آية 28.
[229] الكتاب لسيبويه، (79/4).
[230] ينظر: الشافية لابن الحاجب ص(29).
[231] دربخ الرجل : إذا طأطأ رأسه و بسط ظهره ، ينظر: الصحاح "دربخ" (420/1)، و لسان العرب " دربخ " (15/3).
[232] ينظر: شرح الشافية لان الحاجب ، مخطوط أ/8
[233] حشرج المحتضر عند الموت : غرغرة المحتضر عند الموت و تردد نفسه ينظر: لسان العرب " حشرج " (237/2).
[234] زحولته عن مكانه : أبعدته و أزلته ينظر: لسان العرب " زحل " (11/ 302).
[235] الكتاب : (85/4).
[236] برقش الشيء : إذا نقشه بألوان شتى ، أو برقش الرجل برقش إذا ولى هاربا ينظر: الصحاح " برقش " 995/3 ، و لسان العرب " برقش " 265/6
[237] شرح الشافية للرضي 178/1
[238] قحطب : إذا صرعه ، و قحطبه بالسيف : إذا علاه فضربه ، ينظر: لسان العرب " قحطب " 1/ 662
[239] عربد السكران : ساء خلقه ، و رجل معربد : يؤذي نديمه في سكره ، ينظر: الصحاح " عربد " 2/ 508
[240] هوذل الرجل في مشيه إذا أسرع ، و هوذل البعير ببوله إذا اهز و تحرك ينظر: ليا العرب "هذل" 693/11
[241] هروز فلان إذا مات ينظر: لسان العرب " هرز " 423/5
[242] الهملجة و الهملاج حسن سيرة دابة في سرعة و بخترة ينظر: لسان العرب " هملجة " 393/2
[243] في ديوانه : 169/1 و الرواية في الديوان كذا : سرعفته ما شئت من سرعاف ينظر: المنصف 69

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

" سَرْهَفْتُه مَا شِئتَ مِنْ سِرْهَاف"

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحَلَقْلَة والبَيْطَرة وَالْجَهُورَة والسَلَقْاَة[244]، كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء"[245].

وابن جني ذكر في مصدر بيطر بيطاراً، وفي مصدر جهور جِهواراً، وهذان المصدران ليسا موجودين في كتب اللغة، ولكن المصدر الأول، وهو: (الفَعْللة) موجود، فنقول: بيطر وجهور.

ويقول ابن عقيل: (فقد جاء في مصدر فعلل فعلال نحو: سرهف سرهافاً، ولكن الشائع في فَعْلِلٌ فَعْلِلّة، فمتى وافق في مصدر الشائع، حكم بالإلحاق، وإن لم يشاركه في غير الشائع، فبيطر ملحق بـ "دحرج" لثبوت بيطرة، ولم يقولوا بيطاراً[246].

وقال الشاطبي: (وأما الفعلال فلا، ولذلك لا تجده في الملحق إلا نادراً فلا تقول جهور جهوارا ولا بيطر بيطاراً، ولاما أشبهه وقد قالوا: حوقل الرجل حوقلة و حيقالاً)[247].

فإذا وازنا بين اعتراضات ابن الناظم وركن الدين واليزدي نجد أن ابن الناظم ترك أثراً واضحاً في العالمين الآخرين، لكن اليزدي لم يتقيد بعبارته إضافة إلى أنه تنبه إلى أن تقديم ابن الحاجب للفتح على الكسر غير مناسب لكون الكسر أقدم.

ويمكن تلخيص ما ذهب إليه النحاة والصرفيون في مصدر الفعل الرباعي المجرد وما ألحق به على النحو التالي:

1) ذهب أكثر النحاة والصرفيين إلى أن الفعللة هو المصدر المقيس المطرّد وأن الفِعلال ليس بمقيس بل هو مقصور على السماع، ومن هؤلاء ابن مالك الذي قال في ألفيته:

فَعلالٌ أو فَعْللةٌ لِفَعْلَل واجعل مقيساً ثانياً لا أول[248]

2) ذهب بعضهم إلى أنهما مقيسا مطلقاً، ومن هؤلاء ابن الحاجب[249]، والزمخشري[250]، ابن مالك في التسهيل[251].

3) وذهب آخرون إلى أن الفعللة هو المقيس، وأما فِعلال فهو مسموع في غير المضاعف، وقياس في المضاعف نحو زلزال، وهو مذهب ابن الناظم[252]، وركن الدين[253].

المسألة الثانية عشرة

معاني افتعل

قال ابن الحاجب في معاني " افتعل ": (وافْتَعَلَ لِلْمُطاوَعَةِ غَالِباً نَحوُ غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَللِاتِّخَاذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَلِلتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا، ولِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ)[254].

---

[244]السلقاة : كام أصلها سَلْقَية مثل بهرجة فقلبت الياء ألفا و تحركها و انفتاح ما قبلها ينظر: الأصول في النحو 229/3

[245]ينظر: الخصائص لابن جني 304/2-305

[246] المساعد، ابن عقيل، 73/4

[247]ينظر: المقاصد الشافية ، الشاطبي، 358/4-359

[248]ينظر: متن ألفية ابن مالك 29

[249]ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب مخطوط (أ/8)

[250]ينظر: المفصل 189

[251]ينظر: شرح التسهيل 58

[252]ينظر: بغية الطالب 44-45

[253]ينظر: شرح الشافية لركن الدين 308/1

[254]الشافية 21 وقد نقل ابن الحاجب هذه العبارة عن كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر ألا أنه غير فيها قليلا ففي المفتاح : 50 (و افتعل للمطاوعة غالبا نحو : غممته فاغتم ، و للاتخاذ نحو : اطبخ و اشتوى ، للتصرف نحو اكتسب ، و للمفاعلة نحو اجتوروا و اختصموا)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يقول ركن الدين: " وثالثهما: أن يأتي للمفاعلة نحو: اختصموا واجتوروا، إذا تخاصموا وتجاوروا واعلم أنه لو قال للتفاعل كان أولى)[255].

ركن الدين يعترض على ابن الحاجب في قوله للمفاعلة، ويرى أنه لو قال "للتفاعل" كان أولى، فـ"وللمُفاعَلَة" خطأ؛ لأنَّ الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون، لا بمعنى المفاعلة؛ لا تقول: اخْتَصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، كما تقول: خاصَمَ، بل اخْتَصَما، كما تقول: تَخاصَما، ويمكن توضيح ذلك من خلال آراء النحاة، وذلك على النحو التالي:

قال سيبويه: " الباب في المطاوعة انْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ قليلٌ، نَحْو جَمَعْتُهُ فاجتمع، وَمَزَجْتُهُ فامتزج قلت: فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ ولا تقول فَانْغَمَّ "[256].

وبذلك فرأي ابن الحاجب وركن الدين يخالفان ما ذهب إليه سيبويه؛ حيث أن كل منهما رأى أن (افتعل) تأتي للمطاوعة كثيراً، في حين ذهب سيبويه أنه قد تأتي للمطاوعة قليلاً.

وذهب ابن السراج أيضاً أن (افتعل) قد تأتي للمطاوعة، حيث يقول:" حكمُ افْتعَلَ وبابهُ أَن يكونَ متعديًا وقَدْ يجيءُ في معنى "انْفَعلَ" في المطاوعةِ فمتى جاءَ على معنى المطاوعةِ فهوَ غيرُ متعدٍ فإذا قلتَ: شَويتهُ فاشْتَوى فهوَ علَى معنى: انشَوى وإذَا قلتَ: اشتويتُ اللحمَ أَي: اتخذتُ شِواءً وشويتُ مثلُ: أَنضجتُ وكذلكَ اختبز وخَبزَ واطَّبخَ وطَبَخَ واذَّبحَ وذَّبَح فذبحَ بمنزلةِ قولهِ: قَتَلهُ واذَّبحَ بمنزلةِ قولهِ: اتخَذَ ذبيحةً"[257].

ويتفق رأي ركن الدين في اعتراضه على ابن الحاجب في قوله لو قال " للتفاعل " لكان أولى مع ما ذهب إليه الزمخشري في أنه (افتعل) قد تأتي للتفاعل؛ حيث يقول: " وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم، وشويته فاشتوى، ويقال أنغم وانشوى. ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوزوا واختصموا والتقوا وبمعنى الإتخاذ نحو إذبح وأطبخ واشتوى إذا اتخذ ذبيحة وطبيخاً وشواء لنفسه. ومنه اكتال واتزن. وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترات وخطف واختطف. وللزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب، واعتمل في عمل. قال سيبويه أما كسبت فإنه يقول أصبت، وأما اكتسبت فهو التصرف والطالب، والإعتمال بمنزلة الإضراب"[258].

أيضاً ذهب ابن مالك أن (افتعل) يطاوع (أفعل) الرباعي، حيث يقول: "ومنها افتعل وهو للاتخاذ، والتسبب، ولفعل الفاعل بنفسه، وللتخير، ولمطاوعة أفعل، ولموافقة تفاعل، وتفعّل، واستفعل، والمجرد وللإغناء عنه"[259].

ويتفق أبو حيان مع ابن مالك في أن (افتعل) يطاوع(أفعل) الرباعي؛ حيث يقول: " ما في أوله همزة الوصل وهو خماسي وسداسي، الخماسي يأتي على افتعل: «اقتدر»، وانفعل: «انطلق»، وافعل: احمر، وافعل ادمج وافعلى: اجأوى، وهما خطأ؛ لأن ادمج افتعل، واجأوى افعلل و «افتعل» للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة: ادمج، وللتسبب اعتمل تسبب في العمل، وعبر بعضهم، عن هذا بالتصرف والاجتهاد، ولفعل الفاعل بنفسه: اضطرب، وللتخيير: انتخب، ولمطاوعة أفعل أنصفته فانتصف، ولموافقة تفاعل: اجتوروا بمعنى: تجاوروا، وتفعل ابتسم (بمعنى تبسم)، واستفعل ارتاح بمعنى استراح، ولموافقة المجرد: اقتدر، وقدر فيه معنى الكثرة، وللإغناء عنه: استلم (الحجر)، وللمطاوعة قليلاً: اعتم مطاوع عممته، وللخطفة: استلبه أخذه بسرعة، وأكثر بناء افتعل من المتعدي"[260].

---

[255] ينظر: شرح الشافية لركن الدين 263/2

[256] ينظر: الكتاب، سيبويه: (67/4).

[257] ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج(127/3).

[258] ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري(373/1).

[259] ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك(455/3).

[260] ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (175/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ركن الدين في قوله (للتفاعل أولى) من (المفاعلة) ويؤكد ترجيح الباحثة ما ذهب إليه ابن السراج، الزمخشري وابن مالك وأبو حيان.

المسألة الثالثة عشرة

إطلاق أسماء الحروف وإرادة المسمى

قال ابن الحاجب في الخط: "الْخَط تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إلاّ أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إذَا قُصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى، نَحْوُ قَوْلِكَ: اكتب: جيم، عين، فاء، راء، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ "جَعْفَر" لأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلْفظاً؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُمْ: كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيم مِنْ جَعْفَرٍ؟ فقالوا: جِيمٌ، فقال: إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عَنْهُ، وَالْجَوَابُ جَهْ؛ لأنه الْمُسَمَّى، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمَّى آخَرُ، كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا نحو: ياسِين وحَامِيم، وَفِي الْمُصْحَفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ، نحو: يس وحم"[261].

يقول ركن الدين: " اعلم أن قوله: " أسماء الحروف إذا قصد المسمى" على إطلاقه ليس بجيد؛ لأنه إذا استعملت هذه الأسماء مركبة ودخلها الإعراب كتبت على لفظها كما إذا قلت لإنسان نطق بضاد خفيفة وكتبت ضاداً حسن: قد نطقت بضاد ضعيفة وكتبت ضاداً حسنة، اعلم أن المصنف ذكر في الشرح أنه إن سمى بهذه الأسماء مسمى آخر؛ كما لو سمي رجل (يس) فللكتاب فيه مذهبان:

أحدهما: أن يكتب على لفظ الأسماء نحو ياسين وحاميم.

والآخر: أن يكتب على صورة مسماها نحو يس وحم، ولفظ المتن يدل أنها تكتب على أصلها فقط"[262].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب حيث يرى أن تعريف ابن الحاجب لا يخلو من دخل؛ لأن قوله: إذا قصد المسمى" لا يخلو إما أن يريد به: إذا قصد تصوير المسمى أو إذا قصد نفس المسمى لا لفظه، فإن أراد الأول فلا فائدة فيه لظهوره، وللاستغناء عه بقوله قبل: (تصوير اللفظ بحروف هجائية) وإن أراد الثاني فهو منقوض بما هو من هذه الأسماء مقصود به المسمى.

واعتراض ركن الدين يؤكده ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال سيبويه: قال الخليل يوما- وسأل أصحابه-: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والباء التي في ضرب؟ فقيل: نقول: باء، كاف فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كه، به. وذكر أبو على في كتاب الحجة في: (يس) : وإمالة يا، أنهم قالوا: يا زيد، في النداء فأمالوا وإن كان حرفا، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فلأن يميلوا الاسم الذي هو يس أجدر"[263].

واعتراض ركن الدين على ابن الحاجب سبقه اعتراض الرضي أيضاً، حيث قال: " في قوله: " إلا أسماء الحروف إذا قصد به المسمى" نظر؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً، ألا ترى أنه تكتب هكذا: اكتب جيم عين فاء راء، ولا تكتب هكذا: اكتب ج ع ف ر"[264].

ويقول الفسوي في اعتراضه على ابن الحاجب:" وإنما تكتب هذه الصورة عند قصد مسمى تلك الأسماء؛ لأنها مسماها خطاً ولفظاً، بمعنى أن نف هذه الصورة مسمى صور تلك الأسماء في وضع الخط، وملفوظها مسمى لملفوظاتها في وضع اللفظ؛ لأن المتبادر من (الجيم) إذا كتب إليك: (اكتب جيماً) مثلاً، ومن (الجيم) الملفوظ في قولك(انطق بالجيم) مثلاً، هو أول مكتوب وأول ملفوظ من نحو(جعفر) دون غيره، وذلك دليل الوضع

---

[261] الشافية لابن الحاجب ص(16).

[262] شرح الشافية لركن الدين، (997/2).

[263] الكتاب، لسيبويه، (20/1).

[264] شرح الشافية للرضي، (312/3، 313).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والتسمية، وإنما كانت هذه معدودة في الأسماء من أنواع الكلمة؛ لصدق حد الاسم واعترار خواصه من التعريف والتنكير والجمع والتصغير وغير ذلك عليها[265].

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ركن الدين بقوله: أن تعريف ابن الحاجب لا يخلو من دخل؛ لأن قوله: إذا قصد المسمى" لا يخلو إما أن يريد به: إذا قصد تصوير المسمى أو إذا قصد نفس المسمى لا لفظه، وهو ما أكده سيبويه، والرضي والفسوي في اعتراضهما على ابن الحاجب.

المسألة الرابعة عشرة

التصغير

قال ابن الحاجب في التصغير: " وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت ياء، وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرَيّة، وعَصيّة ورُسَيّلة وتصحيحها في باب أُسَيّد وجُدَيّل قليلٌ، فإن الفقد ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسياً على الأفصح، كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية: عُطَيٌّ وأدَيّة وغُوَيّة ومُعيّة "[266].

يقول ركن الدين: " يقول المصنف: (حذفت الأخيرة نَسْياً على الأفصح) يعني إذا اجتمعت ثلاث ياءات مع ياء التصغير حذفت الياء الأخيرة نسيًا منسيًا على الأفصح؛ أي: لا يعتد بها، ويعرب على ما قبلها فإن كان بعد الأخيرة تاء فُتح ما قبل الياء الأخيرة للتاء ولم يعتد بالمحذوف – على الأفصح – نحو عطاء وإداوة وغواية، نقول في تصغير عطاء: " عَطيّ و أصله: عُطِوّ؛ قلبت الواو التي هي بدل عن الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات: فالياء الأولى ياء التصغير، والياء الثانية هي المبدلة عن ألف عطاء؛ لأنها كألف كتاب، وقد وجب قلبها ياء كما تقدم، والياء الثالثة هي اللام، فلما اجتمعت ثلاث ياءات حذفت الياء الأخيرة نسياً، وجعل الإعراب على ما قبلها، كَيَد ودَم، وليس هذا الحذف إعلالياً حينئذ، بل اعتباطاً؛ فقيل: هذا عُطَيّ، ورأيت عُطَيّا، ومررت بعُطَيّ، ولو اعتُدّ بالياء المحذوفة لقيل: هذا عُطَيّ، ومررت بعُطَيّ في الرفع والجر، ورأيت عُطَبِيّا -في النصب- كقاض، لكنه لم يقل ذلك. وتقول في تصغير: إداوة -للمِطْهَرَة -وغاوِيَة- من غَوَى -ومُعاوِية- من عَوَى: أُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّة بحذف الياء الأخيرة؛ لأنه يجتمع ثلاث ياءات، الأولى منها ياء التصغير، والثانية بدل الألف في إداوة ومُعاوِية، ومن الواو في غاوية والثالثة هي اللام؛ فلما اجتمع4 ثلاثُ ياءات؛ حذفت الياء الأخيرة نسيا مَنْسيا للاستثقال وفتح ما قبلها للتاء. (وألف غاوية) قلبت واوا في التصغير كما قُلِبَتْ في ضارِب.

واعلم أنه قد أورد على قوله: "على الأفصح" أنه يقتضي جواز أن يقال في تصغير نحو "عَطَاء": "هذا" عُطَيّ، ومررت بعُطَيّ، ورأيت عُطِيَيّا، كقاض. ولا تكون الياء المحذوفة نسيا "مَنسيا" وهذا لا يجوز ولا يقول به أحد. والصواب أن تقول: فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حُذفت الأخيرة من غير باب "أحوى" نسيا بإجماع."[267].

يتضح لنا مما سبق أن ركن الدين اعترض على ابن الحاجب في عبارته " على الأفصح " التي طال فيها النقاش وأدت إلى اللبس بين الصرفيين، فهناك من يرى أن قوله: (على الأفصح) متعلق بقوله (نسياً) فيكون المعنى: أن يكون حذف الياء الأخيرة نسياً، ويقابله أن يكون حذفها منوياً أو إعلالياً، والأول على هذا أفصح والثاني مرجوح، وقد أشار إلى هذا ركن الدين وسبق: ابن الناظم و الرضي و الخضر اليزدي و غيرهم، و هؤلاء أخذوا على ابن الحاجب أن جعل حذف الياء على صفة الإعلال أو أن يكون الحذف منوياً يؤدي إلى تعامل الكلمة هذه معاملة قاضٍ.

---

[265] شرح الشافية لركن الدين، (997/2).

[266] الشافية : 33

[267] شرح الشافية لركن الدين .ص339، 340، 341.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وهناك من يرى أن قوله (على الأفصح) متعلق بقوله (حذفت الأخيرة) فيكون المعنى: أن من غير الأفصح عدم حذف الياء الأخيرة، وأشار إلى هذا الحسن الرومي[268]، وهؤلاء أخذ عليهم أن قوله منسيا حكم مستقل فلا يحسن أن يدخل بين المتعلق والمتعلق به واعتمد أصحاب هذا الرأي على أن مذهب الكوفيين هو ترك الحذف وقد شكك الرضي في صحة هذا النقل عنهم؛ إذ القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة فقال الأندلسي[269] و الجوهري: أن ترك الحذف مذهب الكوفيين[270].

يقول سيبويه في تعليقه على تصغير (أحوى): " وتقول منها فيعلٌ حيٍ وقيٍ، لأن العين منها واوٌ كما هي في قلت. وإنما منعهم من أن تعتل الواو وتسكن في مثل قويت ما وصفت لك في حييت. وينبغي أن يكون فيعلٌ هو وجه الكلام فيه، لأن فيعلاً عاقبت فيعلاً فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فيعلاً مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه فيعلٌ، وأنه محمدود عن أصله، وأما الخليل فكان يقول: عاقبت فيعلٌ فيعلاً فيما الياء والواو فيه عينٌ واختصت به، كما عاقبت فعلةٌ للجمع فعلةٌ فيما الياء والواو فيه لامٌ، وكذلك شويت وحييت بهذه المنزلة. فإذا قلت فيعلٌ قلت حيٌّ وشيٌّ وقيٌّ، تحذف منها ما تحذف من تصغير أحوى، لأنه إذا كان آخره كآخره فهو مثله في قولك أحيٌّ، إلا أنك لا تصرف أحي"[271].

وذهب المبرد نقس مذهب سيبويه؛ حيث يقول: "إِذا اجْتمعت ثَلَاث ياءات فِي بِنَاء التصغير حذفت الْيَاء المعتلة لِاجْتِمَاع الياءات وَمن قَالَ فِي اسود أسيود قَالَ فِي تَصْغِير مُعَاوِيَة معيوية لِأَنَّهُ يحذف الْألف فَيصير معيوية وَلَا تَجْتَمِع الياءات فيلزمك الْحَذف فَأَما مَا ذكرت لَك مِمَّا يحذف لِاجْتِمَاع الياءات فقولك فِي تصغيرعطاء عطى فَاعْلَم لِأَنَّك حذفت يَاء وَالْأَصْل عطيي فَصَارَ تصغيره كتصغير مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف فعلى هَذَا تَقول فِي تَصْغِير أحوى أحيٌّ فَاعْلَم على قَوْلك أسيد وَمن قَالَ أسيود قَالَ أحيو"[272].

وأيدهما أيضاً السراج بقوله: " الأَصلُ: حَيِيٌّ فاجتمعتْ ثَلاثُ ياءاتٍ الأُولى الياءُ الزائدةُ في "فَيْعِلٍ" والثانيةُ عينٌ والثالثةُ لامٌ فحذفتِ الأخيرةُ كمَا فعلَوا في تصغيرِ أَحوى حينَ قالوا: أُحَيٌّ فحذفوا استثقالًا للجمعِ بينَ هذهِ الياءاتِ الثلاثِ التي آخرُها لامٌ قبلَها كسرةٌ وتقولُ في فَعْلانٍ من حَيِيتُ: حَيَوانٌ فتقلبُ1 الياءَ التي هيَ لامٌ واوًا لانضمامِ ما قبلَها ومَنْ أسكنَ قالَ: حَيْوَان "كما يقولُ إذَا أسكنَ" "لَقَضْو الرجلُ" لا يغيرُ لأَنَّ الإسكانَ لَيْسَ بأَصلٍ فإنْ قيلَ لِمَ لَمْ تُقلبِ الياءُ مِنْ حَيوانٍ ألفًا وهيَ عينٌ متحركةٌ قبلَها فتحةٌ قيلَ: إذا أُعْلتِ اللامُ لَمْ تُعل العينُ والواجب إعلالُ اللامِ دونَ العينِ لأَنَّ اللامات متى لم تدخلْ عليها الزوائدُ كانتْ أَطرافًا يقعُ علَيها الإعرابُ ويلحقُها التغيرُ أَيضًا إذا دخلتْ علَيها الزوائدُ"[273].

وبذلك فإن الصرفيين لا يختلفون في تصغير نحو (عطاء) و لكن الاختلاف كان في تفسير عبارة ابن الحاجب، ولكن نجد أنهم يختلفون في تصغير (أحوى على وزن أفعل) وخلافهم كبير .

المسألة الخامسة عشرة

تصغير المزيد

[268] مجموعة الشافية 1/ 84-85

[269] الأندلسي : هو القاسم بن أحمد بم الموفق الأندلسي توفي 661 هـ و له كتاب المحصل في شرح المفصل و شرح الشاطبية

[270] الكتاب، لسيبويه، (409/4).

[271] شرح الرضي على الشافية، (235/1).

[272] المقتضب، للمبرد، (246/2)

[273] الأصول في النحو، لابن السراج، (360/3).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن الحاجب: " المصَغَّر الْمَزِيدُ فيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيل؛ فالمتمكّن يُضمُّ أَولُهُ ويُفتح ثَانِيهِ وَبَعْدَهُما يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الأَرْبَعَة إلاَّ فِي تاء التأنيث وألفيهِ والألفِ والنونِ والمُشبَّهتين بهما وألف أَفْعَالِ جَمْعا"[274].

يقول ركن الدين: " ويكسر ما بعد ياء التصغير في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو جعيفر؛ ليكون ما بعد الياء مناسباً للياء عند الإمكان كما في الرباعي بخلاف الثلاثي نحو فُلَيْس؛ لأن ما بعد الياء في الثلاثي محل الإعراب فلا يمكن أن يكسر لياء التصغير بخلاف ما فيه تاء التأنيث، وألفا التأنيث المقصورة، والممدودة والألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث وألف التكسير، نحو: غُلَيْمَة وحُبَيْلَى وحُمَيْراء وسُكَيْران وأُجَيْمال؛ فإنه لا يكسر ما قبل الآخر في هذه المواضع؛ لالتزامهم الفتحة قبل هذه الحروف، أما مع تاء التأنيث؛ فلأنهم يفتحون ما قبل تاء التأنيث كما يفتحون آخر الاسم الأول في المركّب من الاسمين؛ طلباً للتخفيف، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاسم مع التاء على أربعة، نحو طلحة، أو بدون التاء، نحو قائمة. وأما مع ألفي التأنيث؛ فلمراعاة بقاء ألفي التأنيث بحالهما "[275].

ويقول ركن الدين في موضع آخر : "اعلم أن المقصورة إذا كانت خامسة نحو حُبَارَى [276]، وجُمَادَى، وقَرْقَرَى [277] يجوز أن يقال في تصغيرها حُبَيْر، وجُمَيْد، وقُرَيْقِر [278]، ويجوز أن يقال حُبَيْرَى، وجُمَيْدَى وقُرَيْقِرَى وهو أحسن[279]، ويجوز حُبَيْرَة بتعويض التاء عن الألف المحذوفة بخلاف الممدودة، فإنه لا يحذف ألفها لقوتها بالحركة"[280].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب بقوله: "ولا يزاد على أربعة" بأنها عبارة ركيكة وإن ركاكتها للبس، والحاصل في فهمها من شراح الشافية فمنهم[281] من رأى أن المقصود لا يزاد الصور المستثناة من كسر ما قبل الآخر على الأربعة المذكورة وهي: ما فيه تاء التأنيث وألفا التأنيث أي المقصورة والممدودة، ما فيه الألف والنون، ما فيه ألف أفعال جمعاً ومنهم[282]، من ذهب إلى أن المقصود لا يزاد ياء التصغير على ما زاد على أربعة أصول، وهو رأى الرضي وتابعه ركن الدين.

وإن الاسم الذي يراد تصغيره، إما متمكن أو غير متمكن، فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه من غير أن يقال: إن لم يكن أوله مضموما وثانيه مفتوحا لجواز أن يقال: الضمة التي في أول المصغر والفتحة التي في ثانيه غير الضمة والفتحة اللتين في المكبر، كما قالوا في "فُلْك وهِجَان" في المفرد والجمع، ويكسر ما بعد ياء التصغير في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو: جُعَيْفِر؛ ليكون ما بعد الياء مناسباً للياء عند الإمكان كما في الرباعي، بخلاف الثلاثي نحو: فُلَيْس؛ لأن ما بعد الياء في الثلاثي محلّ الإعراب؛ فلا يمكن أن يكسر لياء التصغير، بخلاف ما فيه تاء التأنيث وألفا التأنيث المقصورة والممدودة، والألف والنون المشبهتان بألفي تأنيث وألف التكسير[283].

---

[274] الشافية لابن الحاجب، ص(32).
[275] شرح الشافية لركن الدين (1/320-321).
[276]الحبارى : طائر يقع على الذكر و الأنثى و أحدهما وجمعها سواء ، و إن شئت قلت الجمع حباريات ينظر: الصحاح (حبر)، (2/621).
[277]قرقرى اسم موضع مخصب باليمامة
[278]حكى سيبويه عن يونس و الخليل أن هذه الألف إذا كان خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره ، حذفت و ذلك قولك في : قرقرى قريقر و في حركى حبرن ينظر: الكتاب، (1/419).
[279]ينظر: المقتضب للمبرد، (2/237).
[280] شرح الشافية لركن الدين (1/321-322).
[281]ينظر: الخضر اليزدي (1/123).
[282]ينظر: بغية الطالب لابن الناظم (50) ، و شرح الشافية ركن الدين، (1/538).
(283)ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/321).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وهذا الاعتراض كما هو واضح في واحد من مجالات الاعتراض، وهو اعتراض على العبارة، وقد وافق بعض شراح الشافية، وقد خالف بعضهم، وعلى أية حال فالأمر يسير، وإن كنا نميل إلى ما رآه ركن الدين من ركاكة عبارة ابن الحاجب ها هنا.

المسألة السادسة عشرة

النسب إلى ما كان على حرفين

قال ابن الحاجب: " وَمَا كَانَ من الأسماء عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ أَصْلاً وَالْمَحْذُوفُ هُوَ اللاَّمُ وَلَمْ يُعَوَّضْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ المَحْذُوفُ فَاءً وَهُوَ مُعتَلُّ اللاَّمِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيٍّ وأَخَوِيٍّ، وَسَتَهِيٍّ فِي سَتٍ وَوِشَوِيٍّ فِي شِيَةٍ، وقَالَ الاخفش وشي عَلَى الأَصْلِ، وَإِنْ كانَت لاَمُهُ صَحِيحَةً والْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيٍّ وَزِنِيٍّ وَسَهِيٍّ فِي سَهٍ وجَاءَ عِدَوِيٌّ ولَيْسَ بِرَدٍّ"[284].

وقد تناول ركن الدين كلام المصنف بالشرح والإيضاح ثم أورد اعتراضه، فلنبدأ بشرح الركن، وهو قوله: " اعلم أن الاسم إذا كان على حرفين، وكان متحرك الأوسط في الأصل، فإن كان المحذوف منه لاماً، ولم يعوض المحذوف همزة وصل، كأب وأخ وست، يجب رد المحذوف، فيقال في النسبة إليها: أَبَوِيّ، وأَخَوِيّ وسَتَهِيّ، وإنما يجب رده؛ لأن المحذوف لام، واللام محل التغيرات قابل لها.... وقال الأخفشُ: يقال في النسبة إليها "وِشْيِيّ" برد الواو وإبقاء الياء على الأصل، ووجهُه أنه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت "وِشْيَة" والنسبة إلى وِشْيَه "وِشْيِيّ" فكذلك ها هنا"[285].

وبعد ذلك أورد ركن الدين اعتراضه على ابن الحاجب، فقال: " اعلم أن في كلام المصنف نظراً؛ لأنه يقتضي وجوب رد المحذوف من (دم) في النسبة؛ لأنه محرك الوسط، والمحذوف لا، ولم يعوض همزة وصل لكنه لا يجب رده، فإنه يجوز الوجهان الرد، وعدم الرد"[286].

وما ذكر ركن الدين ها هنا، وهو جواز الوجهين-الرد وعدم الرد- هو مذهب سيبويه؛ حيث قال في كتابه في باب بنات الحرفين:" اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يردَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتَّاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل، فإنَّك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما خذف منه، فجعلوا الإضافة تغيَّر فترد كما تغيَّر فتحذف، نحو ألف حبلى، وياء ربيعة وحنيفة، فلما كان ذلك من كلامهم غيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت في الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حبلى وتركها بالخيار، وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردَّ لأنَّها أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مرامى، فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإن شئت قلت: دمويٌّ ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ. كلُّ ذلك عربي"[287].

وقد نقل المبرد عن سيبويه أن (دماً) على وزن(فَعْل)، فقال: " وسيبويه يزْعم أَن (دَمًا) (فعل) فى الأَصْل، وَهَذَا خطأ؛ لِأَنَّك تَقول: دمى يدمى فَهُوَ دم فمصدر هَذَا لَا يكون إِلَّا (فعل) ؛ كَمَا تَقول: فرق يفرق، والمصدر الْفرق، وَالِاسْم فرق، وَكَذَلِكَ الحذر، والبطر، وَجَمِيع هَذَا الْبَاب"[288].

---

[284] شافية ابن الحاجب، ص(6).
[285] شرح الشافية لركن الدين(399/1).
[286] المصدر السابق(402/1).
[287] الكتاب، لسيبويه، (357/3-358).
[288] المقتضب، للمبرد، (153/3).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد اعترض أيضاً ابن الناظم على ابن الحاجب، وعلى ما نقل عن سيبويه؛ حيث يرى أن (دماً) محرك الوسط، وليس ساكنه، بدليل تثنيته على (دَمَيان)، فعلى رأي ابن الحاجب يجب رد المحذوف في النسب على هذا، وقد جوز سيبويه والأخفش النسب إليه على الأمرين"[289].

وقد حاول ركن الدين أن يلتمس العذر لابن الحاجب، وذلك في قوله:" ويمكن أن يجاب عنه بأن دما في الأصل فَعْل -بسكون العين- عند سيبويه والأخفش. نعم عند المبرد فَعَل -بفتح العين-، واستدل عليه بقولهم: دَمِيَ يَدْمَى دَمَيا، كما يقال: فَرِق يَفْرَقُ فَرَقا وحَذِرَ يَحْذَرُ حَذَرا، واسم الفاعل منه دَم كحَذِر وفَرِق"[290].

وفي هذه المسألة اعتراض آخر لرن الدين، وهو اعتراضه على أبي الحسن الأخفش الذي يرى أن النسبة إلى (وشِيَة)يكون (وِشْيِيً)، برد الواو في أولها وإبقاء الياء على الصل، قال ركن الدين: " وقال الأخفشُ: يقال في النسبة إليها "وِشْيِيّ" برد الواو وإبقاء الياء على الأصل، ووجهُه أنه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت "وِشْيَة" والنسبة إلى وِشْيَه "وِشْيِيّ" فكذلك ها هنا"[291].

وقد اعترض ركن الدين على رأي الأخفش بقوله: " ضعيف لأنه أثبت الواو مع وجود المُوجِبِ لحذفها " في شِيَة، والشِّيةُ: كل لون يُخالِفُ مُعْظَمَ لَوْنِ الفرس وغيره"[292].

واعتراضه هاهنا مبني على أنه يرى أن رد المحذوف يوجب حركة العين، يقول: " وإذا رد المحذوف حركة العين، لئلا يلازم وجود علة حذف الواو مع وجود الواو، وهي كون الواو فاء مكسورة مع سكون ما بعده، فتقول في النسبة إليها (وِشَوِيَ)بفتح الشين، وقلب الياء واواً كراهة اجتماع ثلاث ياءات"[293].

هذا ويمكن جعل هذه المسألة في الدراسة مسألتين، الأولى عنوانها (النسب إلى دم)، والثانية اعتراضاً على أبي الحسن الأخفش، وعلى كل فاعتراض ركن الدين في الحالين له وجاهته، فهو موافق فيه لرأي جمهور النحاة، ومنهم سيبويه والمبرد، ومن سار على دربهم.

المسألة السابعة عشرة

النسب إلى المركب

قال ابن الحاجب في النسب إلى المركب: " ينسب إلى صدره كَبَعليً وتأبطيً وخمسيً في خمسة عشر علماً، ولا ينسب إليه عدداً، والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً كابن الزبير وأبي عمرو قيل: زبيريّ و عمريّ، وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل عبديّ ومرئيّ "[294].

يقول ركن الدين: " اعلم أنه يمتنع النسبة إلى كلمتين معاً في المركب منهما للاستثقال، فحذف الثاني كما تحذف تاء التأنيث، فقيل في بَعْلَبَكّ: بَعْلِيّ، كما قيل في طَلْحَة: طَلْحِيّ، وكذلك قيل في تأبَّط شرًّا: تَأَبَّطِيّ، وفي (كُنْت)- المركب من (كان) وضمير المتكلم علماً: كَوْنِيّ، وإنما رَدّ الواو؛ لأنها كانت سقطت لالتقاء الساكنين، وقد زال بحذف ضمير المتكلم، وفي (خمسة عشر) -علماً- خَمْسِيّ، ولا ينسب إلى (خمسة عشر) وهو عدد؛ لأن كل واحدة من الخمسة والعشرة مقصودة؛ فلو حذفت إحداهما اختل المعنى، بخلاف ما إذا كان علماً؛ لأنه لم يختل المعنى -هذا في غير المركب من المضاف والمضاف إليه، وأما المركب من المضاف والمضاف إليه، فلا يخلو من أن يكون الثاني -أعني المضاف إليه- مقصوداً في الأصل كابن الزبير، وأبي عمرو فإنهم قصدوا بالأول ابنا له أب اسمه زُبَيْر، وقصدوا بالثاني أبا له ولد اسمه عَمرو، أو لا يكون الثاني مقصوداً، فإن كان الثاني مقصوداً ينسب إلى

---

[289] بغية الطالب، لابن الناظم، ص(65-66).
[290] شرح الشافية لركن الدين،(402/1-403).
[291] شرح الشافية لركن الدين، (400/1)، ورأي الأخفش هنا حكاه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد في المقتضب، (56/3)، والجوهري في الصحاح (وشي)، (2524/6).
[292] شرح الشافية لركن الدين، (400/1).
[293] المصدر السابق، (400/1).
[294] الشافية لبن الحاجب ص(42).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الثاني، فيقال: زُيَيْرِيّ وعَمْرِيّ، حرصاً على البيان؛ لأنه لو قيل: بَنَوِيّ وأَبَوِيّ، لحصل الالتباس، بخلاف زُيَيْرِيّ وعَمْرِيّ"[295].

ثم عاد وقال: " اعلم أنه لم يحصل الالتباس إذا لم تكن النسبة إلى المضاف إليه مشهورة، وإنما قال "في الأصل" ليدخل فيه "مثل أبي عمرو، الذي له ولد ليس اسمه عمراً، والذي ليس له ولد، ولو كان طفلاً فإنه ينسب إليه كذلك، مع أن الثاني ليس بمقصود ههنا؛ لأن الكُنَى أصلها القصد إلى الثاني، وإنما أجريت على الأطفال تفاؤلاً، وإن لم يكن الثاني مقصوداً، كعبد مناف وامرئ القيس ينسب إلى الاسم الأول بحذف الثاني، لقلة اللبس؛ لأن الثاني غير مقصود فيقال: عبدي ومَرَئِيّ، واعلم أنه قد يحذف الأول وينسب إلى الثاني ههنا نحو "أَشْهَلِيّ" في: عبد الأَشْهَل، و"مَنَافِيّ" في عبد مناف، قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيّ فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا "منافيّ" خوف اللبس" وإذا عرفت ذلك لم يجز ضم عبد مناف إلى امرئ القيس"[296].

واعتراض ركن الدين مسبوق باعتراض الرضي حيث يقول: " فقول المصنف (و إن لم يكن الثاني مقصودًا في الأصل كما في عبد القيس و امرئ القيس فالنسبة إلى الأول) مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد "[297]

ورده على المبرد هو قوله: " وللخصم أن يمنع ويقول: بم علمت أن القيس ليس شيئاً معروفًا مع جواز أن يكون شيئاً معروفاً إما قبيلة أو رجلًا و غير ذلك أضيف إليه امرؤ و عبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب و عبد العُزَّى و عبد اللات"[298] النسب إلى المركب فيه عمومًا هو النسب إلى الأول وحذف الثاني سواء كان مركبًا إسناديًا أو مرجيًا أو إضافيًا، والإضافي يكاد ينعقد عليه والإجماع أنه ينسب في الأصل إلى الأول ولا يعدل عن ذلك إلا بما يوجب العدول وذلك في موضعين[299]:

الأول: أن تكون الإضافة كنية، ومعرفًا صدره بعجزه.

الثاني: ألا يُخاف اللبس.

فالأول مثل قولهم في أبي بكر، وأم كلثوم، وابن الزبير وابن عباس: بكريّ، كلثوميّ، زبيريّ، عباسيّ، وقد قال بعض النحاة في ذلك: " أن يكون الأول علمًا بالغلبة "[300] احترازًا من مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعةِ معنى مفرد فينسب إليه، أما الثاني فكقولهم في: عبد مناف، و عبد الأشهل: منافي، وأشهليّ، وقد أشار ركن الدين إلى ذلك كما سبق.

أما المبرد فيقول: " اعلم أن الإضافة على ضربين: أحدهما: ما يكون الأول معروفًا بالثاني، نحو قولك: هذه دار عبد الله، وغلام زيد، فإن نسبت إلى شيء، من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني؛ لأن الأول إنما صار معرفة به، وذلك قولك في ابن الزبير: زبيريّ و غلام زيد زيديّ، والوجه الأخر في الإضافة: أن يكون المضاف وقع علمًا، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النسب إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: عبدي "[301].

وقد تابع ابن الحاجب المبرد في هذا، وإن كان ذكر أن الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود ليتجنب ما وقع فيه المبرد، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاؤل؛ لأنهم يكنون الصبيان بنحو أبي مسلم و أبي جعفر قبل أن يوجد لهم ولد بهذا الاسم، فليس المضاف إليه على هذا معروفاً، وقد ألزم السيرافي المبرد؛ بهذا إذ يقول: "ويلزم المبرد في الكنى أن يضيف إلى الأول لأن الثاني غير معروف معين كأبي مسلم وأبي بكر وأبي جعفر، وليست

---

[295] الشافية 42

[296] شرح الشافية لركن الدين ، (410/1).

[297] شرح الشافية للرضي، (76/2).

[298] المصدر السابق، (75/2).

[299] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 8/6 ، و التصريح 332/2

[300] ينظر: المقتضب للمبرد 141/3

[301] المقتضب للمبرد 141/3

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الأسماء المضاف إليها (أبو) بأسماء معروفة مقصود إليها ولكن الناس موضوعة على ذلك؛ لأن الإنسان قد يُكنى ولا ولد له"[302].

وما ذكره ركن الدين في اعتراضه على ابن الحاجب يعد مستقيمًا ومسايراً لما عليه النحاة يقول سيبويه: " فأما ما يحذف منه الأول، فنحو ابن كراع، و ابن الزبير، تقول زبيري و كراعيّ، تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أبين وأشهر إذ كان به معرفة "[303]، ويقول في موطن آخر: " وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرّف بالمضاف إليه ولكنه معرفة كما صار معرفة لزيد، وصار الأول بمنزلته لو كان علمًا مفردًا؛ لأن المجرور لم يَصر الاسم الأول به معرفة؛ لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة كما يصير معرفة إذا سميته بالمضاف، فمن ذلك: عبد القيس، وامرؤ القيس فهذه الأسماء وعلامات كزيد و عمرو، فإذا أضفت قلت: عبديّ و امرئ مرئيّ فكذلك هذا و أشباهه "[304]، وهذا يدل على أنه لا ينسب إلى الثاني ويترك الأول إلا فيما صار الثاني معرفًا للأول كما سبق، وإن تكافأ الأول والثاني في التعريف فأن يقدم الأصل، وهو حذف الثاني والنسب إلى الأول؛ لأن النسب يطلب الأعرف؛ فإذا وجد الأعرف توجب النسبة إليه[305].

المسألة الثامنة عشرة

حكم النسب إلى أخت وبنت

قال ابن الحاجب: " أُخْتٌ وبِنْتٌ كأخ وابن عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَعَلَيْهِ كِلَوِيٌّ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ وَعَلَيْهِ كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ وَكِلْتَاوِيٌّ "[306].

يقول ركن الدين:" أي وحكم أخت وبنت في النسب حكم أخ وابن عند سيبويه[307]، فالنسبة إلى أخت كالنسبة إلى أخ؛ لأنه يجب حذف تاء التأنيث فيبقى الأخ حينئذ، فينسب إليه كما ينسب إلى "أخ"، فيقال: أَخَوِيّ. والنسبة إلى بنت بعد حذف التاء -كالنسبة إلى ابن- بعد حذف الهمزة، والنسبة إلى ابنة كالنسبة إلى ابن؛ فقال في النسبة إلى ابنة: ابْنِيٌّ وبَنَوِيّ4، كما يقال في النسبة إلى ابن. ابْنِيّ وبَنَوِيّ، وعلى مذهب سيبويه كانت النسبة إلى كِلْتا: كِلَوِيّ؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف للنسبة ويقلب الألف الذي هو اللام واواً ويفتح ما قبلها كما يفعل في مثلها. هكذا نقله عن سيبويه، وفيه نظر؛ لأن الألف ليست عنده لام الفعل، بل للتأنيث، نقل المصنف أيضاً في شرح المفصل إن (كِلْتَا) عند سيبويه فِعْلَى أصله: كلوي أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث، ولم يكتف بالألف؛ لأنها تنقلب ياء في النصب والجر، فلما نسب إليه لم يبق لإثبات التاء وجه فحذفت، فلما حذفت وجب أن يقال كِلَوِيّ -بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم- أي: ترد الواو التي أبدل عنها التاء ووجب حذف الألف كراهة4 اجتماع الواوين لو قلبت، هذا تصريح منه بأن الألف للتأنيث وليست لام الفعل، وأن تلك الألف حذفت "وأن" الواو المذكورة هي الواو التي في الأصل. نعم: مذهب "بعض" النحاة أن الألف لام الفعل والتاء للتأنيث غير عوض، ووزنه فِعْتَلٌ. وقال يونس: "إن" النسبة إلى أخت وبنت: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ، إجراء للتاء مُجرى حرف أصلي؛ لأنه عوض عن أصلي"[308].

ويمكن أن نلخص مقالة العلماء في تاء أخت وبنت في ثلاثة آراء:

---

[302] شرح الكتاب للسيرافي، (167/4).
[303] الكتاب لسيبويه، (375/3).
[304] المصدر السابق، (376/3).
[305] ينظر: شرح الكتاب للرماني، (230/1).
[306] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب ص(6).
[307] ينظر: الكتاب لسيبويه، (3/ 360).
[308] شرح الشافية لركن الدين (406/1-408).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الأول: أنها للإلحاق خالصة. وهذا رأي يونس[309]، وعلى هذا قال في النسب إليهما ابنيّ وأختيّ بقاء التاء لأنه رأى أن التاء دخلت في الاسم دخول الملحق بالأصل.

الثاني: أنها للإلحاق والصيغة تعطى التأنيث وهو مذهب سيبويه[310]، والسيرافي[311] والرماني[312].

الثالث: أنها للإلحاق والصيغة تعطي التأنيث وهو مذهب ابن سيدة[313] وابن جنى [314] والشيخ خالد[315]، ولا خلاف في الرأيين الأخيرين في النسب إليهما فيقال أخويّ وبنويّ بحذف التاء ورد المحذوف؛ لأنها وإن كانت للإلحاق إلا أن الصيغة وهي فيها تفيد معنى التأنيث فحذفت، ونجد أن النحاة يذكرون أختاً وأخواتهما معا فسيبويه يقول: " وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا"[316] فسوىّ بينهما في حكم التاء، وكذلك سوّى بينهما في حكم السب، وفعل مثله الرماني والأشموني، أما كلتا فقد اختلف في أصلها على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن التاء بدل من الواو الأصلية ودليل على التأنيث كبنت؛ الألف للتشبيه، وهو رأي سيبويه[317]، والرماني[318]، والسيرافي[319]، وابن الحاجب في شرحه للمفصل[320].

الثاني: أن التاء بدل من الواو الأصلية، ولا دليل فيها على التأنيث والألف للتأنيث، وذكر ذلك سيبويه بقوله: " ومن قال رأيت لكلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث[321].

الثالث: التاء زائدة، والألف زائدة، والألف أصلية وهو رأى أبي عمر الجرمي[322] والنسب إلى كلتا في ضوء المذاهب الثلاثة السابقة على وجهين:

الأول: يقال كلويّ على المذهبين الأولين، بحذف الألف التشبيه على المذهب الأول، وحذف ألف التأنيث على المذهب الثاني حتى لا تقلب واواً فتجمع واوان في النسب وذلك ثقيل[323].

الثاني: يقال عن المذهب الثالث كلتويّ على الأفصح، وكلتى على غير الأفصح، وهو مذهب مردود لأمرين:

1- أن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره[324].

2- أن فِعْتَل مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه[325].

وكما قال ركن الدين هذا المذهب ليس بشيء لامتناع وقوع تاء التأنيث متوسط.

المسألة التاسعة عشرة

قوله " وَطَائِيٌّ وَيَاجَلُ شَاذٌّ"

---

[309] ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (191/1 ، 33 / 174).

[310] ينظر: الكتاب لسيبويه (3/ 221 ، 4/ 166).

[311] شرح كتاب لسيبويه، (195/8 ، 10 / 122). دار المخطوطات

[312] ينظر: شرح كتاب سيبويه، (191/1،174).

[313] ينظر: المخصص (88/17).

[314] الخصائص لابن جنى، (201/1).

[315] ينظر: التصريح (334/2).

[316] وينظر: الكتاب، (317/4).

[317] ينظر: المصدر السابق نفسه

[318] ينظر: شرح الكتاب للرماني 188/1

[319] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 152/4

[320] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 601/1 أما في شرحه على الشافية فيقول " و على مذهب سيبويه رحمه الله ينسب إلى كلتا كلوى ، لأن التاء عده للتأنيث فحذفت للتأنيث فحذفت للنسب و تقلب اللام واوا و يفتح ما قبلها تشبيها لها بمثلها " و هذا يخلاف ما بشرح المفصل

[321] الكتاب 364/3

[322] ينظر: شرح الكتاب للرماني 189/1

[323] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 601-602

[324] ينظر: شرح الكتاب للرماني 189/1

[325] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (408/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن الحاجب: " وَطَائِيٌّ وَيَاجَلُ شَاذٌّ "[326].

يقول ركن الدين: " جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال أن طائياً أصله: طَيّيّ، وأصل أصله: طَيْئ. وحكم الياء المشددة المكسورة إذا وقعت في النسبة أن تحذف الياء الثانية، كما مر في باب النسبة، فإذا حذفت بقي "طيئ" ثم قلبت الياء الساكنة فيه، والواو الساكنة في يوجل ألفا، مع أنكم قلتم: لا تقلب الواو والياء الساكنة المفتوح ما قبلها، كقول وبيع، وأجاب عنه بأن قلب الواو والياء فيهما، شاذ على غير قياس. اعلم أن ذكر "ياجل" مكرر؛ لأنه ذكر شذوذه من قبل عند إعلال الفاء، فلو قال: وطائيّ، وتابَيّ، وصامتيّ في: تبتُ إليك فتقبل تابتي، وصمت ربي فتقبل صامتي، أي: توبتي وصومتي شاذ، لكان أولى. "[327].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب في قوله: (وطائي و يا جل شاذ)، وقال: " قد ذكرنا حكم طائي في باب النسب، وكذا ذكرنا أن نحو يا جل مطّرد، وإن كان ضعيفاً فبعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة قياساً في المضارع نحو ايتعد وايتسر.

وعلة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال، على ما يجئ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجئ الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو قول وبيع، وعدم نحو قيل وبيع، بضم الفاء، وقول وبوع بكسرها، لكنهما قلبتا ألفا - مع هذا -؛ لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف، ولوهن هذه العلة لم تقلبا ألفاً إلا إذا كانا في الطرف: أي لامين، أو قريبين منه: أي عينين، ولم يقلبا فاءين نحو أود وأيل، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض؛ لأن التخفيف بالآخر أولى، ولو منها تقف عن التأثير لأدنى عارض، كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه، وذلك نحو طوي وحيي، كان اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في روى ونوى، فلما انكسر ما قبلها لم تعل، فلم تقلب العين ألفا أيضا، وإن اجتمع شرائط قلبها[328].

المسألة العشرون

الأصل في التخلص من التقاء الساكنين

قال ابن الحاجب في باب التقاء الساكنين: " والكسر الأصل فإن خولف فلعارض: كوجوب الضم في ميم الجمع و مذ"[329].

يقول ركن الدين: " أي الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين هو التحريك بالكسر؛ لأن السكون في الأفعال المجزومة عوض عن الكسر الذي في الأسماء المعربة المجرورة، فلما احتيج ها هنا إلى تحريك الساكنة كان الأولى التحريك بحركة السكون عوضاً عنها على سبيل المقاصة والمعاوضة، فإن حرك الساكن بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى ذلك وجوب غير الكسر أو اختيار غير الكسر، مع جواز الكسر أيضاً أو مساواة غير الكسر، وأشار إلى أمثلة الوجوب بقوله: " كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ "[330] اعلم أنه لالتقاء الساكنين ضم ميم الجمع الذي لا تقع تلك الميم فيه بعد الهاء أو بعد الكسرة نحو چئ ٹك چ [331]؛ لأن أصل هذه الميم الضم يدل عليهم

---

[326] الشافية لابن الحاجب، ص(12).
[327] شرح الشافية لركن الدين، (746/1).
[328] شرح الشافية لركن الدين، (746/1).
[329] الشافية لابن الحاجب، ص(8).
[330] المصدر السابق نفسه، ص(8).
[331] سورة يوسف الآية 92

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قراءة أهل مكة بضم هذه الميمات بواو بعدها نحو:" عليكمو اليوم " ولما كان أصل هذه الميم الضم واحتيج إلى تحريكه وجب تحريكه بالحركة الأصلية. واحترزنا بقولنا " بعد الهاء التي بعد الياء " عن مثل " عليهم الله "[332]، وبقولنا: " بعد الهاء التي بعد الكسرة " عن مثل قوله تعالى چ ـ ئا ئاچ[333]؛ لأنه لم يجب ضم ميم الجمع لالتقاء الساكنين: فإن كسرة بعضهم[334]؛ لأنه لما كسرت الهاء بالياء في مثل قولهم " عليهم " وبالكسرة التي قبلها مثل "في قلوبهم العجل " كسرت الميم للتخفيف، ومنهم من يبقي ضمة الميم مع ذلك ومنهم من لا يكسر الهاء حينئذٍ بل يضمها، وإنما وجب ضم الذال في (مذ) لالتقاء الساكنين؛ لأن أصلها مُنْذ بضم الذال مهما احتيج إلى تحريكها حركت بحركتها الأصلية "[335].

فاعتراض ركن الدين هنا على ابن الحاجب في أنه أطلق وجوب الضم ولعله في ذلك نظر إلى الأعرف والأشهر؛ لأنه إن كان ما قبلها ما قبل الميم مضموماً فتحريكها بالضم واجب في الأعرف؛ لذلك ما كان له أن يطلق الوجوب، وقد اعتبر الإطلاق غير سديد، وإنما الصواب تقييده بأن يقال: " كوجوب الضم غالباً في ميم الجمع بعد ضمه[336]، وقد استدرك ذلك في شرحه على الشافية إذ يقول فمما خولف في وجوب الضم في ميم الجمع في مثل قولك: (" عليكم اليوم "، مما لم يقع فيه بعد ياء أو كسرة)[337].

وممن خالف ابن الحاجب في هذه المسألة ابن الناظم، الرضي، اليزدي، يقول الرضي: كقوله: (كوجوب الضم في ميم الجمع ليس على الإطلاق، وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعدها هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر فقراءة أبي عمرو چ ي ي چ[338] وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين و باقي القراء على خلاف المشهور لضم الميم تحريكاً لها لحركتها الأصلية لما احتيج إليها المقصود بالضم فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية، واتباعا لما قبلها، وجاء في بعض اللغات كسرها للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر)[339]، وهذا ما اتفق عليه الصرفيون من إطلاق وجوب الضم غير سديد[340].

المسألة الحادية والعشرون
الوقف على المقصور

---

[332] ينظر: شرح الشافية ص(500-501).
[333] سورة البقرة الآية 93
[334] هو أبو عمرو ، ووافقه اليزيدي والحسن البصري، وكسر الميم عندهم لمجاورة كسرة الهاء و قرأها نافع و ابن كثير و ابن عامر و عاصم و كذا أبو جعفر بضم الميم و كسر الهاء ذكر أنها و هي لغة بني أسد و أهل الحرمين و وافقهم ابن محيص ينظر: الاتحاف للدمياطي(124).
[335] ينظر: شرح الشافية لركن الدين ص(500-501).
[336] بغية الطالب، ص(96).
[337] شرح الشافية للرضي، (240/1).
[338] سورة البقرة آية 61
[339] ينظر: شرح الشافية للرضي، (1/ 241-240).
[340] ينظر: الرضي، (240/1-241)، اليزدي، (1/ 251)، النيسابوري، (186)، الجاربردي (1/ 423).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن الحاجب في الوقف على المقصور:" وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف، وكذلك قلب ألف نحو حبلى همزة أو واو أو ياءً "[341].

يقول ركن الدين:" اعلم أن في عبارته نظراً؛ لأن قوله:"(وقلب كل ألف) يغني عن قوله (وقلبها)، وعن ذكر الهمزة في قوله: وكذا قلب ألف التأنيث نحو: (حُبلى همزة)"[342].

فقول ركن الدين يقصد به قلب الألف وكل همزة في الوقف نحو: رأيت عصأ ورحأ ورجلأ، ضعيف، وكذلك قلب ألف التأنيث همزة أو واواً أو ياء في الوقوف نحو: حبلأ و حبلؤ وحبلئ، وقد سبق الرضيً ركن الدين في اعتراضه على عبارة ابن الحاجب.

فقد قال:" قوله (همزة) لم يكن محتاجاً إليه مع قوله قبل قلبت كل ألف همزة"[343]، وكذلك اعترض اليزدي على ابن الحاجب؛ وذلك لأنه كرر في عبارته ذكر لفظ القلب والهمزة، ويرى أن هذا التكرار ليس له داع حيث يقول:" واعلم أن في عبارته نظراً؛ لأن قوله: (قلب كل ألف) به مندوحة عن قوله أولاً: (قلبها) ، وعن قوله في بحث حُبلى: (همزة)، وكان الصواب أن يقول: وقلب كل ألف همزة، وما للتأنيث خاصة واواً، أو ياء ضعيف، ليكون أخصر و أسدَ"[344].

وقد حاول الجاربردي أن يعتذر لابن الحاجب، فقال: "وقال بعض الشارحين: في عبارته نظر؛ لأن قوله: "وقلب كل ألف، يغني عن قوله: "و قلبها " وعن ذكر الهمزة في قوله: (وكذا قلبت ألف نحو حُبلى همزة)، و يمكن أنه قال: عدل هذه العبارة؛ لأنه لو اكتفى بقوله: (و قلب كل ألف همزة) لاحتمل أن يتوهم متوهم أن المراد هي الألف التي تكون ثابتة حال الوصل وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل، ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفا انقلب بعد ذلك همزة، وهو ظاهر، وأيضاً لما كان يذكر أن ألف حُبلى ينقلب واواً أو ياء يوهم أنه مختص بهذا، ومخرج من قوله: (كل ألف)؛ فذلك أوفرها بالذكر"[345].

وتبع الجاربردي نقره كار[346]، وزكريا الأنصاري[347]، ويمكن القول إن ما ذهب إليه المعترضون هو الصواب، ونجد أن ناساً من فزارة وقيس يقلبون ألف التأنيث ياء في الوقف فيقولون: حُبلي – بالياء، وبعض طيء يقلب ألف التأنيث واواً فيقولون حُبلو، ومنهم من يسوي في القلب بين الوقف والوصل، فيقول فيهما: حُبلَوحُبلَيْ، وقال المصنف "إنه ضعيف"[348].

وخص المصنف هذا القلب عند هؤلاء بألف نحو: (حُبلى) ، وتابعه في ذلك ركن الدين، ولكن الرضي يعترض على ذلك، ويذكر أن هؤلاء يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كان للتأنيث كحُبلي أو لا كمُثنى ويشير إلى أنه قول النحاة ويعلل لقلبها ياء بأن الألف خفية[349].

المسألة الثانية والعشرون
تعريف الممدود

---

[341] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(8).
[342] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (636/1).
[343] ينظر: شرح الشافية للرضي، (2/ 258) .
[344] شرح الشافية لليزدي، (528/1).
[345]ينظر: شرح الشافية للجاربردي ، ص(173،174).
[346]ينظر: شرح الشافية لنقرة كار، ص(124).
[347] ينظر: المناهج الكافية، (124).
[348]ينظر: الشافية لابن الحاجب ، ص(8).
[349]شرح الشافية للرضي، (2/ 286- 285).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن الحاجب في الممدود: "و الممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء و الرداء[350]".

يقول ركن الدين: " ولا يُشكل تعريف الممدود بمثل جاء وشاء؛ لأنه ليس باسم، وتسمية الفراء مثل جاء وشاء ممدوداً إنما هي على مقتضى اللغة لا الاصطلاح، بل يشكل أما:

أولاً: فلأنه ليس آخر الممدود ألف بعدها همزة بل آخره همزة.

وأما ثانياً: فلأنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل، نحو: ماء وراي؛ أصلهما: مَوَهٌ وروى من رَوَيْتُ الحديث؛ قلبت الواو ألفا، وهاء ماء وياء راي همزة، مع أنه لا يسمى ممدوداً، نص عليه أبو علي الفارسي[351]، لعروض المد فيه؛ لأن ألفها واو في الأصل. فلو قيل: الممدود ما في آخره همزة بعد ألف زائدة كان أولى "[352].

وركن الدين مسبوق بهذا الاعتراض فقد سبقه الرضي حيث قال: (قوله:" بعدها فيه " أي: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول، إن قلنا إن الضمير في (فيه) لما؛ فسد الحد بنحو وجاءٍ وجائية، والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة؛ لأن نحو ماءٍ و شاءٍ لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً"[353].

فاعترض ركن الدين على ابن الحاجب في أمرين هما:

1) في الأسلوب: ففي حين أن ابن الحاجب قد ألبس بقوله (فيه)، يقول اليزدي: " إن (في) تدل على الظرفية فيوهم تغاير الظرف و المظروف، كقولك الماء في الكوز، ولا تغاير ها هنا، وذهل الشارحون عن هذا، حيث استعملوه في شروحهم فقالوا: "في آخره همزة "[354].

وما قاله اليزدي سديد، إذ إن حد الممدود لم يدل دلالة واضحة على أن آخر الاسم همزة وإنما ألف بعدها همزة.

2) أن ركن الدين ذكر تعريفاً يراه أولى من تعريف ابن الحاجب فقال: فلو قيل: (الممدود ما في آخره همزة بعد ألف زائدة كان أولى)[355]، وأجد أن تعريفه هذا أقرب إلى الوضوح.

وتعريف ابن الحاجب يخلو من بعض العناصر الجامعة المانعة، وهي الاسم والتمكن ووقوع الهمزة بعد الألف الزائدة؛ ولهذا أجد تعريف ركن الدين الأنسب والأقرب، وقد ذكره غيره، فقد ذكر ابن يعيش[356] أن تقييد الألف بالزائدة ليس حقيقياً، فعنده نحو ماء وشاء أسماء ممدودة، وإن لم تكن الألف التي قبل الهمزة زائدة، إذ إن الشرط عنده وقوع الهمزة بعد مطلق الألف، ولم يشترط الألف الزائدة، وإنما ذكروا الألف دون تقييد عدا المبرد الذي عرف الممدود بقوله: (فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة)[357].

المسألة الثالثة والعشرون
الفرق بين المقصور والممدود

---

[350] الشافية لابن الحاجب، ص(68).

[351] أبو علي الفارسي هو : الحسن بن أحمد ، ولد بغا مدينة قريبة من شيراز ، وأخذ عنه ابن السيراج و غيره، ورحل إلى أقطار من الدولة و توفي ببغداد، و له مصنفات كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف والنحو، والتكملة في الصرف والحجة في علل القراءات السبع ، ينظر: ترجمة في إنباه الرواة 373/1- 375 ، و نزهة الالباء: 216،217

[352] شرح الشافية لركن الدين، (567/1).

[353] شرح الشافية للرضي، (325/1).

[354] شرح الشافية لليزدي 299/1

[355] ينظر: شرح الشافية لركن الدين (567/1)

[356] ينظر: شرح المفصل 6/ 38

[357] المقتضب للمبرد 484/3

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

قال ابن الحاجب في المقصور و الممدود: (المقصور: ما آخره ألف مفردة، كعصا والرحى، والممدود: ما كان بعدها همزة، كالكساء والرداء)[358].

يقول ركن الدين: الاسم المقصور: اسم آخره ألف مفردة؛ أي: ليس بعدها همزة، كالعصا والرحى، والاسم الممدود اسم في آخره ألف بعدها همزة: كالكساء والرداء، و إنما سمي المقصور مقصوراً؛ لأنه قُصر منه الإعراب لفظاً أي -منع –؛ لأن الألف لا تقلب الحركة؛ أو لأنه لا يمد إلا مقدار ما في ألفه من المد، وإنما سمي الممدود ممدوداً؛ لأن ألفه تمد لأجل وقوع الهمزة بعد ألفه، ولا يشكل تعريف المقصور بمثل: إلى وحتى؛ لأنهما ليسا باسم لا يشكل أما:

أولاً: فيمثل إذا و متى، مع أنه لا يسمى مقصوراً إلا الاسم المعرب إذا كان في آخره ألف.

وأما ثانياً: فلأنه لا حاجة إلى تقييد الألف بالمفردة؛ لأنه ليس في آخر الممدود ألف، بل همزة، فإن التزم بأن الهمزة ألف أيضاً دخل في حدى الخطأ والفرأ[359])[360].

فركن الدين قد اعترض على ابن الحاجب في أمرين:

1) أنه قيد الألف بالمفردة، وهذا لاحاجة إليه؛ لأن هذا القيد يوهم أن يكون الآخر على حرفين وهذا محال.
2) أو يكون في الآخر ألفان، وهذا باطل أيضاً؛ لاستحالة اجتماع الألفين في الطرف، أو أنه أراد بالألف الهمزة من نحو: الخطأ، والفرأ، وهذا غير داخل في الممدود.

و ابن الحاجب لم يكن أول من قيد الألف بالمفردة بل سبقه في ذلك: الأنباري[361]، الرماني[362]، وابن جني[363]، ابن بشاذ[364]، وابن معط[365]؛ إذ عرف ابن جني المقصود بأنه: (كل اسم و قعت في آخره ألف مفردة، نحو: عصا، ورحى[366].

وأما ابن بشاذ فقد حده بقوله: (هو كل ما كان في آخره ألف مفردة في اللفظ)[367]، و قد ذكر في اللفظ؛ لأن الهمزة تكون طرفاً فتكتب على صورة الألف نحو: رشا، خطا.

وليس الأمر كذلك لأن الاعتبار باللفظ لا بالخط، وركن الدين مسبوق بهذا الاعتراض فقد سبقه ابن الناظم[368]، وقد اعترض الرضي على قوله:" ألف مفردة " احترازاً من الممدود؛ لأنها في الأصل ألفان قلبت الثانية همزة ولا حاجة إلى هذا، فإن آخر قولك كساء حمراء ليس ألفاً، بل قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً")[369].

فابن الحاجب قد جمع بين النقص والزيادة، فإنه يدخل فيه: الفعل والحرف والمبني، وما كانت ألفه غير لازمة، نحو: (رأيت زيداً) في الوقف، وزاد فيه قوله: (مفردة) ولا حاجة إليها؛ إذا إن اجتماع الألفين في الآخر محال، لكنه نظر إلى الأصل، و هو مردود بنجو: الفتى و العصا، ولو نظر إلى أصلهما لم يجعلها مقصورتان.

---

[358]ينظر: الشافية ص9
[359]عند الفراء الحطأ و الفرأ من المقصور و المهموزة الذي لا نظير له و ينظر: المقصور و الممدود ص31 الفرأ : الحمار الوحشي ينظر: لسان العرب (فرأ) 121/1
[360]ينظر: شرح الشافية لركن الدين 566/1
[361]ينظر: أسرار العربية 42
[362]ينظر: رسالة الحدود : 71
[363]ينظر: اللمع في العربية 16
[364]ينظر: شرح المقدمة لمحسبة 444/2
[365]ينظر: الفصول الخمسون 159
[366]اللمع في العربية :16
[367]شرح المقدمة المحسبة : 444/2
[368]ينظر: بغية الطالب :113
[369]ينظر: شرح الشافية للرضي 2 / 324

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد حاول الجابردي[370] أن يدافع عن ابن الحاجب في هذا فبين أنه احترز (بمفردة) عن مثل: صحراء؛ لأنه كان بالقصر ثم زيدت ألف أخرى، وقلبت الثانية همزة فيصدق أن في آخره ألفاً في الأصل، وإذا نظرنا إلى تعريف المقصور نجد أن عبارتهم قد تنوعت و إن اتفقوا على ماهيته، وأنها لا تخرج عن كونه: اسماً، وفي المعرب فقط، وفي آخره ألف وهذه الألف لازمة.

وقد عرَّف سيبويه المنقوص بـ: (كل حرف من بنات الياء و الواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو فلا نصب ولا يدخلها نصبُ ولا رفعٌ ولا جرٌ[371].

و نرى أن سيبويه استعمل لفظ المنقوص بدلا من المقصور .

وعرفه ابن ولاد[372] أيضاً بقوله: (كل اسم كانت في آخره ألف زائدة كانت أصلية منصرفا كان ذلك الاسم او غير منصرف)[373].

وقال أبو علي الفارسي: إن " المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً، وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق"[374].

ويمكن أن يقال: إن خير تعريف للمقصور هو تعريف أبي حيان فهو جامع مانع، إذ عرفه بقوله: " هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة "[375]، وقد اقتبسه من ابن مالك، الذي قال: " الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة "[376] غير أن أبا حيان هذبه؛ لأن ابن مالك كرر بقوله (المتمكن)، وحرف إعرابه، وإحداهما يغني عن الآخر، فاستغنى أبو حيان عن المتمكن. **المسألة الرابعة والعشرون**

القول في زيادة الهاء في " أهراق وإهراقه"

قال ابن الحاجب في باب ذي الزيادة: " وَيَلْزَمُهُ نَحْوِ أَهْرَاقَ إهْرَاقَة "[377].

يقول ركن الدين: " أي: ويلزم المبرد نقضاً نحو: أهراق إهراقة إذا صب؛ لأن الهاء زائدة ها هنا؛ لأن أصله: أراق إراقة فزيدت الهاء ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط عمن قاله، لأنه لما أبدل الهمزة هاء فقيل: هراق توهم أن الهاء فاء فأدخلت الهمزة على الفاء وأُسكنت الهاء "[378].

فركن الدين هنا يعترض على القول بإبدال الهمزة هاء؛ ويرى الهاء زائدة، وأن من قال بالإبدال قد توهم أو أخطأ، وزيادة الهاء في هذه الكلمة لغة واحدة منها، إذ فيها ثلاث لغات: هراق وأهراق بالإضافة إلى اللغة الأصلية المشهورة أراق، فهراق: الهاء بدل الهمزة، وهو على وزن أفعل، قال سيبويه: " أبدلوا مكان الهمزة هاء "[379]، وورد على هذه الكلمة كلمات أخرى نحو: هرحت الدابة: أي أرحتها، وقالوا هردت أن أفعل: أي أردت أن أفعل[380].

وأما أهراق فالهاء هنا زائدة وليست بدلاً قيل: لأنها زيدت عوضاً من حذفهم العين و إسكانهم إياها، لما أسند إلى تاء الفاعل؛ لأن الأصل أروقت وأريقت "[381].

---

[370] ينظر: شرح الشافية للجاربردي 506/1
[371] ينظر: الكتاب 536/3
[372] ابن ولاد : هو أبو العباس أحمد بن محمد الوليد النحو التميمي المصري ، المتوفي سنة 332 هـ ، و ينظر: ترجمته في طبقات النحويين و اللغويين : 219 ، و أبناه الرواه 134/1
[373] المقصور و الممدود لابن ولاد 135/2
[374] التلامذه : 285
[375] الارتشاف 235/1
[376] شرح الكافية الشافية215/1
[377] شافية ابن الحاجب، ص(78).
[378] شرح الشافية لركن الدين (636/2-637).
[379] الكتاب لسيبويه، (285/4).
[380] شرح الشافية لركن الدين (872/2).
[381] المصدر السابق، (285/4).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

اعترض ركن الدين على ابن الحاجب في أن اللغة المشهورة أراق يريق، ومعهما لغتان أخريان: هراق بإبدال الهمزة هاء، يهريق – بإبقاء الهاء مفتوحة –؛ لأن الأصل يُؤرِيق، حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان؛ فقلبت يهريق مهريقا مهراقة، والمصدر هراقة؛ هَرِق، لا تهرق، الهاء في كلها متحركة. وقد جاء أهراق -بالهمزة ثم بالهاء الساكنة- وكذا يهْريق إهْراقة مهْريق، مهْراق، أهْرق، لا تهْرق، بسكون الهاء في كلها، قال سيبويه: " الهاء الساكنة عوض عن تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في استطاع "[382].

وقد تحدث رضي الدين الأستراباذي عن اللغات الواردة فيها، فقال: "اعلم أن اللغة المشهورة أرَاق يُريق وفيها لغتان أُخريان: هَرَاق بإبدال الهمزة هاء يَهَرِيقُ - بإبقاء الهاء مفتوحة لأن الأصل يُؤَرِيق: حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان فقلت: يُهَرِيق مُهَرِيق مُهَرَاق والمصدر هِرَاقة هَرِقْ لا تُهَرِق الهاء في كلها متحركة وقد جاء أهْرَاق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يُهْرِيق أهْرَاقة مُهْرِيق مُهْرَاقٌ أهْرِقْ لا تُهْرِق - بسكون الهاء في كلها - قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع"[383].

وجاء في حاشية الصبان : " وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقه، والأصل أراق يريق إراقة، وألف أراق منقلبة عن الباء، وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء، وإنما قالوا بهريقه وهم لا يقولون أأريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقالوا أيضاً، أهرق الماء يهرقه إهراقاً، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في إهراق إلا دعوى الغلط من قائله؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها، وأدعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وأنها هفعولة، وهي الظيمة الوركين؛ لأنها تركل في مشيها"[384].

وهذا ما أكده ابن السراج بقوله: " وأَما الذينَ قالوا: اهراقَ يهريقُ اهراقةً فَقَد زادوها لِسكون موضِع العينِ مِنَ الفِعلِ فأجروهُ مجرى الذينَ قالوا: اسطاعَ، يسطيعُ اسطاعةً، فزادوا السينَ لسكونِ موضعِ العينِ من الفِعْل"[385].

وعلى هذا فقول ابن الحاجب (نحو) لا يستقيم مع أهرق وأهراق إذ لم يكن إلا هذا المثال؛ إما على هراق فقد وردت أمثلة أخرى، لكن الهاء فيها مبدلة من الهمزة، وهل تكون الهاء المبدلة زائدة أولاً ففي ذلك خلاف:

فبعض الصرفيين[386] يرى أن البدل يأخذ حكم المبدل منه فإن كان الأصلي أصلياً أخذ حكمه، إن كان الأصلي زائداً أخذ حكمه، وعلى هذا ستكون الهاء هنا زائدة في هراق وهرحت الدابة أو نحوها، وعليه يتمشى قول ابن الحاجب (نحو) إن راد ذلك.

وبعضهم[387] لا يرى ذلك؛ لأنه يترتب على القول بالزيادة أن تكون الطاء مثلاً في اصطبر من حروف الزيادة لأنه يدل على أن التاء من أحرف، والدال زائدة في ازدجر؛ لأنها كذلك والطاء، والدال ليستا من حروف الزيادة، وعليه فقول ابن الحاجب (نحو) لا يتمشى مع هذا؛ لأنه لم يرد زائداً إلا أهرق، وهو فعل واحد فلا حاجة إلى قوله(نحو).

ومما سبق فإن الأصل أراق فأبدلت الهاء من الهمزة، فقيل: هراق ثم أدخل القائل الهمزة عليه، فكأنه أجاز الإبدال فقال: أهراق، فلا يكون الزائد الهاء؛ إذ هي بدل ولا حكم له، وإنما الزائدة الهمزة.

---

[382] الكتاب لسيبويه، (285/4).
[383] ينظر: شرح الشافية للرضي، (384/2-385).
[384] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابن الصبان، (379/4).
[385] ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، (229/3).
[386] ينظر: شرح الشافية لليزدي، (367/1).
[387] سر الصناعة، (2/ 551)، والممتع، (1/ 220).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

"والله تعالى أعلم"

المسألة الخامسة والعشرون

علة الحكم بزيادة الحرف

قال ابن الحاجب: في ذي الزيادة: " فإنْ خَرَجَتَا مَعاً فَزَائِدٌ أيضاً كَنُونِ نَرْجِسٍ وَحِنْطَأْوٍ وَنُونِ جُنْدَبٍ إذَا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ إلاَّ أن تَشِذَّ الزِّيَادَةُ كَمِيم مَرْزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا إذْ لَمْ تُزَدِ الْمِيمُ أَوَّلاً خَامِسَةً وَنُونِ بَرْنَاسَاءَ وَأَمَّا كُنَابِيلُ فَمِثْلُ خُزَعْبِيل "[388].

يقول ركن الدين: " وإن خرجت الكلمة مع الحكم بأصالة الحرف عن الأصول، وخرجت الكلمة أيضا مع الحكم بزيادة ذلك الحرف عنها، حكم بزيادة الحرف؛ لكثرة أوزان الزوائد وقلة أوزان الأصول كنون "نرجس"؛ فإنه لو حكم بزيادتها كان نرجس على وزن "نفعل"، ولو حكمنا بأصالتها كان على وزن "فعلل" ولا نظير لكل واحد منهما في أبنيتهم. وكنون "حِنْطَأو" -وهو الرجل القصير، وقيل: هو العظيم البطن- فإنها زائدة؛ لأنه لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون؛ لأنه ليس في كلامهم "فِعْلَأْو" ولا "فِعْلَلْو"، وإنما أوردنا المثالين؛ لأنه على تقدير أصالة النون احتمل أن يكون الحرف الذي قبل الواو زائدا، واحتمل أن يكون أصليا ولا نظير له أيضا على تقدير زيادة النون. قيل عليه: لا نسلم أن8 حنطأ لا نظير له على تقدير زيادة نونه؛ لأن وزنه حينئذ "فِنْعَلْو"؛ من: حَطَأ به الأرض، إذا ضربها به. ونظيره "كِنْثَأْو" -لعظيم اللحية من: كَثَأَت لحيته، أو أوبار الإبل إذا نبتت. وقال بعضهم: كِنْتَأْو بالتاء. وعِنْزَهْو؛ يقال: رجل عنزهو، وعِزْهَاة، وعِزْهى، وعِزَه للذي لا يحدث النساء ولا يلهو، وفيه غفلة، وسِنْدَأْو -من السدو- مصدر: سدت الإبل في سيرها: مدت أيديها، وسدى الرجل إلى الشيء: مد يده [389].

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب في تمثيله مثَّل حنطأو وبنرجس؛ وذلك لأنه ليس لتمثيله بـ(حنطأو) مع (نرجس) معنى؛ لأنه ليس مثل نرجس في عدم النظير على تقديري زيادة نونه وأصالتها؛ لأنه لا يكون (حنطاو) عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في كلام العرب (فِعلأو) و (لا فِعْللَو)، و أما على تقدير زيادتها فله نظائر ووزنه (فَنعلو) من قولهم (حطأبه) الأرض، أي ضربها ... "[390]، وكنون جندب لضرب من الجراد[391] عند من لا يثبت جخدب [392] فإنها زائدة على وزن فَنْعَل ومن أثبته فنونه أصلية على وزن فَعْلَلْ[393].

وما يؤكد اعتراض ركن الدين قول اب عصفور في مراعاة النظير؛ حيث يقول: التماس النظير للكلمة التي يشك في زيادة حرف من أحرفها، وذلك أن يكون الحرف إن قدر زائداً كان للكلمة التي يكون فيها، وإن قدر أصلاً لم يكن لها نظير، أو بالعكس فإنه آنذاك ينبغي أن يحمل على ما يؤدي خروجها عن النظير وذلك نحو نرجس وتنضب"[394]، ويوضح ابن جنى ذلك يقوله: " فأما نرجس فالنون زائدة، ومثاله نَفْعل؛ لأنه ليس في الكلام مثل جعفر بكسر الفاء، وكذلك تنضب، التاء زائدة لأنه ليس في الكلام مثل جعفر بضم الفاء"[395].

وترجح الباحثة أن نون حنطأو إن كانت أصلية فوزنها(فِعللو)، وإن كانت زائدة كانت على (فِنْعَلْوِ) بالنون، وكلاهما خارجان عن الأصول، فرجع سيبويه الثاني، وحكم بالزيادة، واعتبرت زيادة الواو على التقديرين؛ لئلا يلزم ما ليس في لغتهم من اعتلال اللام في الخماسي على الأول، وفي الرباعي على الثاني[396].

"والله تعالى أعلم"

---

[388] شافية ابن الحاجب، ص(9).
[389] ينظر: لشرح الشافية لركن الدين، (2/613-614).
[390] بغية الطالب 126
[391] الصحاح جدب 97/1
[392] الجخدب الجمل الضخم ينظر: المصدر السابق للصحاح جخدب 97/1
[393] ينظر: لشرح الشافية لركن الدين 6130617/2
[394] ينظر: الممتع في التصريف، لابن عصفور، (57/1).
[395] ينظر: التصريف الملوكي لابن جني، ص(21).
[396] ينظر: الكتاب لسيبويه، (322/4)، شرح الكتاب للسيرافي(212/5).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المسألة السادسة والعشرون
الإعلال بالحذف

قال ابن الحاجب في الإعلال: " ويجوز الحذف في نحو سيّد، وميّت، وكَيَّنُونة وقَيَّلُولة "[397].

يقول ركن الدين: " هذا نوع آخر من الإعلال؛ أي: يجوز حذف العين في باب فيعل مما اعتلت عينه نحو: سيّد و ميّت، وفي باب فيعلولة مما أعلت عينه نحو:كينونة، وقيلولة، مصدر: كان يكون، وقال يقيل؛ للتخفيف إلا أن الحذف في كينونة وقيلولة أحسن وأكثر من الحذف في باب سيّد وميّت لطوله بالزيادة وتاء التأنيث وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل لمثل كينونة و قيلولة أصل حتى يكون هو مخففاً عنه، إلا ما ندر في قوله:

يا لَيْتَ أَنَّا ضَمّنَاً سَفِينهُ حَتَّى يَعَوِّدَ الْوُصَلُ كيَّنُونَهْ [398][399]

وإذا كان كذلك لم يجز جعله من باب ما تحذف عينه على سبيل الجواز، لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة كما في البيت السابق إلا أنه لا خلاف أنه مغير عن أصله، لأنه ليس في كلامهم فعلولة إلا نادراً كصعفوق، فقال البصريون: إنه مغير عن كَيْنُونة – بحذف – العين بدليل عوده في قوله: حتى يعود الوصل كيَّنُونَهْ. و قال الكوفيون: هو مغّير بإبدال ضمة أوله فتحه، وأصله كُونُونة ، على وزن سُرْجُوجة، وهي الطبيعة، وهو ضعيف؛ لأنه لو كان الأمر في هذا كما قال له الكوفيون، لم يكن لإبدال الواو ياء وجه، ولا لإبدال ضمة أوله فتحة "[400].

واعتراض ركن الدين على ابن الحاجب؛ لأنه أطلق الجواز، واطلاقه ليس بسديد؛ لأن الصرفيين رأوا أن الحذف في نحو: كَيَّنُونة وقَيَّلُولة، واجب؛ لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف، و هذه على ستة، وقد لزمها تاء التأنيث فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزاً نحو سيد كان في العدد الأكثر لازماً أعني نحو كَيَّنُونة[401].

وفي ذلك قال سيوبيه: (وأما قولهم مَيْتٌ، و هَيْنٌ، ولَيْنٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيَّنُونة وقَيَّدُودة وصيرورة، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد)[402].

وقال أبو عثمان المازني: (ومما اختصوا به المعتل في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر: كينونة، وقيدودة وصيّرورة، وأصلها فيعلولة نحو: كيّنونة، قيّدودة، وصيّرورة، ولكنهم الزموه الحذف إذا بلغ الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً)[403].

والمازني في قوله السابق يريد يبين أن كيّنونة وقيّدودة على ستّة أحرف فإنما ينقص حرف واحد وغاية العدد سبعة فإنما ينقص حرف واحد، ولهذا فإن ما ذكره ابن الحاجب من كون الحذف جائزاً يعد مخالفاً للإجماع، وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه على الشافية أن الحذف في كينونة أكثر من سيّد و ميّت، إذ قال: (قوله: ويجوز الحذف في نحو: سيّد ميّت نوع آخر من الإعلال على سبيل الجواز، وهو أن باب فَيْعِل مما اعتلت

---

[397] الشافية، ص(103).

[398] بيتان من الرجز المشطور ، لم ينسبا إلى قائل معين، وحكى عن المبرد أنه قال: أنشد النهشلي، ينظر: شرح شواهد الشافية 392، وقبلهما: قد فارقت قرينها القرينة ... وشحطت عن دارها الضغينة ينظر: المنصف 15/2 والإنصاف : 470 ، و شرح الشافية للرضي 152/3 و أنشده شاهداً على أن كينونة أصلها بياء مشددة فحذف الياء الزائدة ، وبقيت عين الكلمة؛ وهي الياء الثانية المنقلبة عن الواو، والأصل كينونة، فانقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وأدغمت فيها ثم حذفت الياء الأولى تخفيفا وجوباً، ولا يجوز ذكرها إلا في الشعر كما في البيت.

[399] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/ 804-805).

[400] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (805/2).

[401] ينظر: الإنصاف 2/ 286 و ينظر: شرح الشافية للرضي 155/3

[402] الكتاب 365/4

[403] ينظر: المنصف 295

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

عينه، نحو: سيّد و ميّت و فيّعلولة، نحو كَيَّنُونة وقَيَّلُولة يجوز حذف العين، فيقال سيْد و ميْت وكَيَّنُونة وقَيَّلُولة إلا أن الحذف في كَيَّنُونة وقَيَّلُولة أكثر منه في باب سيّد وميّت لطوله بالزياد، وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن[404].

حكم إدغام لام التعريف

قال ابن الحاجب في الإدغام: "واللام المعرفة تدغم وجوباً في مثلها وفي ثلاثة عشر حرفاً، وغير المعرفة لازم في نحو: چ چ چ چ [405] وجائزٌ في البواقي"[406].

يقول ركن الدين: ولام التعريف تدغم وجوباً في اللام نحو اللَّحم واللَّبن وفي ثلاثة عشر حرفاً، وهي: التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والنون، فإنه يجب إدغامها مع الحروف لكثرة دورها في الكلام، وموافقتها لهذه الحروف في المخرج أن اللام من طرف اللسان، وأحد عشر حرفاً منها من طرف اللسان، وحرفين منها في الطاء لطرف اللسان هي السين و الشين و الصاد، و أما التي هي غير لام التعريف نحو لام: هَلْ وبَلْ فإدغامها لازم في نحو چ چ چ چ [407] شدة التقارب بين اللام و الراء. وران على الشيء رَيْنا، ورانا، وريونا: أحاط به [408] ، وجائز في البواقي وقال صاحب المفصل: " إدغام اللام التي لغير التعريف في هذه الحروف جائز، لكن يتفاوت جوازاً إلى حسن، و هو إدغامها في الراء، : هل رأيت، و إلى قبيح، وهو إدغامها في النون، نحو: هل نخرج، وإلى وسط، وهو إدغامها في البواقي، وقرى " هثوّب الكفار "؛ أي چ ٻ پ پ چ [409] [410].

وكلام سيبويه يدل على ما ذكره صاحب المفصل؛ لأن سيبويه بعدما ذكر إدغام لام التعريف في الحروف الثلاثة عشر قال: (فإذا كانت غير لام) هل وَبْلَ كان الإدغام في بعضها أحسن، و ذلك كقولك: هل رأيت ؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام و أشبهها بها منها ولا أقرب، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه لها من الدال، و إن لم تدغم فقلت: هل رأيت، فهي لغة لأهل الحجاز، و هي عربية جائزة) [411] شيء منها لازم. ولا يدغم في اللام غير المعرفة إلا مثلها و النون نحو من لك، ولا تدغم الراء وفي الأفصح لما فيها من التكرير و المحجوز اغتفر ذهاب التكرير لشدة التقارب، و قال صاحب المفصل: (وإدغام الراء في اللام حسن) [412].

فاعترض ركن الدين على ابن الحاجب في أنه جعل إدغام اللام غير المعرفة في الراء لازماً، وليس الأمر كما قال؛ وذلك لأن جمهور الصرفيين [413] جعلوه جائزاً، و في مقدمتهم سيبويه، وأيضاً المبرد قال: (فإن كان اللام لغير المعرفة جاز الإدغام و الإظهار، و الإدغام في بعض أحسن منه في بعض إذا قلت: هل رأيت زيداً، و جعل راشدٌ جاز أن تسكن فتقول جعّراشد كما تسكن في المثلين، والإدغام ها هنا أحسن إذا كان الأول ساكناً فإن كان متحركاً اعتدل البيان والإدغام)[414].

ومما سبق يتضح لنا أن ابن الحاجب خالف جمهور أهل العربية، و لم يخالف في ذلك غيره، مع أنه في شرح المفصل قال: (فإن كانت لام التعريف التزم ذلك، ولكثرة دورها في كلامهم، وإن كانت غيرها فأمرها منقسم

---

[404] شرح الشافية لابن الحاجب مخطوط (أ/ 51)
[405] سورة المطففين الآية (14)
[406] ينظر: الشافية ص127
[407] سورة المطففين الآية (14)
[408] ينظر: اللسان " رين " 1796/3
[409] سورة المطففين آية (36) و هي قراءة حمزة و الكسائي وهشام في المشهور عنه (ينظر: الإنصاف 435) ، قراءة الجمهور " هل ثوّب " بإظهار لام هل ، والنحويان وحمزة وابن حميص بإدغامهما في الثاء ، و النحويان هما : أبو عمرو بن العلاء ، و على بن حمزة الكسائي .
[410] ينظر: المفصل 399
[411] ينظر: الكتاب 459/4
[412] ينظر: المفصل، ص400.
[413] ينظر: الأصول في النحو : 3/ 420 ، و الممتع 1/ 440-441
[414] ينظر: المقتضب 214/1

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

على متأكد وحسن، والمتأكد إدغامها في الراء مثل " هل رأيت " لشدة قربها ولما في الراء من التكرار)[415]، وهو يوحي بأنه يجتز ذلك، بحلاف الشافية.

وهذه المسألة وإن كانت صوتية إلا إنَّ الارتباط وثيق بين الصرف وعلم الأصوات، في جانبه الفونولوجي، فالصرف يعتمد اعتماداً كبيراً على معطيات علم الصوات، وهل يجوز دراسة أبواب الإعلال والإبدال والإدغام والهمز والتقاء الساكنين وغيرها دون الاعتماد على التفسيرات الصوتية، وهذه المسألة مذكورة في الشافية وهي في علم التصريف؛ فلذلك دراستها هنا ضرورية من هذه الناحية.

الفصل الثاني

مسائل الاستدراكات الصرفية

المسألة الأولى: استدراكه جمع(فَعُول)

المسألة الثانية: أحوال الأبنية

المسألة الثالثة: الزائد الغالب زيادته مع فقد الاشتقاق

المسألة الرابعة: الاتصال والانفصال بين الكلمتين

الفصل الثاني

مسائل الاستدراكات الصرفية

كان ركن الدين وبعض الصرفيين يستدركون على ابن الحاجب في بعض المسائل الصرفية، ونذكر بعضاً من استدراكاته .

المسألة الأولى

استدراكه على ابن الحاجب جمع (فَعُول)

قال ابن الحاجب في باب الجمع " لمُؤَنَّث، نَحْوُ صَبِيحَة عَلَى صِبَاحٍ وَصَبَائِحَ، وَجَاءَ خُلَفَاءُ، وجعله جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلَى، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ "[416].

يقول ركن الدين: " اعلم أنه لم يتعرض لفَعُول المذكر ولم يبسط في فَعُول المؤنث أيضًا، لكن يجب أن تعلم أن " فَعُول " إذا كان وصفًا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن كان مذكراً يجمع على فُعُل فنحسب كصبور و صُبَر، وغَدُور وغُدُر، وعُقُور وعُقُر، وإن كان مؤنثاً يجمع على فُعُل وفعائل نحو عجوز وعُجُزوعجائز، وقلوص وقُلص وقلائص، وسلوب وسُلُب وسلائب، قال سيبويه: " وقد يستغنى ببعض من هذا عن بعض "[417] نحو صعائد في جمع صعود، ولا يقال صُعُد ويقال عُجُل ولا يقال عجائل في جمع عَجُول".[418]

وبذلك إذا لحقت التاء فعيلاً في الوصف فإنه يجمع على فعال، كما جمع قبل لحاقه، فيقال: صباح وظراف، في جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو كالكبيرة - بفعائل، دون المذكر المجرد، وقد شذ نظائر في نظير، وكرائه في كريه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان، في صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلاء، نحو نسوة فُقَراء وسُفَهاء، قالوا: وإنما جاء خلفاء في جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء.

---

[415]الإيضاح في شرح المفضل : 739

[416] الشافية ص 50.

[417]ينظر: الكتاب 636/3

[418]ينظر: شرح الشافية لركن الدين 456/1_457

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المسألة الثانية

الاتصال والانفصال بين الكلمتين

قال ابن الحاجب في الفصل و الوصل: " "وَأَمَّا الْوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفِ وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية نحو قوله تعالى: چ ئج ئح ئم چ [419]،وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكرَمْتُك، بِخِلاَفِ إن ما عِنْدِي حَسَنٌ وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ عَنْ مَا وَمِنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقاً لِوُجُوبِ الإِدْغَامِ"[420].

يقول ركن الدين: لم يكتف بأمثلة ابن الحاجب، بل ذكر صوراً أخرى للوصل ومن ذلك قوله: وإذا لقيت ميم " أم " ميما من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة نحو چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ چ [421]، ونحو قوله تعالى: چ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ [422] [423].

وقد اعترض اليزدي على ركن الدين في هذا الإطلاق في الحكم حيث قال: الإطلاق غير سديد إذ لا يكتب مثلاً: اعلمك أغاثك أم مالك؟ بمتصل[424].

"والحقيقة أن هناك آيات في القران الكريم جاءت (أم) فيها مفصولة عن من باتفاق كتاب المصاحف وعدد آياتها أربع كقوله تعالى: چ ک ک ک ک گ گ چ [425] وقوله عز و جل: چ ک ک گ گ گ گ گ چ[426]، وقوله عز وجل: چ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ [427] و قوله جل ثناؤه:چ ج ج ج ج ج ج ج ج ج چ چ چ[428] أما بقية الآيات فقد جاءت (أم) فيها متصلة بـ (من)، وعددها في المصحف إحدى عشر آية ومن تلك الآيات على سبيل المثال لا حصر قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ [429]"[430].

قوله " الحروف وشِبْهَهَا " أي: الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما، وكان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية، لأن " ما " المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب: أي صنعك عجب، وإنما كتب المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها قوله " في الوجهين " أي: إن كان " ما " حرفا نحو عما قليل ومما خطيئاتهم وصلت، لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية، وإن كانت " ما " اسمية نحو بعدت عن ما رأيت، وأخذت من ما أخذت، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها، وقد تكتب الاسمية أيضاً متصلة، لكونها كالحرفية لفظاً على حرفين، ولمشابهتها لها معنى، ولكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالإدغام، وهو معنى قوله " لوجوب الإدغام " وقوله " مطلقاً " أي: اسمية كانت أو حرفية قوله " متى " يعني في قولهم: متى ما تركَبْ أركب قوله " لما يلزم من تغيير الياء " يعني لو وصلتَ كتبت الياء ألفاً فيكتب متى ما كعلام وإلام وحتام، ولا أدري أي فساد يلزم من كتب ياء متى ألفاً كما كتبت في عَلاَمَ وإلام؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها، بخلاف عَلاَمَ وإلام قوله " أنِ

---

[419] سورة طه من الآية 98
[420] الشافية علم التصريف 142-143
[421] سورة الزمر الآية 9
[422] سورة الصافات من الآية 11 ، لكن (أم) في المصحف مفصولة عن من و لم يتنبه محقق الشرح لذلك
[423] ينظر: شرح الشافية لركن الدين 1016/2
[424] ينظر: شرح الشافية لليزدي 1099/2
[425] سورة النساء الآية 109
[426] سورة التوبة من الآية 109
[427] سورة الصافات من الآية 11
[428] سورة فصلت من الآية 40
[429] سورة النحل من الآية 62
[430] شرح الشافية للرضي 3/ 326.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الناصبة للفعل " في لئلا، المخففة، لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظاً من حيث الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخلوها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة[431]

القسم الثاني

الدراسة المنهجية

الفصل الأول: مصادر ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته

الفصل الثاني: منهج ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته

الفصل الثالث: الأصول الصرفية في اعتراضاته واستدراكاته

الفصل الرابع: موقفه من النحويين واتجاهه الصرفي

الفصل الخامس: التقويم

الفصل الأول

مصادر ركن الدين في اعتراضاته و استدراكاته

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: الكتب .
- المبحث الثاني: العلماء.

المبحث الأول

الكتب

اعتمد ركن الدين رحمه الله على مجموعة من ا لمصادر اعتمادا كبيرا نص على بعضها و لم ينص على بعضها الآخر؛ فنراه يعتمد على كتاب سيبويه فينقل الكثير من آرائه، ونذكر منها على سبيل المثال لا حصر:

يقول ركن الدين: " تعلم أن سيبويه جعل التّفْعَال تكثيراً ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي نحو: " التّهذار " للهذر "[432].

فنلاحظ في العبارة السابقة أن نقله كان بالمعنى وليس نصاً[433]، كذلك نقله عن ابن جنى بقوله: "اعلم أن هذه العبارة أولى من عبارة الكتاب لأن عبارة الكتاب تدل على أن المنسوب هو المنسوب إليه[434]، وكذلك سيبويه يجريها مجرى الصحيح فيقول في (عدوة، عدوِىّ)[435] ، وكذلك اعتمد من بين مصادره على كتب العلامة ابن الحاجب وقد كان من بين مصادره شرحه على مفصل الزمخشري وشرحه على الشافية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الكتاب: ومن ذلك قوله: " وقد جاء كسر "من" مع لام التعريف على الأصل، نحو: مِنِ الرَّجُل، وهو ضعيف"[436].

---

[431] شرح الشافية للرضي 3/ 326.
[432] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (301/1).
[433] ينظر: الكتاب لسيبويه، (301/1).
[434] سر صناعة الإعراب، لابن جني (150/2).
[435] المنصف لابن جني، (30/3).
[436] شرح الشافية لركن الدين 509/1، والكتاب، سيبويه.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فصيح ثعلب: ومن النصوص التي اعتمد عليها: " وغلطوا ثعلبا في تجويزه في فصيحه5 فتح الدال في "رُدَّه" لأنه منكور حمله على صورة فقد الضمير، "لأنه حمل "رُدَّه" على "رُدَّ" والحمل عليه لا يجوز؛ لأن الواو بعد الضمير موجودة، والهاء حاجز غير حصين، فوجب الضم في "رُدُّه"، بخلاف رُدَّ.قوله: "والفتح في نون من مع لام التعريف [437].

الصحاح: ومن ذلك ما أورده لمعنى كلمة "علق"، وفي القاموس "علق: "والعَلْقَى كسَكْرَى: نبت يكون واحدا وجمعا، قضبانه دِقاق عَسِر رَضّها، يُتخذ منه المكانس ويُشرب طبيخه للاستسقاء"[438].

سر الصناعة[439]: فاستعان بقول ابن جنى: ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في "أمهات" أحسن من ادعاء حذفها في [أمَّات].

شرح غريب تصريف المازني: فاستعان بقول ابن جنى : يقال: " شمللت الرجل: إذا ألبسته شَمْلَة"[440].

شرح المفصل "ابن يعيش": ومن ذلك قوله: " فعلى القياس؛ لأن الهمزة سكنت للوقف، فصارت الهمزة ساكنة ما قبلها مكسورة، وقياسها أن تقلب ياء محضة كبيرة، خلافا لسيبويه، فإنه أنشده فيما جاء من التخفيف الخارج عن القياس"[441].

شرح الكافية الشافية: ومن النصوص التي استعان بها قوله : وكان وزن أول أفعل؛ لمجيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على الأول، وظاهر أنهما الفُعلَى والفُعَل، فيكون أول أفعل. والصحيح أنه من وول؛ أي: حروفه الأصول: واو وواو ولام"[442].

القاموس المحيط: في كلمة (يين)، يَيَنٌ -محركة- عينٌ أو واد بين ضاحكأ و ضويحك، ونقل ياقوت عن الزمخشري أنيَيْن "[443].

شرح الكتاب "السيرافي": من النصوص التي اعتمد عليها: " يقال: عجين أنبخان -بالخاء- إذا كان قد سُقِي ماء كثيرا وأحكم عجنه"[444].

وبذلك نلاحظ أن كلً من ابن الحاجب وركن الدين اعتمدا على مجموعة من المصادر اعتماداً كبيراً، وهذا الاعتماد ساعده على التحليل، والمناقشة، والاستنتاج كما هو واضح في شرح شافية ابن الحاجب .

---

[437] متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب، ابن المُرَحِّل.
[438] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الفارابي، (3/ 267).
[439] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (301/1).
[440] شرح الشافية لركن الدين، (301/1)، المنصف، لابن جني (198/2).
[441] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش.
[442] شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني.
[443] القاموس المحيط، الفيروزآبادى، ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (198/1 211/1).
[444] شرح كتاب سيبويه، ابن المرزبان.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المبحث الثاني
العلماء

يعتمد ركن الدين في آرائه على كثير من العلماء الفحول من النحاة، كالخليل [445]،ويونس [446]، وسيبويه[447]، والكسائي [448]،والفراء [449]،المازني[450]،والمبرد [451]، والأخفش [452]،وأبو علي الفارسي[453]،.والزمخشري[454]، وابن مالك[455].

غير أن اعتماده على سيبويه أكثر من غيره، وواضح أنه فهم كلام سيبويه جيداً، وأورد أيضاً الكثير من آراء الفراء والمبرد وأبي علي الفارسي، وقد كان ركن الدين رحمه الله يذكر آراء هؤلاء العلماء، يؤيد بعضها ويخالف البعض، ويذكر البصريين منهم و الكوفيين، و يرجح رأياً على رأي و على سبيل المثال في ذلك:

[445]ينظر: شرح الشافية لركن الدين ص 185، 188 ، 189 ، 193 ،195 ، 411 ، 416، 621 ، 708ن 710 ، 714 ، 715 ، 836 ، 837 ، 1019
[446]المصدر السابق ص 345 ، 391، 392 ، 408 ، 548
[447]المصدر السابق ص 189 ، 193، 195 ، 203 ، 217 ، 243 ، 244 ، 278 ، 284 ، 291 ، 301 ، 305 ، 318 ، 326 ، 365 ، 392 ، 403 ، 407 ، 416 ، 484 ، 517 ، 532 ، 571، 599 ، 602 ، 616 ، 632 ، 714 ، 797 ، 805 ، 838 ، 950 ، 1019 ، 1032
[448]المصدر السابق ص 185،194 ، 697 ، 858 ، 944
[449]المصدر السابق ص 185 ، 195 ، 293 ، 303 ، 439 ، 602 ، 651 ، 757
[450]المصدر السابق ص 224 ، 534 ، 724 ، 952 ، 1035
[451]المصدر السابق ص 221 ، 327 ، 403 ، 532، 533، 9666 ، 1021 ، 135
[452]المصدر السابق ص 217 ، 304 ، 367 ، 404 ، 508 ، 616 ، 703 ، 798 ، 809 ، 983 ، 989
[453]المصدر السابق ص 424، 567، 832، 980 ، 985
[454]المصدر السابق ص 306 ، 382، 853 ، 919 ، 950
[455]المصدر السابق ص 593 ، 644 ، 980 ، 1021

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

تثنية اللذيا واللَّتَيَّا:

حيث ذكر ركن الدين خلاف سيبويه والأخفش وهذا الخلاف بمثابة الخلاف بين البصريين أنفسهم، يعبر عنهم مذهب سيبويه وبين نظرائهم الكوفيين منضماً إليهم أبو الحسن الأخفش من البصريين.

قال ركن الدين :" وقالوا في تثنيتهما: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ، في الرفع واللَّذَيِّين واللَّتَيِّين في النصب والجر. واختلف سيبويه والأخفش في ذلك؛ فسيبويه لا يقدر المزيد في تصغير مفرديهما، وهو ألف اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، والأخفش يقدّره ويحذفه لالتقاء الساكنين، ولا يظهر أثر الخلاف بينهما في التثنية، بل في الجمع؛ فتقول على مذهب سيبويه في جمع اللَّذَيَّا: اللَّذَيُّون في الرفع، بفتح الذال وضم الياء وتشديدها، واللَّذِيِّين بكسر الذال والياء، في النصب والجر. وتقول على مذهب الأخفش: اللَّذَيُّون، في الرفع، واللَّذَيِّين في النصب والجر، بفتح الياء فيهما، فلفظة التثنية والجمع متساوية على مذهبه" [456].

وكذلك ركن الدين اعتمد على اللغويين في رواياتهم، فذكر اللسان و صاحبه كما في السراط جاء في اللسان: السراط السبيل الواضح، و الصراط لغة في السراط، و الصاد أعلى لمكان المضارعة، و إن كانت السين هي الأصل[457].

وذكر الأزهري " عنقوان فعلوان ضد الرفق" [458]، وكذلك قول صاحب الصحاح " وربما همز "[459]، وأيضاً ذكر في الصحاح مجيء " مهلك " مصدر هلك يعني هلك: يهلك هلاكاً وهلوكاً ومهكلاً ومهلكاه[460]، وغيرهم من اللغوين كالأصمعي[461]، وغيرهم من اللغويين فقد كان رحمه الله ذا علم واسع وإطلاع كبير يتضح من خلال شرحه لشافية ابن الحاجب، ومروره بكل هؤلاء العلماء في النحو والصرف واللغة.

الفصل الثاني

منهج ركن الدين في اعتراضاته و استدراكاته

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** طريقته في عرض اعتراضاته واستدراكاته
- **المبحث الثاني:** طريقته في الاستشهاد والتمثيل
- **المبحث الثالث:** طريقته في عرض مسائل الخلاف الصرفي

المبحث الأول

طريقته في عرض اعتراضاته واستدراكاته

اتبع ركن الدين منهجاً واضحاً في اعتراضاته واستدراكاته على ابن الحاجب فكان " بعد أن يفرغ من شرح المسألة الصرفية يورد ما قيل فيها من أقوال ومذاهب ثم يناقشها مناقشة علمية جادة تدل على رجاحة عقله وسعة أفقه واطلاعه، ثم يختار لنفسه ما يراه راجحًا -من وجهة نظره- مؤيِّدًا اختياره بالدليل والبرهان والشاهد[462]، أيضاً يعرض في كتابه جميع اللهجات العربية الواردة عن العرب في الظاهرة اللغوية التي يعالجها، وكان في الأعمّ الأغلب ينسب اللهجة إلى القبيلة التي تتكلّم بها، أيضاً يهتمّ اهتماما عظيمًا بتفسير الألفاظ اللغوية

---

[456] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/ 365-366).
[457] سرط:شرح الشافية لركن الدين، (199/3).
[458] ينظر: المصدر السابق، (657/2).
[459] المصدر السابق، (665/2).
[460] ينظر: المصدر السابق، (302/1).
[461] ينظر: المصدر السابق، (276،237،236،202 ، 412 ، 570).
[462] ينظر: المسألة الثانية من البحث ، ص(33)، المسألة الثالثة، ص(33) في هذا البحث، والمسألة الرابعة من البحث ص(42)، ينظر المسألة التاسعة من البحث ص(57)، نظر المسألة السادسة عشر من البحث، ص(85)، ينظر المسألة السابعة عشر من البحث، ص(89)، ينظر المسألة الثامنة عشر من البحث، ص(92)، ينظر المسألة السابعة والعشرون من البحث، ص(117).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الصعبة التي تحتاج إلى تفسير، وقد اعتمد على مجموعة من المصادر اعتمادًا كبيرًا، نصّ على بعضها ولم ينصّ على البعض الآخر؛ فنراه يعتمد على كتاب سيبويه فينقل منه الكثير من آرائه وآراء شيخه الخليل، وينقُل أيضًا عن يحيى بن زياد الفراء، وعن أبي عثمان المازني، وعن أبي العباس المبرد، وابن السراج، واعتمد الركن من بين مصادره على كتب العلامة ابن الحاجب، ونصّ على ذلك في مقدمته، حيث قال: "مع عجزي عن فهم أكثر ما أودعه مصنّفها إلاّ باستعانة من تصانيفه[463]، وكثيراً ما كان ركن الدين يعترض على ما يقوله ابن الحاجب ويصحح له وكان يأتي بعبارات منها قوله:" في عبارته تعسف عظيم "[464]، ومن الأمثلة على اعتراضاته التي يتضح فيها طريقته:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة " فإن ثبتت فيهما رُجِّح باغلب الوزنين، وقيل بأقيسهما، و من ثم اختلفت في مورقٍ رون حرمان ؛ فإن ندرا احتملهما كأرجوان"[465].

ويقول ركن الدين: قوله (فإن ندراً)[466]؛ أي الوزنان مع تحقيق لشبهة الاشتقاق في زيادة الهمة وأصالة الواو فيكون أُفْعُلان من رجون – و هو نادر – كأفعوان لذكر الأفاعي، و أقحوان للبابونج، من قولهم: قحوت الدواء، أي: جعلت فيه الأقحوان، و احتمل زيادة الواو و أصالة الهمزة فيكون فعلوان – و هو أيضا نادر – كعنفوان الشباب و النبات لأول بهجته، قال الأزهري [467] عُنْفُوان من فُعْلُوان، من العنف ضد الرفق .

فيعترض ركن الدين أن يكون أرجوان على وزن أفعوال في الكلام من رجن بالمكان إذا أقام به لعدم أفعوال في الكلام[468]، وكذلك من طرقه في الاعتراض على ابن الحاجب قوله: " واعلم أن المصنف أورد مَوْعِدًا في الشرح لمثال المكان والزمان من معتل الفاء، وهو ليس بنص في مطلوبة لجواز أن يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسر عين مضارعه، وأن في قوله: " ومن مكسورها والمثال مَفْعِل " نظراً: لأنه يقتضي أن يكون أسماء الزمان من وَحِش يَوْحِشُ، ووَسِمَ يَوسِمُ، ويَتم الولد يَيْمَ يَيُمُ يْيُمُ، ويَقِظ من نومه يَيْقظ ويَعط الذئب يَيْعَطُ؛ أي زجره، مَفْعِل- بكسر العين، وليس كذلك لأنه مفْعَل – بفتح العين، فهو يورد أمثلة، ويرى أنها ليس على مَفْعِل وإنما مَفْعَل بفتح العين، و كأن ركن الدين يأخذ المسألة و يورد رأي ابن الحاجب ثم يعلق عليه الأمثلة، ويناقش ويذكر رأيه هو: كما نجد أنه رحمه الله يستدرك على ابن الحاجب في مواضع منها على سبيل المثال في المصدر حيث يقول ابن الحاجب:" المصدر أبنية المجرد منه كثيرة .... " [469].

يقول ركن الدين إن أبنية المصدر كما ذكر سيبويه أنها تصل اثنين وثلاثين بناء، وزاد المصنف بناءين، ثم قال واعلم أن ابن القطاع [470] زاد على ذكره المصنف واحداً وستين بناء، وذكر ابن القطاع أنه يجيء من الفعل الواحد أربعة عشر مصدراً[471].

المبحث الثاني
طريقته في الاستشهاد والتمثيل

---

[463] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (1/103-104).
[464] ينظر: المصدر السابق، (1/103-104).
[465] الشافية 81
[466] ينظر: شرح الشافية لركن الدين ، (2/656).
[467] الأزهري : هو محمد بن احمد بن الازهري بن طلحة بن نوح بن الأزهري بن حاتم الأزهري الهروي الشافعي "أبي منصور " أديب لغوي ولد في هراه بخرسان سنة 282 هـ و عُنِيَ بالفقه أولا ثم غلب عليه علم العربية ، فرحل إلى طلبه و قصد القبائل و توسع في أخبارهم توفي سنه 370 هـ " ينظر: في ترجمة معجم الأدباء(17/164-167) ، والأعلام للزركلي، (2/49).
[468] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (2/657).
[469] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (2/657).
[470] هو أبو القاسم؛ علي بن جعفر بن علي السعدي ، عالم باللغة و الأدب، ولد في صقلية عام 433هـ و ارتحل إلى مصر لما احتل الإفرنج صقلية ، فضل يعلم ولد الأفضل الجمالي و كانت وفاته في مصر سنة 515 هـ و له تصانيف مفيدة، من أهمها كتاب الأفعال، مطبوع، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ينظر: ترجمته في معجم الأدباء، (12/280، 283).
[471] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/291-192).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

نجد أن عالمنا الجليل ركن الدين رحمه الله عند تناوله للشافية كان يبدأ بذكر جزء من متن الشافية ثم يتناوله بالشرح والتعليق مستشهداً بشواهد من القرآن الكريم، ومن الأمثلة على استشهاده بالقرآن الكريم ما يلي[472]:

- **(ورود كلمة الصراط):**

قال ابن الحاجب في إبدال الصاد: " والصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً: نحو: أصبغ، وصلخ ومس صقر، وصراط "[473].

ويقول ركن الدين: " أي: ويتبدل الصاد من السين الذي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء، وجواز نحو أُصبغ، وصلخ، ومس صقر، وصراط، في: أسبغ، وسلخ، ومس سقر، وسراط، وإنما أبدلوا الصاد من السين بعد هذه الحروف لموافقة الصاد هذه الحروف في الاستعلاء، ومنافرة السين حروف الاستعلاء، مع موافقة السين الصاد في المخرج والصفير والهمس"[474].

وذكر " الصراط " أيضاً في مخارج الحروف الفرعية، و قد تعرضنا لهذه المسألة في الاعتراضات، وأشار إلى الصراط التي تكون الصاد فيها كالزاي في كذا موضعاً في القرآن حيث وردت في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ چ[475]، وقوله تعالى: چ ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي چ [476]، وقوله تعالى: ﭐ چ ہ ہ ہ ہ چ [477]وهي قراءة خلف عن حمزة ووافقه المطوعي، وهي لغة قيس[478] حيث تبدل الصاد زايا وهذا قسمان[479].

- **قوله تعالى:** چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ چ [480]

وقد وردت هذه الآية في شرحه لشافية ابن الحاجب.

قال ابن الحاجب في الوقف:" والأصل الكسر فإن خولفت فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع وفي مذ"[481].

يقول ركن الدين:" وأشار إلى أمثلة الوجوب بقوله: (كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ)[482] اعلم أنه لا يجب لالتقاء الساكنين ضم ميم الجمع الذي لا تقع تلك الميم فيه بعد الهاء و بعد الكسرة نحو چ ﭓ ﭔ ﭕ چ [483]؛ لأن أصل هذه الميم الضم، يدل عليه قراءة أهل مكة بضم هذه الميمات بواو بعدها نحو: " عليكم اليوم " و لما كان أصل هذه الميم الضم و احتيج إلى تحريكه وجب تحريكهُ بالحركة الأصلية واحترزنا بقولنا: بعد الهاء التي بعد الياء عن مثل قوله تعالى چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ چ [484]؛ لأنه لم يجب ضم ميم الجمع لالتقاء الساكنين فإنه كسره بعضهم لأنه لما كسرت الهاء في مثل " في قلوبهم العجل " كسرت الميم تبعا للتخفيف."[485]، وركن الدين يشير بقوله كسر بعضهم إلى أبي عمرو، ووافقه اليزدي والحسن البصري حيث إن كسر الميم عندهم لمجاوزة كسرة

---

[472] ينظر: المسألة الأولى من البحث ص(29) من البحث، ينظر: المسألة العشرون من البحث ص(98)، ينظر المسألة السابعة والعشرون من البحث، ص(117).
[473] الشافية لابن الحاجب، ص(14).
[474] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (885/2).
[475] سورة الفاتحة آية 6.
[476] سورة طه آية: 135.
[477] سورة الصافات آية: 118.
[478] ينظر: الإتحاف 123
[479] قد جاءت الصراط عنده في شرحه للشافية ص 6، 885،919 .
[480] سورة البقرة آية 93.
[481] الشافية لابن الحاجب، ص (8).
[482] المصدر السابق
[483] سورة يوسف الآية 92
[484] سورة البقرة آية 93.
[485] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (501/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الهاء، قرأها نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم وقرأ أبو جعفر بضم الميم و كسر الهاء، و هي لغة بني أسد و أهل الحرمين[486]. فهكذا نجد شيخنا رحمه الله يستشهد بالآيات القرآنية، ويذكر ما يدور حولها من أمور صرفية.

– " وعند ساكن صحيح قبلها"[487]:

يقول ركن الدين:" أي يمتنع الإدغام إذا وقع قبل المثلين ساكن صحيح من كلمتين نحو: قرْمُ مالك، بالراء، والقرم السيد وهو في الأصل اسم الإبل [488]؛ لأنه لو أدغم، فإذا سكن الميم الأول، فإن لم تنقل حركته إلى القاف، وأدغم لزم التقاء الساكنين في آخر الكلمة؛ وذلك لا يجوز إلا عند الوقف، ومع الإدغام لا يكون الوقف وإن نقل حركته إلى القاف تغير بناء الكلمة كما في قوله تعالى چ ں ڻ ڻ چ [489]، وأنت تكره، چ ٻ ٻ ٻ تج چ [490]، اعلم أن المراد في الصحيح في قوله " ساكن صحيح " حرف المد، حينئذ لا يدغم في (دلو والد)، (ظبي ياسر) و(قرم مالك) لما ذكرنا، فإن قيل: ينبغي أن يجوز الإدغام في نحو (عدو وليد)، وولي يزيد لوجود المدة قبلها مع أنه لا يدغم أيضاً؛ لأن الواو الأولى من (عدو) والياء الأولى من (ولي) بمنزلة الواو من (دلو)، والياء من (ظبي)، فإذا سكن الجرف الثاني للإدغام، فإما أن تنقل حركة الواو إلى الواو الأولى و حركة الياء إلى الياء الأولى أو لا تنقل، فإن نقل تغير بناء الكلمة، وإن ينقل لزم التقاء الساكنين في آخر الكلمة، وهو لا يجوز في إلا للوقوف[491].

فركن الدين هنا يشير إلى أن قول القراء أولى لأنهم ناقلون القرآن وما نقله القراءات تواتراً، وما نقله النحاة فقولهم أرجح، وحتى إن لم يكن تواتراً فالقراء أكثر وأعدل فكان الرجوع إلى قولهم أولى حيث إن الشاطبي قرأ بالإدغام في نحو " العلم مالك" فمن خلال هذا يتضح لنا طريقة ركن الدين في عرضه، وتناوله للشواهد القرآنية.

وقد استشهد ركن الدين بالآيات القرآنية في كثير من شرحه لشافية ابن الحاجب، نجدها منتشرة في صفحات شرحة للشافية[492].

أما إذا انتقلنا إلى الاستشهاد بالحديث فنجد أن ركن الدين لم يستشهد إلا بحديث واحد للرسول -صلى الله عليه و سلم - و هو قوله عليه الصلاة و السلام: " لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ " وقد استشهد به على ما يأتي:

قول ابن الحاجب في مواطن إبدال الميم:" والميم من الواو و اللام"[493] [494].

يقول ركن الدين .." أي وتبدل الميم من الواو و اللام .. وإبدالها من التعريف ضعيف، وهي لغة طائية كقوله عليه الصلاة و السلام:" ليس من أم بر امصيام في امسفر " ولقائل أن يمنع كونها بدلاً من اللام لجواز أن تكون مرادفة لها فيكون التعريف بالاستقلال لا لكونها بدلا من اللام "[495].

وبذلك يتضح لنا كيف أن ركن الدين جاء بهذا الحديث كشاهد على جواز إبدال الميم من اللام، وأشار أن هذه لغة طائية، فهو يوضح الأمر من جميع النواحي و هذا دليل على سعة علم الرجل.

---

[486] ينظر: الاتحاف للبنا ، ص(124).
[487] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(14).
[488] قرم : السيد العظيم ينظر: للسان قرم 3604/4
[489] سورة النبأ في الآية 40
[490] سورة القمر من الآية 48
[491] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (908/2).
[492] 88،919 ، 1017 ،500 ، 501، 907 ، 717 ، 899 ، 519 ، 894 ، 394 ، 541 ، 905 ، 520 ، 1026 ... و غيرها
[493] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(14).
[494] في البخاري كتاب الصوم " حدثنا آدم،حدثنا شعبة ، حدثنا محمد بن عبدالرحمن الأنصاري قال سمعت محمد بن عمرو بن الحسين بن علي ابن جابر بن علي بن جابر بن عبدالله رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فرأى زحاما و رجالا قد ظُلل عليه فقال ما هذا؟ فقالوا صائم : فقال ليس من البر الصوم في السفر ، مسند الإمام أحمد 434/5
[495] ينظر: شرح الشافية ابن الحاجب لركن الدين، (866/2).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أما الشواهد الشعرية فقد كانت كثيرة في شرحه لشافية ابن الحاجب، و من الأمثلة على الشواهد الشعرية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- **" ونحو القصبّا شاذ ضرورة "**[496]:

يقول ركن الدين: أي وتضعيف القصبّا في مثل قوله: مثل الحريق وافق القصبّا[497] شاذ؛ لأنه أتى بحكم الوقف في حال الوصل لضرورة السفر لا يقال هذا التضعيف جاء في آخر البيت، وآخر البيت موضع الوقف فأتى بحكم الوقف حالة الوقف، فلا يكون شاذاً لأنا نسلم أنه أتى بحكم الوقف حالة الوقف؛ لأن حكم الوقف بالتضعيف، وهو تضعيف الحرف الموقوف عليه من غير حركة، وها هنا حركة الباء، وحركة الباء لا تكون إلا في الوصل؛ ولأنه ما وقف على الباء لأنه زاد على الباء الألف في حالة الوقف فأجرى الوصل مجرى الوقف في إعطائه حكم الوقف، وشذ من ذلك قوله:

لقد خشيت أن أرى جَدَبًّا في عامنا ذا بعد ما أَخْصَبًّا [498]

أراد (جدبا) ففتح الساكن ليمكن التضعيف.

- **قال ابن الحاجب:" وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة على الأكثر"**[499]:

يقول ركن الدين: " اعلم أن إبدال تاء التأنيث مبتدأ و قوله في نحو رحمة خبره، والمجموع معطوف على قوله فالإسكان المجرد من المتحرك؛ أي وإبدال تاء التأنيث الاسمية في الاسم المفرد هاء في الوقف الأكثر في نحو رحمة فرقاً بينها وبين التاء الأصلية نحو: وقت وموت وأخت، وهذا مذهب سيبويه[500]، ووافقه الفراء وابن كيان، وأكثر النحاة، واحترزنا بقولنا في الاسم المفرد عن التاء في الجمع نحو: عرفات، وظلمات، واحترزنا بقولنا: الاسمية عن تاء التأنيث الفعلية في الوقف فإنها لا تبدل هاء للفرق بينها وبين تاء التأنيث الاسمية، والفعلية وإنما قلنا عند الأكثر؛ لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف بل يقف عليها فتقول: رَحْمَت وظُلْمت وقرىء في القرآن بالهاء والتاء جميعاً[501].

---

[496] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (559/1).

[497] هذا البيت من مشطور الرجز ، و قد عده بعض العروضيين من مشطور السريع و الدكتور شعبان صلاح الحق البيت بالرجز و يرى أنه أحق من إلحاقه بالسريع المشطور ينظر: موسيقى الشعر بين الاتباع و الابتداع ص 122، 123 ، و يتفق الدكتور عبد المقصود محقق كتاب شرح الشافية لركن الدين مع الدكتور شعبان صلاح و البيت لرؤبة بن العجاج " في ملحقات ديوانية ص169 " و الشاهد في تحريك " القصبّا " المصنف للوقف و هو شاذ للضرورة عند غير سيبويه و ليس ضرورة عند سيبويه ينظر: الكتاب، (170/4)، وتابعه الزمخشري في مفصلة، ص(342).

[498] هذان البيتان من الرجز المشطور، كما جاء في البيت السابق،و البيتان لرؤبة أيضا منظر في ملحقات ديوانة 169 وقال البغدادي : " نسبهما ابن عصفور وابن يسعون نقلا ممن الجرمي و النمساوي إلى ربيعة بن ضبيح "
الشاهد في قوله جدبّا، أخصبّا ،حيث شدد الباء للضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك شدد أخصبّا للضرورة .

[499] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(8).

[500] ينظر: الكتاب لسيبويه، (166/4).

[501] وجاء ذلك في كلمات وقف عليها بالتاء و الهاء و هذه الكلمات هي " رحمت " في البقرة 218 ، و الأعراف 56 ، و هود 73 ، ومريم " 2 ، و الروم 50 ، " بنت " في التحريم 12، " شجرت " الدخان 43، " فِطرت " الروم 30 ، " قرت " القصص 9، "كلمت " الأعراف 137، " معصيت " المجادلة 8،9 ، "لعنت " آل عمران 61 ، النور 7، " سُنّت " في الأنفال 38 ، فاطر 43 ، غافر 85 و قف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير و أبو عمرو و الكسائي ينظر: النشر 2/ 129 ، 130

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ومنه قول الشاعر:

دارا لسلمى بعد حول قد عفت بل جَوْزَ تَيْهاءَ كظهرِ الحَجْفَتْ [502]

أي كظهر الحجفة وقف عليها بالتاء – وهي ترس من الصرم يشبه التيهاء، وهي المغازة بظهر الترس الذي من الصّرِم في الملاحة، ودارا منصوبة بعفت مذكوراً قبل البيت وجوز الشيء وسطه وحبره بإضمار رب"[503].

- **قال ابن الحاجب في الإدغام " و تقلب تاء الافتعال و الإدغام فيها بعد حروف الإطباق طاء "[504]:**

يقول ركن الدين:" إذا وقعت تاء افتعل بعد حروف الإطباق قلبت طاء فيدغم فيها وجوباً في نحو اطّلب لاجتماع المثلين أصله: اطتلب، قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء وجوباً على الوجهين في نحو: اظتلم فإنه تقلب التاء طاء وحينئذ يجوز فيه ثلاثة أوجه: أحدهما الإظهار نحو اظطلم.

الثاني: الإدغام بقلب الطاء ظاء وإدغام الظاء في الظاء نحو اظّلم.

الثالث: الإدغام بقلب الظاء طاء وإدغام الطاء بالطاء نحو اطّلم.

وعلى الوجوه الثلاثة ينشدون:

"ويظلم أحيانا فيظطلم"[505]

فنلاحظ كيف أن ركن الدين يشرح قول ابن الحاجب، ويحلله ويوضح ما جاء من أوجه في المسألة ثم يأتي بشاهد شعري ليوضح ما أداه ابن الحاجب بعبارته، وهناك الكثير من الشواهد الشعرية التي أوردها ركن الدين في شرحه لشافية ابن الحاجب حيث وصلت نيفاً وأربعين شاهداً وقد نسب بعضها ولم ينسب الآخر، واستشهد كذلك ركن الدين من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، ومن ذلك:

أعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا وأنزل الدار بانِيْها [506]

أتى به شاهدا على إسكان الواو و الياء، حيث يقول: وكما أن إثبات الياء و الواو والألف في الجزم شاذ، كقوله تعالى في بعض القراءات چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ بإثبات الياء في يتقي مع كونه مجزوما ب (من)، ويذكر أن أبا على أجاز أن تكون موصولة، ويتقي صلته، وجعل جزم "يصبر" عطفاً على محل يتقي؛ لأن الموصول ها هنا يتضمن معنى الشرط بدليل دخول الضاد في خبره، وهوچ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ چ[507]، وقد سكن ياء باريها شذوذاً، والقياس فتحها؛ لأن باريها المفعول الثاني(أعط)[508].

ومعنى هذا المثل استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه، ومن ذلك قول العرب: التقت حلقتا البِطان[509].

---

[502] البيتان: رجز نسبه ابن بري في أماليه على الصحاح لسؤر الذنب ونقله صاحب اللسان وكذا البغدادي في شرح الشواهد ينظر الشاهد في الصحاح حجف 1341/4، المفصل ص 341 و غيرها ، والشاهد في قوله كظهر الحَجَفتْ حيث وقف على الحجفة بالتاء.

[503] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/ 537 – 538).

[504] ينظر: شرح الشافية لركن الدين،(537/1-538).

[505] وهذه قطعة من بيت البسيط لزهير بن أبي سلمى المزني في ديوانه ص 152 وهو من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان و أولها قوله : قف بالدار التي لم يغفلها القديم و تبقى غيرها الأرواح و الديم

وتمام البيت : هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا و يظلم أحيانا فيظطلم

و قد أنشده سيبويه محتجا به على وجع الطاء المشددة فيطلّم و ينظر: الكتاب 468/4 و الشاهد في جواز الأوجه الثلاثة في فيظطلم " و هو ترك الإدغام و الإدغام على الوجهيين بالطاء و الطاء ، و أورده سيبويه على الإدغام بالوجهين

[506] البيت : رجز نسبة إلى ابن برى في أماليه على الصحاح لسؤر الذنب نعكه صاحب اللسان وكذا البغدادي في شرح الشواهد ينظر: في الشاهد الصحاح حجف 1341/4، المفصل ص 341 و غيرها ، الشاهد في قوله كظهر الحَجَفتْ حيث وقف على الحجفة بالتاء

[507] سورة يوسف من الآية 90

[508] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (743/2-842).

[509] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (489/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المبحث الثالث
طريقته في عرض مسائل الخلاف الصرفي

كان رحمه الله يعرض ما جاء في الشافية ثم يشرح المسألة الصرفية، فيورد ما قيل فيها من أقوال ومذاهب، ثم يناقشها مناقشة جادة تدل على رجاحة عقله وسعة أفقه، ثم يختار لنفسه ما يراه راجحاً من – وجهة نظره – مؤيداً اختياره بالدليل والبرهان والشاهد[510]، ولنبحر الآن في هذه المسائل مع عالمنا ركن الدين رحمه الله:

- **خلافهم حول أصل " كَيَّنونة ":**

يقول ركن الدين: وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل لمثل كَيَّنونة أصل حتى يكون هو مخففاً عنه إلا ما ندر في قوله:

قد فَارَقَت قَرِينَهَا القَرِينَهْ وشَحَطَتْ عن دارها الظَّعِينَهْ

يا ليتنا قد ضمَّنا سفينهْ حتى يعود الوصل كينونهْ [511]

الشاهد في كينونة أنشده على أن أصلها بياء مشددة فحذفت الياء الزائدة وبقيت عين الكلمة، وهي الياء الثانية المنقلبة عن الواو، والأصل كَيْوَنُونَة، فانقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة، وأدغمت فيها، ثم حذفت الياء الأولى تخفيفاً وجوباً، لا يجوز ذكرها إلا في الشعر[512].

فركن الدين ذكر لنا الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل " كَيَّنونة" يقول: قال البصريون إنه مغير عن " كَيْنُونة " بحذف العين بدليل عودته إليه في قوله: حتى يعود الوصلُ كَيَّنونة.

واستدلوا عليه بوجود فَيْعَلول " كـ"خَيْثَعو"، وقال الكوفيون: هو مغيّر بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله كُونونة على وزن " سُرْجُونة ".

وبعد أن عرض رأي الكوفيين والبصريين نراه يرفض رأي الكوفيين بقوله:" وهو ضعيف؛ لأنه لو كان الأمر في هذا كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء وجه ولا لإبدال ضمة أوله فتحة"[513]، وهو بهذا يختار رأي سيبويه[514]، وجمهور البصريين، وقد رد ابن عصفور مذهب الكوفيين في هذه المسألة وحكم بأنه فاسد[515].

- **أصل الهاء المتطرفة في " هناه":**

قال ابن الحاجب في مواطن إبدال الهاء:" وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالتَّاءِ، فَمِنَ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ وَهِيَّاكَ وَلَهِنَّكَ وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طِئْ، وَهَذَا الَّذِي فِي أَذَا الَّذِي، وَمِنَ الأَلِفِ شَاذٌّ فِي أَنَهُ وَحَيَّهَلْهْ وفى مه مستف؟ ؟ وَفِي يَاهَنَاهْ عَلَى رَأْيِ، وَمِنَ الْيَاءِ فِي هذِهِ، وَمِنَ التَّاءِ فِي باب رحمة؟ وقفاً " [516].

يقول ركن الدين: " وأما إبدال الهاء من الألف في هنا، من: أنا، وفي حَيَّهَلْهْ، من حيهلا، وفي مَهْ من: ما للاستفهام، فشاذ، والهاء في قول امرئ القيس:

---

[510]ينظر: المسألة الأولى من البحث، ص(29)، المسألة الثالثة من البحث، ص(38)، ينظر: المسألة الثامنة من البحث، ص(54)، ينظر المسألة الثامنة عشرة من البحث، ص(92)، ينظر المسألة السادسة والعشرون من البحث، ص(114).

[511] الأبيات من الرجز المشطور ولم ينسب إلى قائل معين وحكى عن المبرد أنه قال أنشد النهشلي ينظر: شروح شواهد الشافية، (392).

[512] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (804/2-805).

[513]ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (804/2-805).

[514]ينظر: الكتاب لسيبويه، (345/4).

[515]ينظر: الممتع لابن عصفور، (504/2-505).

[516] الشافية لابن الحاجب، ص(14).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد رابني قولها: يا هَنَاهُ ويحك ألحقت شراً بشر[517]

وأصله: هَنَاوٌ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الفاصل غير حصين فالتقى ألفان فقلبت الألف الثانية هاء على وجه الشذوذ. ولو سلك بها القياس لقلب همزة؛ فإن قيل من أين جاء الألف التي قبل الهاء؟ قلنا: هي الألف التي في هنات، جمع هن، فأبدلت الواو المقدرة بعدها ألفاً، ثم أبدلت الألف هاء، وهي المتولدة من إشباع الفتحة، وإنما قال على رأي: " لأن في هاء: يا هناه أقوالاً للبصريين غير ما ذكره، وقولاً واحداً للكوفيين والأخفش، أما أقوال البصريين فأحدها: أنها بدل عن الواو، وثانيها: أنها بدل عن ألف مبدلة عن واو، وثالثها: أن الهاء أصلية وليست بدلاً، وضعف لقلة باب سلس ورابعها: أن الألف بدل من الواو التي في هنوات والهاء للسكت، وأما قول الكوفيين والأخفش فهو: أن الهاء والألف زائدتان، والهاء للسكت والوقف[518]، واللام محذوفة كما حذفت في هن وهنه، ويبطل هذا القول والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة، وهاء السكت والوقف لا يجوز تحريكها في السعة[519]، وأجابوا عنه بأنها إنما حركت لما وصلت؛ تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير"[520].

- **" وزن أشياء " وعلة منعه من الصرف:**

وهنا تحدث ركن الدين عما ذكره ابن الحاجب في الشافية:" وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْيِ، وَبِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَالجَاهِ وَالحَادِي وَالقِسِيِّ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيِسَ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَآزَامٍ وآدُرٍ، وبأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءٍ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصرف بغير علة على الأصح نَحْوَ أَشْيَاءَ، فَإِنَّها لَفْعَاءُ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلاَءُ، وَكَذِلِكَ الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ، إِلاَّ أَنْ يُبَيَّنَ فيهما "[521]، وبذلك فالقلب عند ركن الدين بأن " يؤدي إلى منع الاسم بغير علة كأشياء فإنه غير منصرف بالاتفاق، فقال الخليل وسيبويه واتباعهما: وزن لفعاء، أصله شيئاء، على وزن فعلاء، فمنع صرفه لألف التأنيث ثم تقلب اللام إلى موضع الفاء فصار أشياء على وزن لفعاء"[522].

فقد أورد ركن الدين ما ذهب إليه سيبويه والخليل ويفصله، يقول سيبويه:" وكان أصل أشياء شيئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو "[523]، وقال المبرد:" ومن ذلك أشياء " في قول الخليل: إنما هي عنده " فعلاء "، وكان أصلها شيئاء يا فتى، فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا ... فصارت اللام هي همزة في أوله فصار تقديره من الفعل:" لفعاء "، ولذلك لم ينصرف"[524].

---

[517] البيت من المتقارب و هو يصف فرسه و خروجه إلى الصيد ينظر: المفصل 369 ، والإيضاح في شرح المفصللابن يعيش، (410/2)، الشاهد في أن الهاء بدل من الواو عند أهل البصرة و عند الكوفيين للوقف

[518]اختاره ابن عصفور حيث قال :" و الوجه عندي أنها زائدة عن الوقف ، لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر . و أيضا فإن ابن كيسان رحمه الله قد حكى في المختار له أن العرب تقول : يا هناه ، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف و كسرها و ضمها ، فمن كسرها فلأنها هاء السكت فهي في الأصل ساكنة ، و من حركها بالفتح فإنه اتبع حركتها حركة ما قبلها، و من ضم فإنه أجرها مجرى حرف من الأصل فضمها لما يضم آخر المناده و لو كانت الهاء بدلا من الواو و لم يكن للكسر و الفتح و جه ، لوجب الضم كسائر المناديات " الممتع، لابن عصفور، (402/1).

[519]ينظر: الإيضاح، للزجاجي، (410/2)، و يبطل قول الكوفيين أيضا أن هاء السكت لا تكون في الوصل و هذه في الوصل ، فيثبت أنها ليست هاء السكت ، و إذا لم تك هاء السكت فلا تخلو إما أن تكون أصلية أو زائدة ، ولا تكون أصلية ولا تكون زائدة لأن الهاء لا تزاد أخرا فثبت أنها أصلية ، فإما أن تكون هاء في الوصل أو بدلا و ليست هاء في الوصل بدليل قولهم : هنوات : فثبت انها بدل عن أصل ، و إذا ثبت أنها بدل عن أصل لم يحل من أن تكون عن ألف أولا و قد ثبت أصلها واو ، و انها في محل تنقلب فيه الواو ألفا مثبت أها عن الألف "

[520] ينظر شرح الشافية للجاربردي "مجموعة الشافية، (1/ 323).

[521] ينظر: شرح الشافية لركن الدين ، (185/1).

[522] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (193/1).

[523]الكتاب لسيبويه (380/4).

[524] المقتضب للمبرد، (3/1).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ثم يعرض ركن الدين رأي الفراء والكسائي حيث يقول:" وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلاءُ"[525]، ثم يختار ركن الدين مذهب الخليل وسيبويه وهما عنده أصح من مذهبي الكسائي والفراء، ويعلل ويذكر السبب بقوله: " أما كونه أصح من مذهب الكسائي؛ فلأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علّة وانتفاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع، فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم "[526].

وأما كونه أصح من مذهب الفراء، فلأن مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر بوجه –أعني القلب – وهو كثير شائع، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين:

أحدهما غير شائع والآخر غير جائز. والأول تقديره: شيئاء وأن شُيِّئاً على وزن فَيْعِل ، فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع " شيِّء " ولو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع"، كما أنه لما كان (ميّت وبيّن) أصل (مَيُت وبَيُن) " كان أكثر من (مَيْت وبَيْن) " لكنه ليس كذلك .

والثاني: حذف الهمزة التي هي لام الفعل مع أن الهمزة التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها "[527].

فنجد أن ركن الدين شرح وفصّل في المسألة وسرد حجج الفريقين، وناقشها الكوفيين والبصريين، وهو بذلك يختلف عن أبي البركات الأنباري في الإنصاف حيث كان حديثه عن هذه المسألة مجملاً إذ يقول: " ذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه " أفعاء"، والأصل " أفعلاء " وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أن وزنه " لفعاء "، والأصل " فعلاء "[528].

أما ركن الدين فقد فصّل في هذه المسألة، ونسب كل رأي لصاحبه، ولا يعمم كما فعل الأنباري، وهذا يدل على أن شيخنا رحمه الله ذو علم واسع واطّلاع، وله شخصية ورأي مستقل.

– أصل الألف المنقلبة عن التنوين في الاسم المقصور حال الوقف:

قال ابن الحاجب في الوقف: " ويوقف على الألف في بَابِ عَصاً، ورَحًى باتفاق "[529].

قال ركن الدين:" اعلم أنه يوقف على كل شيء منون مقصور ثلاثياً كان أو غير ثلاثي، على الألف باتفاق، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: هذه عصى ورحى ومسمّى، ومُعلّى، ورأيت عصى ورحى ومُسمّى ومُعلًّى، ومررت بعصى ورحى ومُسَمًّى ومُعَلًّى. لكن اختلفوا في هذه الألف، فقال المبرد: " هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث "[530]، وقال المازني: هي الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث "، وقال سيبويه هي الألف المبدلة من التنوين حالة النصب، والألف الأصلية حالة الرفع والجر"[531].

قال سيبويه:" واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل، إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمون الأسماء في الوقف"[532].

وقد استدل ركن الدين على قول المبرد بوجهين:

---

[525] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (194/1).
[526] المصدر السابق نفسه
[527] شرح الشافية لركن الدين، (196/1- 195).
[528] الإنصاف، للإنباري، مسألة 118 ، ص(481- 487).
[529] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(7).
[530] المقتضب للمبرد ، (258/1).
[531] ينظر: شرح الشافية لركن الدين،(532/1- 534).
[532] الكتاب لسيبويه، (309/3).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

" أحدهما: أنهم أمالوا رَحىً ومسمّى ومُعَلى في الوقف حالة النصب والرفع والجر؛ فلو كانت الألف فيها عوضاً عن التنوين لم تمل.

والثاني: أنهم كتبوا مُعَلّى و مُسَمّى بالياء في الأحوال الثلاث، فلو كانت الألف عوضاً عن التنوين لوجب أن يكتبا ألفاً، كما كتبت رأيت زيداً بالألف[533].

واستدل على قول المازني بأنه إنما قلب التنوين ألفاً في الوقف حالة النصب لوقوعه بعد الفتحة، وهذه العلة موجودة في الأحوال الثلاث في هذا الباب فوجب قلبها ألفاً في الأحوال الثلاثة عملاً بالعلة، واستدل على قول سيبويه بأن المعتل الذي يشكل أمره يحمل على مثاله من الصحيح، لكنه قد ثبت في الصحيح أنهم يقلبون التنوين ألفاً في حالة النصب، ويحذفونه في حالة الرفع والجر، فوجب أن يكون المعتل كذلك "[534].

وقد اختار الركن رأي سيبويه واعترض على ما قاله المبرد والمازني بقوله:" ويمكن أن يجاب عن دليل المبرد بأنا لا نسلم أن من كان رأيه غير رأي المبرد أمالها، وكتبها بالياء، بل أمالها وكتبها بالياء من كان رأيه رأي المبرد، فلم قلتم أنه ليس كذلك؟[535]

وعن دليل المازني بأنا لا نسلم أن الفتحة المقتضية لقلب التنوين ألفاً موجودة قبل التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأن الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدرة لا الملفوظة العارضة، ولهذا لا اعتبار للحركة والسكون العارضين، بل للحركة والسكون الأصليين كما مر في باب التقاء الساكنين.

- **وزن إنسان:**

قال ابن الحاجب:" وَإِنْسَانٌ فِعْلاَنٌ مِنْ الأُنْسِ وَقِيلَ: إِفْعَانٌ مِنْ نسي لمجئ أُنَيْسِيَان"[536].

يقول ركن الدين:" اختلف في إنسان؛ فقال بعضهم: إنه فعلان من الأُنس، وقال بعضهم: إِفْعَان -من نسي- لمجيء تصغير إنسان على أُنيسيان، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ فأصل إنسان: إِنْسِيان؛ فحذفت الياء على غير قياس، فبقي إنسان على وزن إفعان. والأول هو الصواب؛ لأن الإنسان موافق لأنس وأنيس في اللفظ، والمعنى، فيكون الألف والنون زائدتين، والإنسان ليس بموافق لنسي لا في اللفظ، ولا في المعنى، أما عدم موافقته إياه في اللفظ؛ فلأنه ليس في الإنسان ياء، وفي نسي ياء، وهو لامه، وأما عدم موافقته إياه في المعنى؛ فلأن الإنسان لا دلالة له على نسيان بوجه."[537].

- **أصل هَمَّرِش ووزنها**

قال ابن الحاجب:" وهمرش، وعند الأخفش أصله: هنرش كجحمرش لعدم فعّلل، قال الأخفش: ولذلك لم يظهروا "[538].

وقد ذكر ركن الدين خلافاً حول وزن هَمَرش، فهناك اتجاه يرى أن الميم المكررة زائدة، والآخر يرى أن الميم منقلبة عن نون هَنْمَرِش.

يقول الركن:" اختلف في " همّرش" على قولين:

أحدهما: وهو قول الأكثرين بتضعيف لعينه؛ أي تكرير الميم، فالميم الثانية زائدة.

---

[533] شرح الشافية لركن الدين، (113/1).
[534] شرح الشافية لركن الدين، (532/1- 534).
[535] شرح الشافية لركن الدين، (114/1).
[536] الشافية، لابن الحاجب، ص(9).
[537] شرح الشافية لركن الدين، (597/2-598).
[538] الشافية لابن الحاجب، ص(9).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والثاني: وهو قول الأخفش: ليس بتضعيف عينه، بل أصله " هَنْمَرِش " فقلبت النون ميماً، وأدغمت الميم في الميم فلهذا توهم التضعيف وليس بتضعيف، فوزنه: فَعْلَلِلٌ كجَحْمَرِش، ويؤكد عدم كونه تضعيفاً عدم مجيئ فَعّلِل، ولعدم مجيء فَعّلِل لم يظهروا النون؛ لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس لتعيين كونه فَعْلَلِلًا، فلو التبس وجب الإظهار لئلا يلتبس المثالان، كما فُعل في غيره"[539].

والأول هو رأي سيبويه وجمهور البصريين، والثاني رأي الأخفش، كما ذكر الركن ووافقه الكوفيون، فقد جاء في الكتاب " وأما الهمرش فإنما هي بمنزلة القَهبَلِس فالأولى نون يعني: إحدى الميمين نون ملحقة بقهلبس؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعلل"[540]، وينشأ من خلالهما خلاف حول التصغير، فتصغير هَمّرش عند الخليل وسيبويه " هُمَيْرِش "، وعند الأخفش " هُينَيْمِر ".

– اشتقاق لفظة " سُرِّيَّة:

قال ابن الحاجب في شافيته:" سُرِّيَّة قيل: من السر، وقيل من: السَّراة "[541].

قال ركن الدين: واختلفوا في اشتقاق سُرِّيَّة؛ فقال بعضهم: إنها من السرِّ الذي هو الجماع أو الذي يكتم؛ لأنها توافق معنى الجماع ومعنى الذي يكتم، لأن الغالب في السرية الإسرار عن حرية وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة إلى السر بمعنى الجماع والإخفاء، وإنما ضمت سينها؛ لأن الأبنية قد تغير في النسب خاصة كما قالوا في النسبة إلى الدهر: دُهْرِيّ، وإلى الأرض السهلة سُهَلِيّ. والجمع السراري فالياءان زائدتان. وقال بعضهم: وزنها فُعْوُلَةٌ -سُرُّورة من السرِّ أيضا- أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ثم أدغموا، وقال بعضهم: إنها من السراة، وهي الخيار؛ لأنه لا يجعل الأمة سُرّيَّة إلا بعدما اختارها لنفسه، ولا يختارها لنفسه إلا إذا كانت سُرِّيَّة، فوزنها عند هؤلاء فُعِّيلَة، فتكون الراء الواحدة زائدة، وكذا الياء الواحدة. وكونها من السر أنسب من كونها من السراة؛ لقوة المعنى واللفظ. أما قوة المعنى؛ فلما تقدم، وأما قوة اللفظ فلكثرة فُعْلِيَّة وعدم فُعِّيلَة. وقال الأخفش: إنها مشتقة من السرور، يسر بها، فوزنها فُعْلُولة إلا أنهم أبدلوا من الراء الأخيرة ياء لكثرة التضعيف ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء "[542].

والرأي الأول هو رأي الجوهري واختاره ركن الدين، والرأي الأخير حكاه الجوهري عن أبي الحسن الأخفش.

اشتقاق لفظة " مَؤونة ":

قال ابن الحاجب في الاشتقاق:" ومَؤونة قيل، من مان يمون، وقيل: من الأون؛ لأنها ثِقل، وقال الفراء: من الأين "[543].

قال ركن الدين:" واختلف في **مَؤونة**؛ واختلف في مئونة؛ فقال بعضهم إنها مشتقة من: مَانَ يَمُونَ، لفظا، وهو ظاهر. ومعنى؛ لأن معنى: مَانَه: قام بمَئُونَتِهِ. ووزنها عندهم فَعُولَة؛ قلبت الواو الأولى همزة.

وقال بعضهم: إنها مشتقة من الأَوْن -وهو الثقل- لاستلزام المَؤُونَةِ الثِّقل، فوزنها عندهم مَفْعُلَة. وأصلها: مَأْوُنَة، فنقلت حركة الواو إلى الهمزة على مقتضى القياس، فصار: مَؤونة.

وقال الفراء: إنها مشتقة من الأَيْنِ -وهو التعب- بناء على أصله، وهو أن الياء إذا وقعت عيناً وكان ما قبلها مضموماً قلبت الياء واواً ليسلم ضم ما قبلها، ولم تبدل الضمة كسرة لتسلم كما هو مذهب سيبويه، فأصل " مَؤونة " على مذهب الفراء: مَأْيُنَة، على وزن مَفْعُلَة، فنقلت حركة الياء إلى الهمزة، ثم قلبت الياء واو الضمة ما قبلها فصار: مَأْوُنَة.

---

[539] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (620/2).
[540] ينظر: الكتاب لسيبويه، (330/4).
[541] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(9).
[542] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (600/2- 601).
[543] الشافية لابن الحاجب، ص(9).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والأول هو الوجه لدلالة مَؤونة على مدلول: مان يمون، مباشرة، و عدم دلالتها على الثقل و التعب، لا مباشرة ولا لزوماً، بل اتفاقاً، لأنه يمونه من غير ثقل ولا تعب في بعض الصور، ولئن سلمنا دلالتها على الثقل والتعب لزوماً، لكن لا سلم دلالتها عليهما مباشرة"[544].

ونجد أن الركن بعد أن استعرض هذه المذاهب في المسألة واختار الوجه الأول، عاد إلى مذهب الفراء، ومن تابعه من الكوفيين، وقال:" وأما مذهب الفراء فأبعد المذاهب؛ لأنه إذا وقعت ياء قبلها ضمة كان الأولى، بل الواجب، أن تبدل الضمة كسرة ليسلم الياء كما في" أدل" جمع " دَلْو "[545].

- **وزن " أَوَّلُ":**

استعرض ركن الدين مذاهب النحاة؛ فبدأ بمذهب جمهور البصريين، ثم ثنى بمذهب لبعض البصريين، ثم بقول آخر لبعضهم، واختار المذهب الأول وعلل له، وفي نهاية المسألة ذكر رأي الكوفيين وأبطله، واستدل على بطلانه.، يقول شارحاً قول ابن الحاجب التالي: " وأول أفعل لمجيء الأولى و الأول و الصحيح أنه من وَوَل، لا من وأل، ولا من أول "[546]، " وكان وزن " أول " أفعل، لمجيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على الأول، وظاهر أنهما الفُعلى والفُعَل، فيكون أول أفْعل، والصحيح أنه من " وَوَل"؛ أي: حروفه الأصول واو وواو ولام"[547].

وهذا رأي الجمهور من البصريين[548] "وأصله على هذا " أَوْوَل"؛ فأدغمت الواو في الواو فصار " أوّل"[549].

وقال: " قال بعضهم: إنه من وأل؛ أي حروفه الأصلية: واو وهمزة ولام . فأصله على هذا: أَوْأَل ، فقلبت الهمزة واواً، وأدغمت الواو في الواو، والتزم ذلك لكثرته، واستثقال الهمزة بعد الواو"[550]، وهذا رأي بعض البصريين[551].

وقال أيضاً:" إنه من أوَل ؛ أي: حروفه الأصول: همزة و واو ولام، فأصله على هذا " أأول " ؛ قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو، والصحيح الأول لمخالفة غيره القياس"[552]، وقال بعضهم: ليس أَوَل على وزن أفعل بل على وزن فَوْعل من أول؛ فزيدت عليه واو فوعل وأدغمت في الواو التي هي عين فصار أول[553]، ويدل على بطلانه: مجيء الأولى والأول؛ فإنه لا يجيء من فوعل مثل ذلك"[554].

- **الزائد في التصفيف: الثاني أم الأول ؟**

قال ابن الحاجب في تعيين الزائد من حرفي التضعيف:" والزائد في نحو كرّم الثاني، وقال الخليل: الأول، وجوز سيبويه الأمرين "[555].

يقول ركن الدين:" اعلم أنهم اختلوا في الزائد في التضعيف نحو كرّم فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل هو الأول، وجوز سيبويه الأمرين"[556]؛ حيث قال سيبويه: " سألت الخليل: فقلت: سُلّم؛ أيتهما الزائدة ؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفعيل، وأما غيره فجعل الزائد هي الأواخر، وجعل الثالث في سلم وأخواتها هي الزائدة؛ لأن الواو تقع ثالثة في جدول والياء في "عِثْيَر"[557].

---

[544] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (2/602- 603).
[545] المصدر السابق، (2/203).
[546] الشافية لابن الحاجب، ص(9).
[547] شرح الشافية لركن الدين ، (2/588).
[548] على ما ذكره الرمين في شرح الشافية لركن الدين،(2/202).
[549] شرح الشافية لركن الدين ، (2/589).
[550] المصدر السابق، (2/588).
[551] ينظر: شرح الشافية للرضي، (2/202).
[552] وهذا رأي بعضه البصريين أيضاً، ينظر: شرح الشافية للرضي، (2/202).
[553] وهذا رأي الكوفيين.
[554] شرح الشافية لركن الدين، (2/ 588-589).
[555] الشافية لابن الحاجب، ص(9-10).
[556] شرح الشافية لركن الدين ، (2/ 621).
[557] ينظر: الكتاب لسيبويه، (4/329).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والركن يقول:" و الصحيح أن يكون الزائد هو الثاني، لأنا نعلم بأن الدال في قَرْدَد إنما جعلت بإزاء الراء في جَعْفَر، والدال التي بإزاء راء جعفر هي الثانية، وإذا كان في قَرْدَد كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قردد لأنه مثله"[558].

فنجد أن الركن ذكر ثلاثة آراء هنا: الأول رأي الجمهور، والثاني رأي الخليل، والثالث رأي سيبويه، واختار رأي الأكثرين؛ بدليل قوله، والصحيح أن يكون الزائد هو الثاني ويعلل بعد ذلك سبب اختياره.

- **اختلافهم حول الهاء في (هِجْرع)[559] هل زائد أم أصلي ؟:**

أورد الركن خلافاً حول كلمة (هِجْرِع) واشتقاقها، قال: " قال أبو الحسن الأخفش هِجْرِع – للطويل – وإنه مشق من الجرع، والجرع: اسم للمكان السهل أو لما استوى من الرمل فالهاء زائدة في هجرع"، وقد وافق عبد القاهر الجرجاني[560] الأخفش في هذا الرأي، لكن الركن يرى أن هذا بعيد، ويعلل ذلك لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وما استوى من الرمل، وهو بهذا يرفض مذهب الأخفش؛ لأنه يرى أن الهاء أصلية غير زائدة، وهذا رأي جمهور النحاة و اللغويين[561].

الفصل الثالث

الأصول الصرفية في اعتراضاته واستدراكاته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأصول النقلية
المبحث الثاني: الأصول العقلية

لمبحث الأول

الأصول النقلية

الأصول النقلية هي الدالة السماعية(السماع أو النقل)، جاء في الاقتراح: " وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام من يوثق بفصاحته من العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[562].

وسماه أبو البركات الأنباري: النقل، وقال في تعريفه: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[563].

والسماع هو الأساس الذي بنيت عليه اللغة، وتم استبعاد قواعدها وأصولها من هذه المنقولات وعليه اعتمد في القياس.

أنواع السماع أو النقل:

يتنوع المسموع أو المنقول فيشمل الأنواع التالية:

---

[558] شرح الشافية لركن الدين، (621/2).
[559] ينظر: الصحاح من " هجرع " 1306/3، اللسان " هجرع " 4621/6.
[560] ينظر: الكتاب لسيبويه، (289/4).
[561] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(15).
[562] الاقتراح، للسيوطي، (152).
[563] لمع الأدلة لإمام الحرمين، ص(81).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

1- القرآن الكريم وقراءاته[564]: يقول السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جار الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً "[565].

2- الحديث الشريف: في الاستدلال به خلاف بين النحاة، وإنما كان هذا الخلاف لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم-، إذا لو وثقوا بذلك لجرى مجرى غيره في إثبات القواعد الكلية، وكان ذلك لأمرين:

الأول: أن الرواة جوزّوا النقل بالمعنى.

والثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ ولأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب[566].

ولهذا كان النحاة من ذلك على ثلاثة مذاهب[567]:

الأول: يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومنهم: أبو حيان.

الثاني: يجيز الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومنهم: الدماميني.

الثالث: من فصل القول في ذلك، بأن يستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك الغالب في الأحاديث القصار، ومنهم السيوطي، وبعض المتأخرين.

3- كلام العرب: قال السيوطي:" أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[568].

وقد احتج العلماء بما نطقت به العرب من شعر ونثر حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وكان ركن الدين واحداً من هؤلاء حيث استشهد بشواهد من القران الكريم، وشواهد من الشعر، أما الأحاديث فالركن لم يذكر في كتابه إلا حديثاً واحداً، وهو ما يتضح فيما يلي:

- **فتح عين فَعِلَ وكسرها إن كانت مثالاً:**

قال ابن الحاجب: " وإن كان فَعِلَ فُتحت عينه أو كُسِرت إن كان مِثالاً، وطيئ تقول في باب بقي يبقى: بقى يبقى "[569].

قال ركن الدين:" وطيىء يقلبون الكسرة فتحة و يقلبون الياء ألفا في كل ياء مفتوحة فتحة بناء وقبلها كسرة، فيقولون في بقى يبقى، وفي فني يفنى: فنى يفنى وفي دُعِي ونُنِي: دُعَى وبَنى قياساً؛ طلباً للتخفيف؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء"[570].

ثم بعد أن ذكر ركن الدين هذه اللهجة أتى لها بما يؤيدها من كلام العرب فيقول:" ومنه قول الشاعر على لغتهم[571]:

نستوقد النَّبل بالحِضيضِ ونَصْ طَادَ نِفُوَساً بُنَتْ على الكَرمِ

وهذا البيت من المنسرح أورده أبو تمام في حماسته[572]،

---

[564] ينظر: المسألة الأولى من البحث ص(29) من البحث، ينظر: المسألة العشرون من البحث ص(98)، ينظر المسألة السابعة والعشرون من البحث، ص(117).

[565] الاقتراح، للسيوطي، ص(152).

[566] انظر: المصدر السابق، ص(158-159).

[567] انظر: المصدر السابق، ص(157-161).

[568] الاقتراح للسيوطي، ص(162).

[569] الشافية لابن الحاجب، ص(9).

[570] شرح الشافية لركن الدين، (1/280-281).

[571] شرح الشافية لركن الدين، (1/281).

[572] ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ص54 وحماسية رقم 32 ، وذكر قبله بيتاً آخر هو:

نحن حبسنا بني جذيلة في نار من الحرب حَجْمَةِ الضرَمِ

ونسبهما لرجل من بني بولان من طيئ، وتابعه في هذه النسبة الجوهري، وابن منظور والبغدادي، ينظر: الصحاح " بقى" 6/ 2284، واللسان " بقى" 1/ 331، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، ص50.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وفي شرح عبارة ابن الحاجب في المصدر: " والمزيد فيه والرباعي قياس؛ فنحو أكرم علي إكرام، ونحو كرّم على تكريم وتكرمة، وجاء كِذاب و كِذّاب "[573].

يقول ركن الدين" اعلم أن مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه، والرباعي يأتي على قياس مطرد أَفعَل على إفعال، ومصدر فعّل على تفعيل وتفْعِلة ... ويجيء على فَعَال، وهو اسم ينوب في المصدر نحو سلَّم وسلام وكلّم وكلام، وأكثر ما يجيء المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصَّيته توصَّية، ولا نحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى تفعيل كقوله:

فهي تُنَزِّي دَلوها [574]تَنْزِيًّا كما نُنَزِّيْ شهلة [575] صبِيًّا [576]"[577]

وقال ابن الحاجب في مواطن إبدال الميم:" والميم من الواو واللام من النون والباء، فمن الواو لازم في فمِ وحده، وضعيف في لام التعريف وهي لغة طائية .."[578].

يقول ركن الدين في شرح عبارة ابن الحاجب السابقة:" وإبدالها من لام التعريف ضعيف، وهي لغة طائية كقوله –عليه الصلاة والسلام-:" ليس من امبرِّ امصيامِ في امسفَرِ"[579]، ولقائل أن يمنع كونها بدلا من اللام ؛ لجواز أن تكون مرادفة لها، فيكون التعريف بالاستقلال لا لكونها بدلاً من اللام "[580].

وهذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي استشهد به ركن الدين في شرحه للشافية".

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الفرعية:" وَمَخْرَج الْمُتَفَرِّع وَاضِحْ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَةٌ: هَمْزَةٌ بَيْنَ بين وهي ثلاثة، والنون الخفيفة نَحْوُ عَنْكَ، وَأَلِفُ الإِمَالَةِ، وَلاَمُ التَّفْخِيم، وَالصَّادُ كالزَّاي، وَالشِّينُ كالْجِيم. وَأَمَّا الصَّادُ كالسِّينِ والطَّاءُ كالتَّاء وَالْفَاءُ كالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ، وَالْكَافُ كَالْجِيم فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأَمَّا الْجِيمُ كالكاف والجيم كالشَّين فَلاَ يتحقق "[581].

يقول ركن الدين:" الصاد التي هي كالزاي، نحو يصدر، يصدق، وقرئ به في المشهور في قوله -تعالى-: چ ٹ ڈ ڈ ژ چ [582]، وهذه اللغة تحدث عنها ركن الدين وذكر أنها لغة قيس، وأنهم يقربون الصاد في نطقهم من الزاي".

قال ابن الحاجب: " وقراءة حَفص "وَيَتّقْهِ " ليست منه على الأفصح "[583].

والشاهد في هذا البيت في قوله:" بُنَت " حيث جاءت على لغة طِيئ وغيرهم يقولون بنيت، كما هو القياس.

[573] الشافية لابن الحاجب ص(298/1).

[574] اللسان " نزا" 4402/6 تنزي تحرك . و نزابه قلبه : طمع و النزاء : داء يأخذ بالشاء فتنزو فيه حتى تموت

[575]الشهلة العجوز و خص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة فهي تغذي الصبي أي ترضعه بثقل و ضعف

[576] شرح الشافية لركن الدين، (389/1).

[577] البيت من الرجز ولم ينسب لقائل معين و قد أنشده الرضي في شرحه للشافية 165/1، الشاهد في قوله: تَنْزِيًا؛ حيث جاء المصدر المعتل اللام لفَّعل على تفعيل وهذا ضرورة شعرية فقط والقياس أن يكون على تَفْعِلة.

[578] الشافية لابن الحاجب، ص(14).

[579] في البخاري 616/9، 117 ، كتاب الصوم :" حدثنا آدم ، حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال: سمعت محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن جابر ابن علي بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم – قال : كان الرسول صلى الله عليه و سلم في سفر فرأى زِحاما و رجلا قد ظُلّل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر "، وينظر: في الحديث صحيح مسلم 229/4، وسنن الترمذي صوم 81/3 و رواية ليس من أمبر أمصيام في امسفر موجودة في مسند الإمام أحمد 434/5، وينظر حاشية رقم(8) في شرح الشافية لركن الدين 866/2.

[580] شرح الشافية لركن الدين، (866/2-867).

[581] الشافية لابن الحاجب، ص(14-15).

[582] سورة الفاتحة من الآية (6) و كذلك طه من الآية 135 ، و الصافات من الآية 128 ، وهي قراءة خلف وحمزة ووافقه المطوعي، وهي لغة قيس، ينظر: الإتحاف 123

[583] ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص(7).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يقول ركن الدين:" اعلم أن أكثر الناس ذهبوا إلى أنَّ قراءة حفص
چ ﯿ چ [584] بسكون الفاء في هذا الباب، وقالوا كأن أصله يتقي، فحذفت الياء للجزم، ثم ألحقت هاء السكت فصار يَتّقِه بفتح التاء وكسر القاف – ثم سكنت القاف تشبيهاً لِيتَّقِهْ بِكَّتف .. كما ذكرناه في تَلْدَه، ثم حركت هاء السكت لالتقاء الساكنين، وهما القاف وهاء السكت "[585].

وتسكين القاف في الآية انفرد به حفص، ووافق حفصاً في اختلاس كسرة الهاء، قالون ويعقوب، وقرأها أبو عمرو وأبو بكر بإسكان الهاء ووافقهما اليزيدي، والحسن البصري، والأعمش[586].

وقال المصنف:" الأصح أنه ليس منه لأن فيه نوعاً من التعسف مع الاستغناء عنه، و الأولى أن يقال الهاء في يَتّقْهِ ضمير العائد إلى الله وأصله: ويَتّقِهِ، فحذفت الياء للجزم فصار يَتّقِه، ثم سكنت القاف كما سكنت التاء في كثف هذا الوجه في هذه القراءة[587]، وقد اختاره الرضي والركن، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني حكاه عنه الجاربردي في شرحه على الشافية[588].

وهكذا نجد أن ركن الدين قد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكذلك أقوال العرب كما سبق توضيحه.

المبحث الثاني

الأصول العقلية

أ. القياس:

والقياس لغة: التقدير. يقال:" قاس الشيء يقيسه قَيْسا وقِياسًا، واقتتاسه وقيَّسه، إذا قدّره على مثاله"[589]، ويقال: " بينهما قِيْسُ رُمحٍ و قاسُ رمح؛ أي قَدْرَ رُمُح "[590].

وفي اصطلاح النحويين والصرفيين:" عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، و إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[591]، وهي حدود متقاربة، كما أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري؛ الذي ذكر تعريفاً آخر في كتابه الإغراب يقول فيه:" فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم"[592].

ويقول السيوطي: " هو معظم أدلة النحو والمعول عليه غالب مسألته "[593]، ولهذا فإن إنكار القياس لا يكون"؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل فيه حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "[594].

---

[584] سورة النور من الآية 52
[585] شرح الشافية لركن الدين، (1/498-499).
[586] ينظر: الإتحاف، ص(35).
[587] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (1/499).
[588] ينظر: مجموعة الشافية للجاربردي، (1/159).
[589] اللسان لابن مكي، (6/187).
[590] الصحاح للفارابي، (3/968).
[591] لمع الأدلة، لإمام الحرمين، ص(95).
[592] الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، ص(45).
[593] الاقتراح للبيروتي، (214).
[594] لمع الأدلة لإمام الحرمين، ص(95).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أركان القياس:

يقول أبو البركات الأنباري:"لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، فرع، علة، حكم "[595] وهو بهذا يشير إلى أركان القياس، فذكر أنها أربعة، وهي:

1- الأصل (المقيس عليه): وهو ما اطرد من المسموع عن العرب.

2- الفرع (المقيس): وهو الذي لم يرد في شأنه سماع عن العرب.

3- العلة: وقد قسم الزجاجي [596] العلل إلى ثلاثة أقسام: تعليمية، قياسية، وجدلية نظرية، وهي في العمق على نحو من هذا التدرج.

4- الحكم: وهو ستة أقسام: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[597]

وتختلف نظرة العلماء إلى القياس، وذلك لأسباب، منها[598]:

1- توفر الاستقراء التام لعالم دون توفره لدى الآخر؛ ومن هذا أن يقل الشيء، وهو القياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس كما أشار إلى ذلك ابن جني[599]،

وذلك أنه سمع في النسب إلى شنوءة: شنئي، ولهذا قاسوا عليه قنوية، وحلوبة، وركوبة مع أنه لم يرد إلا شنوءة، وجاز القياس عليه لأنه جميع ما جاء، ولم يأت ما يناقضه أما ما هو أكثر منه، وليس بقياس فقد ورد: ثقفي في ثقيف، وقرشي في قريش وسُلمي في سليم فقال ابن جني:" وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سَعَدِيّ "[600].

2- اعتماد عالم على مجموعة من الشواهد لفتح باب القياس، وعدم اعتمادها لدى عالم آخر؛ لأنها لم تبلغ الحد الذي يسمح بفتح باب القياس، وعدم اعتمادها لدى عالم آخر؛ لأنها لم تبلغ الحد الذي يسمح بفتح باب القياس، ولهذا فإن الكوفيين يقيسون على المثال الواحد والمثالين، في حين أن البصريين لا يقيسون إلا على الأكثر، وأما الأقل فهي نوادر تحفظ ولا يقاس عليها.

3- اختلافهم في قبول الشواهد عن طريق السند، فحين يتشدد عالم في قبول ناقل لغة أو راوي شعر، لا يقبل عالم ذلك، إما لأمانة الناقل أو ما شابه ذلك، واختلافهم في شرط نقل المتواتر والآحاد، فقد ذهب قوم إلى أن شرط نقل المتواتر أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرط ذلك أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر، وغيرهم إلى أن يبلغوا خمسة، وجديرٌ بالقول أن الاختلاف في هذا يؤدي إلى الاختلاف في القياس، وبخاصة الركن الأول من أركان القياس وهو المقيس عليه.

اعتمد ركن الدين على القياس اعتماداً كثيراً، وكان يوليه عناية خاصة بعد السماع، ويتضح ذلك من خلال اعتراضاته واستدراكاته؛ ومما يؤيد ذلك قوله:" اعلم أنه لو قال: ما أوله ميم زائدة من الصفات على وزن كان يستغنى بتصحيحه عن تكسيره إلا مُنْعَلاً المخصوص بالمؤنث كان أولى؛ ليشمل نحو مُعَلَّم وُمَعَلّم ومقاتَل ومقاتِل، فإنه يجمع جمع السلامة ولا يكسر، ويخرج عنه مُشْدِن ومُطفل ومَرْضع ونحوها مما هو على وزن (مُفْعِل) مخصوص بالمؤنث، فإنه يكسر على وزن (مُفْعِل) مخصوص بالمؤنث، فإنه يكسر على (مفاعل) قياساً، غير مقصور على السماع، نحو مشادن ومطافل ومراضع"[601].

وهناك مسائل للقياس واردة في اعتراضات ركن الدين، ومن المسائل ما يلي:

---

[595] لمع الأدلة لإمام الحرمين، ص(42).

[596] ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص(64).

[597] ينظر: الاقتراح للبيروتي، ص(138) ؛ وأصول النحو العربي، للسيوطي، ص(136).

[598] ينظر: القياس في اللغة العربية لحسين الخضر، ص(48) ، و مناهج الصرفيين لهنداوي، ص(26).

[599] الخصائص لابن جني، (115/1).

[600] ينظر: الخصائص لابن جني، (116/1).

[601] ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (472/1-473)، ينظر المسألة السادسة، ص(41) من البحث.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- **بناء مثل " مَا شَاءَ اللهُ " من أَوْلَقَ ":**

قال ابن الحاجب:" وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ أَوْلَقِ، فَقَالَ: مَا أَلِقِ الإِلَاقُ عَلَى الأَصْلِ، واللاَّقُ عَلَى اللَّفْظِ، والأَلِقُ عَلَى وجه، بني على أنه فَوْعَل. وأجاب باسم بالق أو بالق على ذلك". "[602].

يقول ركن الدين: " اعلم أنه سئل أبو علي عن بناء مثل " ما شاء الله " من أولق " فقال في الجواب: ما أَلِق الإلاق فإنه بنى هذا الجواب على أن أولق فوعل لا أفعل؛ لأنه بنى من أولق " ألق " مثل شاء، ولو كان أولق عند أبي علي الفارسي على أفعل لبني أَوْلَق من وَلِقَ مثل شاء، وبنى الإلاق على مثال الله، ولو كان أولق عنده أفعل لبني الولاق على مثاله وهو الظاهر، أما جعله ألق على مثال شاء فظاهر، وأما جعله الإلاق على مثال(الله)؛ لأن أصل الله تعالى الإلاه فحذفت الهمزة وأدغمت اللام في اللام فصار: الله.

وإذا كان أولق عنده أفعل كان فُعال عنده من أولق ولاقا، وإنما لم يقل في الجواب ما ألق اللاق بحذف الهمزة، وإدغام اللام في اللام كما فعلوا في الأصل/ لأن حذف الهمزة وإدغام اللام في اللام ليس بقياس؛ وأبو علي لا يحذف في الفرع، إلا ما حذف في الأصل قياساً. ولو بنى على أن " أولق " أفعل، لقيل في مثل: ما شاء الله: ما ولق الولاق "[603].

يقول ركن الدين: اعلم أن في قول المصنف، وهو أن حذف الهمزة في الله غير قياس نظراً؛ لأنه قياس مر في تخفيف الهمزة قوله:" واللاق على اللفظ ".

أي البناء من " أولق " على لفظ الله " اللاق " بحذف الهمزة وإدغام اللام في اللام: أي " ما ألق اللاق " على لفظ الله. وإن كان هذا ليس على رأي أبي على، وإنما ذكر ذلك ليعلم ما حذف من الأصل.

وقول: ابن الحاجب "والألق على " وجه " إشارة إلى قول آخر في اسك الله، و هو أن أصله، لَيهٌ، من لاه لَيَهًا: استتر، فقلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار: لاه، ثم أدخلت الألف واللام عليه، وأدغمت اللام في اللام، فقال: بناء " ما شاء الله " من: أولق على هذا القول:" ما ألق الألق "[604].

ومثال آخر لقياس بناء"اسم" من " أولق " يقول ركن الدين: "وسُئل أبو علي عن مثل قولك " باسم " من " أولق" فقال في الجواب:" بِالْق أو بُالق "، فأجاب عنه بناءً على أن " أولقٍ" فوعل، لا أفعل، ولهذا حذف واو "أولق" في الجواب، لكونها زائدة، وأتي بالجواب بناءً على أن أصل اسم: سِمو أو سُمو، ولم يأت بلفظه أي: لم يحذف من الفرع ما حذف من الأصل؛ لأن المحذوف من اسم على غير قياس في الإتيان بلفظه[605].

نعم، يكون الجواب على القول الثالث قولنا: " بأل " بسكون الفاء ؛ وهو الهمزة والإتيان بهمزة الوصل وقلبت الهمزة ياء ابتداء وحذف القاف؛ لأنه حذف في الأصل اللام، وأسكن الفاء ففعل في الفرع كذلك، وإن كان الحذف والإسكان في الأصل على غير قياس، والجواب عنه بناء على أنه أفعل " بولق " أو " بولق " بالكون الهمزة حينئذ زائد أو الواو الأصلية[606].

- **ما جاء في مُسْطَار:**

يقول ركن الدين: " اعلم أن أبا علي سأل ابن خالويه عن بناء مثل "مُسطار مُفعال، وتحير في الجواب عنه، فأجاب أبو علي وقال: إن مثل " مسطار " من آءةٍ مُسْاء، قال المصنف في تصحيح ما قاله أبو علي: إن أبا علي أجاب على أصله؛ وهو أن ما حذف من الأصل على جهة القياس يحذف من الفرع، وأصل مُسْطار مستطار، حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء، فإن في النطق بها قبل الطاء عسراً لاتحادهما في المخرج، وتباينهما في

---

[602] الشافية لابن الحاجب، ص(16).
[603] شرح الشافية لركن الدين، (2/980-982).
[604] شرح الشافية لركن الدين، (2/982).
[605] المصدر السابق، (2/982).
[606] المصدر السابق، (2/982.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الانخفاض والاستعلاء والهمس والجهر، كما حذف من اسطاع يسطيع؛ أي استطاع يستطيع فعلى هذا يكون أصل " مُسْتاء " " مستأيا"، تنقلب حركة الياء إلى الهمزة التي قبلها، فكانت الياء في موضع الحركة وما قبلها مفتوحاً، فقلبت الياء ألفاً فصار "مُسْتَتَاء " ثم حذف في الفرع ما حذف في الأصل وهو التاء، وتقول على القول الأول: مستاء لأن القائلين بالقول الأول لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه الفرع في نفسه"[607]، وركن الدين يرى في كلام المصنف – وهو أنَّ أبا علي أجاب على أصله – نظراً "لأن الحذف في مسطار على غير قياس وإلا جاز في استطاع الشيء واستطاف به – بمعنى طاف – واستطال بمعنى تطاول ولا يجوز ذلك أحد، ولا نظير لـ" مسطار " إلا اسْطَاع يَسْطِيع [608].

وهذه بعض نماذج للقياس عند ركن الدين الاسترأبادي تبين نتيجته في أقيسته.

ب. الإجماع:

الإجماع في اللغة: مصدر الفعل الرباعي أَجْمَعَ، و له معنيان؛ أحدهما: العزم على الأمر والإحكام عليه، تقول: أجمعتُ الخروج، وأجمعتُ عليه إذا عزمت عليه[609]، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [610]، وقول رسول الله عليه الصلاة والسلام:" من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له "[611]؛ أجمع القوم على كذا؛ أي: اتفقوا عليه[612].

ويرجع تعريف الإجماع في الاصطلاح إلى المعنى الثاني، وهو الاتفاق.

وقبل تعريف الإجماع في اصطلاح علماء العربية، لابد من الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة، وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما.

ومن هنا كان تعريف الإجماع في الاصطلاح وهو أهل البلدين - البصرة والكوفة – على أمر يتعلق بالصناعة النحوية والصرفية[613]، قال السيوطي:" والمراد به إجماع نحاة البلدين:" البصرة و الكوفة "[614]، عرفه ابن با بشاذ بأنه: "إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه "[615]، أو "إجماع العلماء به[616] على صحتها وانتشارها، و كثرتها "[617].

ويبدو لي أن تعريف ابن بابشاذ للإجماع أوسع من تعريف السيوطي ؛ إذ لم يجعله مقصوراً على أهل البلدين، بينما قصّر السيوطي الإجماع على أهل البلدين بحيث لا إجماع إلا إجماعهم، معنى ذلك أن نحاة الأمصار لا أثر لهم في الإجماع؛ وإنما يقتصر دورهم على الاقتداء بهم.

وقد أفرد له ابن جني في " الخصائص" باباً عنوانه: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة، قال فيه:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[618].

---

[607] شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين، (984/2).
[608] المصدر السابق، (984/2).
[609] ينظر: : لسان العرب لابن منظور، " جمع"، (57/8) ، والمصباح المنير للفيومي،"جمع ":(108/1).
[610] سورة يونس آيه 71
[611] الحديث في سنن : أبي داود : 329/2 ، و سنن الترميذي : 99/3 ، و المعجم الكبير للطبراني : 196/23 ، 209 ، و السنن الكبرى للبيهقي : 339/4
[612] ينظر: : القاموس المحيط، لمصطفى وآخروين، " جمع "، (710) ، تاج العروس، للزبيدي، ، " جمع "(463/20).
[613] ينظر: : الكليات لابي البقاء، ص(42).
[614] ينظر: : الخصائص لابن جني، (1/ 190) ، والاقتراح للبيروتي، ص(55).
[615] الاقتراح للبيروتي، ص(55) ، و ينظر: : ارتقاء السيادة : 55
[616] شرح المقدمة المحسبة : 475/2
[617] الضمير عائد إلى النصوص ، إذ قال ابن بابشاذ قبل هذا الكلام : (إذ كان الاستقراء هو تتبع النصوص المذكورة و الوقوف عندها ، و الإجماع هو إجماع العلماء بها) ، شرح المقدمة المحسبة : 475/2
[618] المصدر نفسه :475/2

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فقوله هذا معناه: أن الإجماع إذا خالف المنصوص أو المقيس عليه، لم يكن حجة، بل يجب تقديم النص عليه، وقد استدل بهذا الأصل علماء العربية[619]في عدة مواضع، سواء أكان في إثبات الحكم أم في رد آراء المخالفين.

ويأتي سيبويه في طليعة من استعمل الإجماع في أصوله، سواء أكان إجماع العرب أم إجماع النحويين قبله، وكان ذلك في قوله: "وإلا خالف جميع العرب و النحويين"[620] وقوله:" فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون[621]، ولم يكن هذا الأصل واضح المعالم في كتابه، والسبب في ذلك " عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء و المذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه؛ حيث تشعَّبت الآراء واختلفَت المَذاهب، واستقرَّت قواعد النحو وأصوله وتبيَّنت أدلة النحاة وحُججهم"[622].

أما إجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد عده السيوطي حجة إن أمكن الوقوف عليه، وفي ذلك يقول:" وإجماع العرب أيضا حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[623]، قال ابن مالك في التسهيل "[624]: استُدلِ على جواز توسيط خبر " ما" الحجازية ونصبه بقول الفرزدق[625]:

فأصبحوا قد أعاد الله نِعمَتَهُم إذ هُم قُرَيش وإذ ما مِثلُهم بَشَرُ

ورده المانعون: بان الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يُصب ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازينين والتميميين على تصويب قوله[626].

وقد اعتد ركن الدين بالإجماع في عدد من الآراء والمسائل؛ ومما يؤيد ذلك قوله:

يقول ركن الدين: " القياس في تصغير" أَحْوَى ": أُحَيّ، غير منصرف للصفة ووزن الفعل، لأن أصله " أُحَيْوِي " فقلبت الواو ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الياء الأخيرة نسياً، وجعل الإعراب على ما قبلها، فقيل:" أحي "غير منصرف للصفة ووزن الفعل، فإن وزن الفعل معتد به، ألا ترى أن " أُفَيْضل غير منصرف للاعتداد بوزن الفعل ؟ فكذا ها هنا، قال سيبويه: (وكذلك " أحوى " إلا في قول من قال: " أُسيود "، ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته، كما لا يلتفت إلى قلة يضع"[627].

---

[619] الخصائص :190/1 ، و ينظر: : الاقتراح : 55
[620] الكتاب: 19/2.
[621] الكتاب 19/2
[622] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 433.
[623] الاقتراح في أصول النحو وجدله، 164/1.
[624] الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : 433
[625] ينظر: شرح التسهيل : 373/1 ، و قد تصرف فيه السيوطي، البيت في ديوانه : 167.
[626] الاقتراح في أصول النحو وجدله: 165/1.
[627] شرح الشافية لركن الدين، 342/1.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد اعترض ركن الدين على كلام ابن الحاجب، بأن مثل " مَعَل " غير مستعمل، فقال: (وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن التركيب من الميم والعين واللام مهمل فإن صاحب الصحاح[628]، قال: مَعَلَني عن حاجتي ؛ أي: عَجِلَني، وذكر معاني أُخر[629].

وتابعه كذلك في الاعتراض اليزدي[630] وهناك أمثلة أخرى للاتفاق وردت في الشرح[631].

ونجد أن ركن الدين قد اختلف مع ابن الحاجب ومن اتفق معه كالرضي في "ملكوت "، قال ابن الحاجب:" ومثل مَلَكُوتٍ قَضَوُوت"[632].

يقول ركن الدين:" وإذا بنيت مثل "مَلَكُوت" من: قضيت، قلت: "قَضَوْت"؛ لأن أصله: قَضَيُوت، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: قَضَوت، على وزن: فَعَوْت "[633].

فالركن هنا يختلف مع ابن الحاجب، وكذلك الرضي، حيث جعل مثال "مَلَكوت" من قضيت على قضوت، وأن أصله " قَضَيُوت "، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانتفاخ ما قبلها، ثم حذفت الألف، على حين نجد ابن الحاجب والرضي يريان أن الأصل أن يقال:" قَضَوُوت " لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا تقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في الصَّوَرَى والحَيَدَى[634].

يقول ركن الدين: " اعلم أن للرباعي المجرد عن الزوائد بناء واحدا وهو "فَعْلَل"، وإنما جوزوا استعمال الفتحات الثلاث فيه لخفتها "[635].

فركن الدين جوز استعمال الحركات الثلاث مع أن شراح الشافية لم يجوزوا ذلك بل أوجبوا الفتح، حيث لم يسمع دُحْرج، ولا دِحرج، وإنما التزموا الحركات فيه طلباً للخفة؛ لأن أنسب ما يحرك به الفعل هو الفتح، وإن قلت إنه قد ورد (دُحْرِج) يضم الأول وكسر الثاني فإن ذلك للفرق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وهذا مما ثرا عليه العرب في كلامهم، وقد اعترض اليزدي على تعليل ركن الدين وقال:" فيه ضعف؛ لأن استعمال الحركات غير محتاج إلى اعتذار، وإنما الواجب هو، وكلامه يوهم على أنه على خلاف الأصل ... ولو كان مكان قوله: " جوززا " أوجبوا لم يرد عليه شيء "[636]، وهذا ما ذكر ابن الحاجب في شرحه إذ قال:" والرباعي المجرد بناء واحد لم يتصرفوا فيه، لثقله/ والتزموا الحركات في الوزن الذي استعملوه لخفتها وسكنّوا الثاني ليتحقق الخفة، إذ ليس في كلامهم أربع حركات متواليات في الكلمة لما فيه من الاستثقال، وكان الثاني أولى بالتسكين، لتعذره في الأول والرابع، وكرهوه في الثالث؛ لأن الرابع قد يسكن فسكنوا الثاني لذلك، ولم يضعوا للمزيد فيه إلا ثلاثة أمثلة لثقل الأربعة "[637]، فنجد أن ركن الدين قد خالف شراح الشافية حيث أنهم أجمعوا على وجوب استعمال الحركات الثلاث وهو جوز ذلك وربما ارتكب ذلك لباعث يقتضيه.

---

[628] بين اليزدي 692/2 معنى الإظهار الشاذ فقال : (ألا يكون مقتضى الإدغام مترتبا عليه في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف ، ولا يقال لمثل مافي سرر : إنه إظهار شاذ ، لكن إظهار فقط)

[629] شرح الشافية لركن الدين 654/2

[630] شرح الشافية لليزدي 2/ 699

[631] ينظر: المصدر نفسه 1/ 163 ، 353 ، 375 ، 562 ، 2 / 666 ، 689 ،

[632] ينظر: شرح الشافية لركن الدين ص16

[633] شرح الشافية لركن الدين 991/2

[634] شرح الشافية للرضي 305/3

[635] شرح الشافية لركن الدين 266/1-267.

[636] شرح الشافية لابن الحاجب ص22

[637] شرح الشافية لليزدي 235/1

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الفصل الرابع
موقفه من الصرفيين واتجاهه الصرفي
وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: موقفه من البصريين.
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.
المبحث الثالث: اتجاهه الصرفي.

الفصل الرابع
موقفه من الصرفيين واتجاهه الصرفي

كان ركن الدين رحمه الله يعرض آراء النحاة سواء من البصريين أو الكوفيين، وبعد عرضه لها يناقش ويحلل هذه الآراء ثم يرجح رأياً على رأي ويختار هو الرأي الذي رجحه بعد أن يوضح سبب اختياره.

المبحث الأول
موقفه من البصريين

كان الطابع البصري واضحاً على ابن الحاجب في كل مسألة صرفية يعالجها، ومن هذه المسائل التي يتضح فيها هذا الطابع ما يلي:

خلافهم حول وزن " أول ":

يقول ركن الدين:" وكان وزن (أول) أفعل لمجيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على الأُوَل، وظاهر أنهما من الفُعلَى والفُعَل ، فيكون أول أفعل: والصحيح أنه من وول، أي حروفه الأصول واو وواو ولام؛ فأصله على هذا أوول؛ فأدغمت الواو في الواو فصار أول "[638] فنجد أن الركن عرض مذاهب النحاة، فبدأ بمذهب جمهور البصريين وهو ما سبق، وثنى بمذهب لبعض البصريين حيث قال:" وقال بعضهم: إنه من وأل؛ أي: حروفه الأصلية: واو وهمزة ولام، فأصله على هذا: أوأل؛ فقلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو والتزم ذلك لكثرته واستثقال الهمزة بعد الواو"[639] ثم أتى بقول آخر للبصريين حيث قال: " وقال بعضهم: من أَوَل، أي حروفه الأصول: همزة وواو ولام. فأصله على هذا أَأْوَل؛ قلبت الهمزة واواً، وأدغمت الواو في الواو "[640]، واختار ركن الدين مذهب الجمهور، وقال:" الصحيح الأول، لمخالفة غيره القياس"[641] فبعد أن اختار المذهب الأول علل سبب اختياره له ثم ذكر رأي الكوفيين وأبطله، واستدل على بطلانه حيث يقول:" وقال بعضهم، ليس أول على وزن أفعل، بل على وزن فَوْعَل – من أول، فزيدت عليه واو فوعل، وأدغمت في الواو التي هي بعين فصار أول ويدل على بطلانه مجيء الأول والأول؛ فإنه لا يجيء من فوعل مثل ذلك[642].

ومن المسائل التي يبرز موقفه من البصريين ما يلي:

- **وزن أشياء وعلة منعها من الصرف**

في هذه المسألة نجد أن ركن الدين رحمه الله سرد حجج الفريقين ويناقش حُجج الكوفيين فنجده يقول: " قال الخليل و سيبويه و أتباعهما: وزنه " لفعاء " . و أصله " شَيئاء على وزن " فعلاء " فمنع الصرف لألف التأنيث ثم تقلب اللام إلى موضع الفاء فصار " آشياء " على وزن " لفعاء "[643]، ثم يورد رأي الكوفيين فيبدأ بالكسائي، ويبطل رأيه ويعلل بطلانه حيث يقول:" وقال الكسائي" وزنه " أفعال " لأن "فعلاء" معتل العين يجمع على

---

[638] شرح الشافية لركن الدين 589/2 ، ينظر ص151 من البحث.
[639] شرح الشافية لركن الدين 589/2
[640] المصدر السابق
[641] شرح الشافية لركن الدين 589/2.
[642] المصدر السابق 589/2.
[643] المصدر السابق 194/1-196

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أفعال كـ: " قَيْل، أقيال "[644]، ثم يأتي برأي الفراء:" وقال الفراء: وزنه " أفعاء"، وأصله " أشيئاء" على وزن " أفعلاء" فخفف بحذف الهمزة الأولى، ورأى أن شيّئاً أصله" شَيِّء " على وزن " فَيْعِل"، ثم خفف كما خفف " ميت "، ثم جمع على " أشياء"، كما جمع " نبي " على" أنبياء " ثم حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فصار وزنه " أفعاء"[645].

وركن الدين يرجح رأي الخليل وسيبويه على غيره ويختار مذهبهما مقدماً الحجج والأدلة والبراهين التي تؤيد اختياره، إذ يقول:" ومذهب الخليل وسيبويه أصح من مذهب الكسائي والفراء، أما كونه أصح من مذهب الكسائي، فلأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم، وأما كونه أصح من مذهب الفراء؛ فلأن مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما: غير شائع، والآخر غير جائز، والأول تقديره "شيئاء"، وأن " شيّئاً " على وزن " فَيْعِل " فإنه خلاف الظاهر مع أنّه لم يسمع؛ فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع، كما أنّه لما كان "ميِّت وبيِّن" أصل "مَيْت وبيْن" كان أكثر من "مَيْت وبَيْن" لكنه ليس كذلك [646].

ومن خلال هاتين المسألتين يتضح لنا أن ركن الدين رحمه الله كان يميل إلى مذهب البصري في الكثير من المسائل، ونجد ذلك واضحاً في شرحه للشافية فهو يأتي بآراء البصرين، ويؤيدها ويرجحها ويعلل سبب اختياره لها. **المبحث الثاني**

موقف من الكوفيين

كان رحمه الله يذكر رأي الكوفيين لكنه في معظم المسائل يبطل رأيهم ويستدل على بطلانه، وورد ذلك في كثير من المسائل، كما لاحظنا في مسألة "أشياء"، وكذلك في " مؤونة "، وفي غيرهما من مسائل الكتاب.

ففي مسألة (مؤونة) نجد الفراء يقول أن: " مؤونة " مشتقة من الأَيْنِ ، -وهو التعب- بناء على أصله، وهو أن الياء إذا وقعت عينا وكان ما قبلها مضموما قلبت الياء واواً ليسلم ضم ما قبلها، ولم تبدل الضمة كسرة لتسلم كما هو مذهب سيبويه فأصل " مئونة عند الفراء " مَأْيُنَة " على وزن " مَفْعُلَة " فنقلت حركة الياء إلى الهمزة ثم قلبت واواً لضمة ما قبلها فصار، مَأُوْنَة، والأول هو الوجه لدلالة مئونة على مدلول مان يمون مباشرة، وعدم دلالتها على الثقل والتعب مباشرة ولا لزوماً بل اتفاقاً؛ لأنه يمونه من غير ثقل ولا تعب"[647].

وبذلك نجد أن ركن الدين استعرض الآراء حول اشتقاق مؤونة حيث يقول:"واختلف في مئونة فقال بعضهم: إنها مشتقة من مان يمون، وأنها عندهم مفعولة أصلها موونة؛ قلبت الواو الأولى همزة.

وقال بعضهم: إنها مشتقة من الأون، فوزنها عندهم مَفْعُلة وأصلها مَأُوْنَة، فنقلت حركة إلى همزة على مقتضى القياس فصار مؤونة "[648]، ثم أورد رأي الفراء وأبطله واستدل على بطلانه.

مما سبق يتضح لنا أن ركن الدين كان بصري المذهب وليس كوفياً، وليس معنى هذا أنه لم يكن يستدل بآرائهم، فكان كثيراً ما يورد آرائهم ويناقشها. **المبحث الثالث**

---

[644] المصدر السابق

[645] شرح الشافية لركن الدين، 150/2.

[646] المصدر السابق.

[647] شرح لشافية ركن الدين 102/2-103

[648] المصدر السابق.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

اتجاهه الصرفي

لم يكن رحمة الله مجرد ناقل من كتب الصرف ومن آراء مؤلفيها، بل كان يعمل عقله فيما نقله، وما شرحه فكان يعرض المسألة، ثم يعرض جميع الآراء التي ذكرت فيها، ثم اختار المذهب الذي يراه صحيحاً ويعلل له، ويعلل أيضاً سبب بطلان المذهب الآخر، ويتضح ذلك في شرحه للشافية وفي عرضه للمسائل الخلافية الصرفية التي سبق أن تعرضنا لها . و سنذكر في هذا المبحث على سبيل المثال بعض المسائل، منها:

- **الاختلاف في هَمَّرِش:**

يقول ركن الدين:" واختلف في " همرش" على قولين:

أحدهما: وهو قول الأكثرين: بتضعيف عينه – أي تكرير الميم – فالميم الثانية زائدة – وهو رأي الخليل وسيبويه[649].

والثاني: هو قول الأخفش: ليس بتضعيف عينه، بل أصله: هَنْمَرِش؛ فقلبت النون ميماً، وأدغمت الميم في الميم فلهذا توهم التضعيف عدم مجيء فعّلل، ولعدم مجيء فعلل لم يظهروا النون؛ لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس؛ لتعين كونه فَعْلَلِلا فلو التبس وجب الإظهار؛ لئلا يلتبس المثالان، كما فعل في غيره "[650].

وبذلك نجد أن ركن الدين عرض الآراء، واختار الرأي الذي يراه صائباً يتضح ذلك من قوله (الأكثرين)، وهم جمهور البصريين، ثم ذكر رأي الأخفش، وبين توهمه، وعلل أنه ليس بتضعيف، وحتى لا يحصل الالتباس، فمن خلال هذا المثال يتضح لنا كيف أن عالمنا الجليل رحمه الله كان يطلعنا على آراء العلماء حولها، وكان يعرض الآراء بطريقة جذابة بعيدة من الملل؛ ثم يناقشها، ويفندها، ويختار الصحيح، ويعلل سبب اختياره له، وسبب رفضه للمذهب الآخر، وكل هذا يدل دلالة واضحة على رجاحة عقله وسعة أفقه.

وقد اتضح مما سبق عرضه في المبحثين السابقين أن الرجل اتجاهه مع البصريين قلباً وقالباً، فهو بصري المذهب في الصرف، وكما أشار إلى ذلك د. عبدالمقصود في تحقيقه شرح الشافية[651]، ومما يؤيد ذلك ما ورد في وزن (أشياء) حيث أن ركن الدين في مسألة وزن(أشياء) وعلة منعها من الصرف نجد أنه عرض حجج الكوفيين والبصريين، ونراه يبطل حجج الكوفيين ويرجح حجج البصريين، كما ورد في المبحث السابق[652].

الفصل الخامس

التقويم

المبحث الأول

المزايا

يعد كتاب الشافية من أهم الكتب التي أخرجت في علم التصريف؛ وذلك لأن مؤلفه ابن الحاجب أودع فيه كل مباحث التصريف، ورتبها ترتيباً متناسقاً وفق تسلسل منطقي؛ مما كان له أكبر الأثر في دراسة الصرف من بعده فلا غرابة ولا عجب في إقبال العلماء عليه شرحاً، ونظماً، وترتيباً، وترجمة، واستفادة، مما تزال دراسات الصرف تعتمد على كتاب الشافية، وعلى طريقته في بحث علم التصريف.

و يعتبر هذا كتاب الشافية خلاصة دراسات الصرف منذ سيبويه حتى عصر مؤلفه، فالشافية عند الجاربردي كتاب مع صغر حجمه، ووجازة نظمه اشتمل على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة من دقائق أسرار العربية، ومنطو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية[653]، فلا يخلو مصنف من المصنفات الصرفية إلا

---

[649] الكتاب لسيبويه 330/4

[650] شرح الشافية لركن الدين 620/2

[651] شرح الشافية لركن الدين 109/1.

[652] ينظر: البحث ص.....

[653] مجموعة الشافية للجاربردي 4/1

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقد نظر صاحبه فيه وأفاد منه، وها هو ركن الدين الأستراباذي في شرحه للشافية يبدأ بذكر جزء من المتن ثم تناوله بالشرح؛ ومن أهم مزايا ركن الدين رحمه الله في شرحه للشافية أنه يشرح العبارة بأسلوب ميسر ليس فيه تعقيد يفهمه القارئ حتى لو لم يكن متخصصاً في الصرف.

ومن أهم المزايا أيضاً في شرحه للشافية أنه كان يهتم بتفسير الألفاظ اللغوية الصعبة التي تحتاج إلى تفسير، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على رغبته في تبسيط الشافية للقارئ.

ومن أهم المزايا أيضاً التي تميز بها ركن الدين طريقته في عرض الآراء فهي مرتبة وواضحة، فيذكر رأي البصريين، رأي الكوفيين، ثم يرجح أحدهما ثم يعلل سبب ترجيحه، وهكذا، ومن الأمثلة على هذه المزايا:

شرحه للعبارة بأسلوب مبسط ليس فيه تعقيد، فركن الدين كان يستعين في فهم: قضايا الشافية بالرجوع إلى مصنفات ابن الحاجب يصرح بهذا الأمر فيقول: " مع عجزي عن فهم أكثر ما أودعه مصنفها إلا باستعانة من تصانيفه "[654].

يقول ابن الحاجب:" والمزيد فيه والرباعي قياس، فنحو أكرم على إكرام، ونحو كرَّم على تكريم وتكرمة، وجاء كِذاب و كِذاب "[655].

وركن الدين عند شرحه لعبارة ابن الحاجب هذه يقول:" اعلم أن مصدر الفعل الثلاثي المزيد والرباعي يأتي على قياس مطرد؛ فيأتي مصدر " أفعل و إفعال " على نحو أخرج إخراجا، ومصدر " فعَّل " على " تفعيل "و" تفعلة " نحو كرّم تكريماً وتكرمة، وجاء على " فِعال " نحو كذّب تكذيباً، وكِذاباً وكذّاباً، ويجيء على فَعال، وهو اسم ينوب مناب المصدر، نحو: سلّم سلاماً، كلّم كلاماً، وأكثر ما يجيء المصدر على تفعله"[656].

فمع هذا الشرح والتوضيح للعبارة يتضح لنا ما قام به الركن من شرح وافٍ وتبسيط للعبارة، وكيف فصل فيها، وأن الثلاثي المزيد، والرباعي من الفعل الثلاثي قياسه مطرد.

ومن الأمثلة على اهتمامه بتفسير الألفاظ اللغوية الصعبة التي تحتاج إلى تفسير قوله:

" البازل " و هو البعير الذي طعن في السنة التاسعة.

والقاصعاء: حُجْر من جِحرة اليربوع، وهو الباب يقصع فيه، أي: يدخل فيه.

النافقاء: إحدى جحرة اليربوع، يسكنها، ويظهر غيرها، وبعدها لهربه، وهو يرفقه، فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج منه، وهو يرقفه، فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج منه.

والدّامّاء: إحدى جحرة اليربوع التي يدمها بالتراب، أي يطلى رأسه به.

والسابيا: المشيمة التي تخرج مع الولد[657].

فتفسير الألفاظ اللغوية الصعبة يدل دلالة واضحة على اهتمامه باللغة وكتب اللغة، وعلى اطلاعه عليها، وعلى رغبته التي تتضح خلال ثنايا الكتاب على التبسيط والتوضيح ليكون القارئ فاهماً لما يقرأ، ولا يصعب عليه شيء.

ومن الأمثلة على طريقته في الترتيب في عرض الآراء عرضه للمسائل الصرفية كما حدث في الزائد في التضعيف الثاني أم الأول ؟ فركن الدين ذكر ثلاثة آراء وفندها ورتبها لنا بحيث تظهر لنا بشكل واضح فيذكر رأي الجمهور، ثم رأي الخليل، ثم رأي سيبويه واختاره رأي الجمهور، فنجده يقول:" اعلم أنهم اختلفوا في التضعيف نحو كرم، فقال الأكثرون: هو الثاني.

---

[654] شرح الشافية لركن الدين 101/1

[655] الشافية: ص 26

[656] شرح الشافية لركن الدين 1/ 297

[657] شرح الشافية لركن الدين 2/588-589

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وقال الخليل هو الأول[658] وأجاز سيبويه الأمرين فلننظر لهذا التبسيط والشرح والتفصيل فهو يسهل على طالب العلم الذي يبحث في المسائل التصريفية الأخرى.

ومن المزايا أيضاً اهتمامه بلغات العرب وتوجيه القراءات، ودقته في نقل الآراء ونسبتها إلى أصحابها.

المبحث الثاني

المآخذ

مما تجدر الإشارة إليه أن المآخذ على ركن الدين ليست بالكثيرة، ومن هذه المآخذ:

المأخذ الأول:

وجود بعض العبارات، كما في تعليقه على عبارة ابن الحاجب: " وأما نحو عدو، فَعَدْوِّي"[659].

يقول ركن الدين:" واعلم أن المصنف نقل في الشرح هذا الخلاف بالعكس وهو خلاف ما ذكره في المتن، والحق ما ذكرة في المتن، ومثل المتن نقله صاحب المفصل "[660].

فظاهر عبارة ركن الدين يوحى بأن صاحب المفصل نقل عبارة ابن الحاجب، وكان الأولى أن يقول: " ما جاء في المتن يتفق مع ما في المفصل"؛ لأن الزمخشري توفي سنة 538 هـ وكانت وفاة ابن الحاجب 646هـ [661].

فهذا من المآخذ التي أخذت عليه من قبل محقق شرح الشافية للدكتور عبد المقصود.

المأخذ الثاني:

قال ابن الحاجب في الخط:" ونقصوا ممن نحو: ابنك بار؟ في الاستفهام چ ي ي چ [662].

يقول ركن الدين: اعلم أن في إطلاق ألف الوصل على ألف " اصطفى " و " ابنك " نظراً [663]، وقد أخذ قول ركن الدين في هذا، فهو فاسد وإن أراد غيره فلا أعرفه، والحق أن قضيه لفظ لفظة تستدعي الفساد)[664]، وما ذكره اليزدي صحيح لأن جميع علماء العربية من نحاه وصرفيين [665] يسمون الألف في نحو: ابنك، واصطفى، واستغفر، وافترى، بألف الوصل، جاء في كتاب الجمل: (فإذا وقعت ألف الاستفهام مع ألف الوصل التقفت ألف الوصل بألف الاستفهام. تقول من ذلك: اتخذت زيداً خلاً؟ اصطنعت عمراً؟ ألا ترى كيف ذهب ألف الاستفهام بألف الوصل؛ لأن ألف الاستفهام أقوى من ألف الوصل)[666].

وهذه الألف يطلق عليها أيضاً همزة الوصل وليس هناك فرق بين التسميتين، وكان على ركن الدين حين اعترض على ابن الحاجب في تسميتها بألف الوصل أن يذكر هو تسميتها.

---

[658]شرح الشافية لركن الدين 2/588-589
[659]الشافية ص 39
[660]شرح الشافية لركن الدين 382/1
[661]ينظر: الحاشية في شرح الشافية لركن الدين 382/1
[662]سورة الصافات من الآية 153
[663] شرح الشافية لابن الحاجب: 1031/2.
[664] شرح الشافية لركن الدين 2/
[665]ينظر: الكتاب 4/ 145-148، والمقتضب : 1/ 80-85
[666]ينظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد 232-233

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المبحث الثالث
التأثر والتأثير
(أ) التأثر:

تأثر ركن الدين بالعديد من العلماء، وبداية تأثره كان بأستاذه وشيخه نصير الدين الطوسي الذي كان يعتبر من أشهر علماء القرن السابع الهجري، فيلسوف، فلكي، وكان عالماً بالعلوم العقلية والأرصاد والرياضيات، وهو سياسي، وقد درس علوم اللغة من نحو وصرف وأدب بعد دراسته للقران الكريم، وله مصنفات كثيرة في كل فروع المعرفة جاوزت المائة بين كتاب ورسالة ومقالة، حيث صنف في الحكمة والفلسفة والهيئة والنجوم والرياضيات وعلوم العربية وغيرها، وركن الدين كان على جانب من الثقافة والاطلاع، حيث كان تلميذاً للطوسي، ومن أخص أصحابه، ومثله في التحقيق، وكان علامة في العلوم العقلية والنقلية[667]، وقد اشتغل على النصير الطوسي، وحصل منه علوماً كثيرة لدرجة أنه صار معيداً في درس أصحابه، وممن تأثر بهم ركن الدين ابن الحاجب، وهو لم يتتلمذ على يديه مباشرة، ولكنه تتلمذ على مصنفاته، فقد كان شغوفاً بمصنفات ابن الحاجب، وعلى وجه خاص بالكافية وشرحها، وبالشافية، ومختصر ابن الحاجب في علم الأصول، وهو المعروف باسم " مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل".

ومؤلفات ابن الحاجب طارت شهرتها، وعمت الآفاق كل الأوقات، وخاصة في عصر ركن الدين، وقد تتلمذ عليها، وصار تلميذ ابن الحاجب بواسطة مؤلفاته هذه، ومما يؤكد تتلمذه على كتبه التي تبناها وجمعها وقرأها وأفاد منها ودرسها وشرحها، قوله في الوافية " اعلم أني و جدت نسخة قرئت على المصنف، وعليها خطه كان على "الأفصح" بعد قوله"، والآخر الهمزة "، وكان فيها بدل قوله:" ومن ثم لم يجز ": " ومن ثم ضعف " وهو قريب من الأول، لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه أولاً[668]، هذا تأثيره العام لكن إذا جئنا لتأثيره أثناء شرحه للشافية وجدناه، فنراه يعتمد على كتاب سيبويه فينقل منه الكثير من آرائه وآراء شيخه الخليل[669]، وينقل أيضاً عن الفراء [670]، والمازني [671]، والمبرد[672]، ابن السراج[673]، وأبي علي الفارسي[674]، وابن جني[675]، والأزهري[676]، ويعتمد كثيراً على صحاح الجوهري[677]، و مجمل ابن فارس[678]، ومحكم ابن سيده[679]، ومفتاح عبد القاهر[680]، ومفصل الزمخشري [681]، وشرحه لابن يعيش[682]، ونقل عن ابن مالك[683].

---

[667] ينظر: أعيان الشعبة 145/23
[668] تاريخ الأدب العربي 312/5.
(669) ينظر: الكتاب لسيبويه المشار إليه في شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين، 1/193-195- 203- 217- 242- 244- 263- 278- 291- 301- 318- 366- 403-411-525-533، 2/ -600- 602- 621- 711- 773- 801- 954-1019.
[670] المصدر السابق: 1/ 185-194-293-301-437، 2/ 571-603.
[671] المصدر السابق :1/244، 2/534-724-952.
[672] المصدر السابق : 1/ 221-327-352-403-415-532-533.
[673] المصدر السابق :1/222-425-582.
[674] المصدر السابق : 1/424-567، 2/832-961.
[675] المصدر السابق :1/ 175- 224، 2/985.
[676] المصدر السابق : 2/657.
[677] المصدر السابق:2/644-723-794.
[678] المصدر السابق :2/723.
[679] المصدر السابق: 1/420، 2/707.
[680] المصدر السابق : 1/200.
[681] المصدر السابق : 1/ 306- 315- 382.
[682] المصدر السابق : 2/ 878-879.
[683] المصدر السابق : 2/ 593- 644- 697- 832- 980- 1027.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فقد تأثر بإمام النحاة والصرفيين سيبويه وشيخه الخليل في مواضع كثيرة، نورد منها تأثره بهما حين ذكر أن الأصل في حيوان: حييان- بياءين- يقول: " عن الياء عند المحققين؛ لأن أصله: حَيَيَان وإنما قلنا ذلك؛ لأنه مثله غير واقع في الأصل، فلما احتمل هذه الواو القلب عن الياء اغتفر ارتكابه. وكان القياس "الأصلي" أن يقال في حيوان: حايان؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، لكن تركوا هذا القياس لأصل، وهو أن معنى الاسم إذا دل على تحول واضطراب حركوا العين في الصحيح، نحو: الخفَقان؛ ليكون موافقا لمدلوله في التحرك. وصححوا حرف العلة في المعتل العين، نحو: الجَوَلَان والسَّيَلَان، إجراء له مجرى الصحيح ولا يرد المَوَتَان؛ لحملهم إياه على نقيضه في الصحة وهو الحيوان، ولما وجب لهذا الأمر بقاء ياء الحيوان "للمعتل" متحركة، قلبوا الياء الثانية واوا لكراهتهم اجتماع الياءين"[684].

فهو في رأيه هذا متأثر بسيبويه وشيخه الخليل، يتضح هذا من قول سيبويه: " وأما قولهم: حيوانٌ فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رحويٌ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في ممل ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخره"[685].

وركن الدين في رأيه هذا متأثراً أيضاً بابن الحاجب الذي يقول في شرحه على الشافية: " حيوان، واوه منقلبة عن الياء، إذ الأصل حيَيَان"[686].

ومن المواضع التي تبرز تأثر ركن الدين بابن الحاجب حين يرى رأيه ويبرر له، فحين قال ابن الحاجب في تعريف التصريف:" التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[687]، فيعلق ركن الدين قائلاً: " إنما لم يذكر الأبنية وذكر أحوالها؛ لأن كل واحد يعرف أن معرفة الأبنية من التصريف، ولم يعرف أن أحوالها من التصريف؛ ولهذا تعرض لذكر معرفة أحوال الأبنية، ولم يتعرض لذكر معرفة الأبنية"[688].

وقد تأثر ركن الدين أيضاً بالرضي في مواضع منها جعل الرضي (ملأك) من (لأك) أولى بالسلامة من القلب، ومن المثال النادر[689].

والحق أن ركن الدين والرضي ها هنا تأثر بأبي عبيدة الذي قال:" ملأك، مفعل، من (لأك) بمعنى: أرسل"[690].

وعلق ركن الدين على قول أبي عبيدة قائلاً: والحق أنه إن ثبت أن (لأك) بمعنى (أرسل) كان جعل (ملأك) من (لأك) أولى؛ لسلامته عن القلب وهذا مثال نادر[691].

ب. التأثير:

والمراد به تأثير ركن الدين فيم أتي بعده من شراح الشافية، ومن غيرهم من المتأخرين وذلك في اعتراضاته واستدراكاته، وبالبحث والإطلاع، وجدنا ما يلي:

1. تأثيره في الجاربردي، وقد لوحظ هذا في اتفاق الاثنين في عدد من الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحاجب في كثير من المواضع؛ مما يعني تأثر الجاربردي بركن الدين، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

---

[684] شرح الشافية لركن الدين، (2/722-723).
[685] الكتاب لسيبويه، (4/409).
[686] الحاشية لابن الحاجب، ص(60).
[687] الشافية لابن الحاجب، ص(6).
[688] شرح الشافية لركن الدين، (1/ 166-167)، ينظر المسألة الأولى من البحث، ص(29).
[689] ينظر: شرح الشافية، للرضي، (2/374).
[690] نقله عن الرضي في شرح الشافية، (2/347)، وركن الدين في شرح الشافية، (2/595).
[691] ينظر: شرح الشافية، لركن الدين (2/595).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

- اعترض ركن الدين على ابن الحاجب قوله في شرحه أن الفعل إذا كان لازماً فالتكثير في فاعله، فنراه يقول: " ... فيه نظر؛ لأن التكثير ليس في الفاعل بل في الفعل"[692]، وتابعه الجاربردي في ذلك بقوله: " هذا على إطلاق غير صحيح لأنه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل"[693].
- وأيضاً حين اعترض ركن الدين على ابن الحاجب عد الألف خارجاً من حروف الحلق، فقال: " واعلم أن في عدّ الألف من حروف الحلق نظر؛ حيث إن غيره لم يعدّ الألف من حروف الحلق"[694]، وتابعه الجاربردي بقوله: : غير ألف فيه نظر؛ لأن الألف لا يكون أصلاً في فعل"[695].

2. وممن تأثر بركن الدين النيسابوري الذي نراه يعتبر عند ابن الحاجب للمبنيات نوعاً من الاستطراد، فيقول: " ولا بأس بذكر المبنيات في النحو، فإن ذكرها ها هنا استطراد"[696]وهو بهذا يتأثر بركن الدين الذي يصف قول ابن الحاجب " التي ليست بإعراب بأنه غير مانع لشموله بعض أقسام النحو"[697].
3. وتأثر النيسابوري والجاربردي ونقره كار بركن الدين الذي يرى أن (تغافل) و(تكلم) ليس ملحقاًبـ(تدحرج)، يقول ركن الدين: " قيل في جعله (تغافل) و(تكلم) ملحقاً بـ (تدحرج) نظر؛ لأن الألف لا تكون للإلحاق إلا بدلاً من الياء في الطرف، كما في (اسلنقى)، وإن كان كذلك لم يكن (تغافل) ملحقاً بـ(تَفَعْلَل)، وكذا (تَفعّل) لا يكون ملحقاً بـ(تدحرج)؛ لأن (تَفَعّل) مطاوع (ف، وإن كان كذلك لم يكن (تغافل) ملحقاً بـ(تَفَعْلَل)، وكذا (تَفعّل) لا يكون ملحقاً بـ(تدحرج)؛ لأن (تَفَعّل) مطاوع (فعَّل)، و(فعَّل) غير ملحق بـ(دحرج)؛ لعدم مساواته له في المصدر، فكذا مطاوعة"[698]، وقال النيسابوري: " وفي عد البناءين الأخيرين-أعني: تغافل وتكلم، من الملحقات مناقشة، بعضهم قالوا إن الألف لا يكون للإلحاق إلا بدلاً من الياء في الطرف كما في (استلقى)وإذا كان كذلك لم يكن مطاوع تغافل ملحقاً بـ (تدحرج)؛ لأن تفعّل مطاوع فعّل، وفعَّل غير ملحق بدحرج لاختلافهم في المصدر فكذا مطاوعة"[699].

وقال الجاربردي: " وليست الألف في تغافل للألحاق؛ لأن الألف لا تقع حشواً لا في الاسم ولا في الفعل"[700].
وقال النقرة كار: " .... وفيه نظر؛ لأن زيادتهما وهي التاء والألف، في نحو تغافل، والتاء والتضعيف في نحو تكّلم مطردة لإفادة معان"[701].ق

وقد ظهر مما سبق أن عدداً من شراح الشافية قد تأثروا بركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته، ومن هؤلاء الجاربردي والنيسابوري والنقرة كار.

المبحث الرابع
قيمة اعتراضاته واستدراكاته

لاعتراضات ركن الدين واستدراكاته قيمة كبيرة؛ حيث اتسمت غالب اعتراضاته بالتدقيق والتحقيق، لم يكن ركن الدين في اعتراضاته ليس بالمتتبع لهفوات ابن الحاجب أو متصيداً لها، ولكنه كان شارحاً وموضحاً وباسطاً لها بحيث يسهل على متعلم الصرف فهم ما استغلق منها، وهذا الأمر هو الذي جعل لشرح لركن الدين قيمة، وقد جاء ذلك واضحاً في تحقيق الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود.

---

[692] ينظر: شرح الشافية، لركن الدين، (252/1).
[693] ينظر: شرح الشافية، للجاربردي، ص(47).
[694] ينظر: شرح الشافية، لركن الدين، (252/1).
[695] ينظر: شرح الشافية، للجاربردي، ص(53).
[696] ينظر: شرح الشافية، للنيسابوري، ص(18).
[697] ينظر: شرح الشافية، لركن الدين، (169/1).
[698] ينظر: شرح الشافية، لركن الدين، (235/1-236).
[699] ينظر: شرح الشافية، للنيسابوري، ص(3).
[700] ينظر: شرح الشافية، للجاربردي، (38).
[701] ينظر: شرح الشافية، لنقرة كار، ص(19).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وركن الدين في اعتراضاته على ابن الحاجب كان واضحاً؛ وقد اعترض عليه في كثير من المواضع، وكان يصحح له، ويأتي بعبارات منها قوله:" وفي عبارته تعسف عظيم "[702]. ومن عباراته في اعتراضاته "واعلم أن في كلام المصنف نظراً "[703]، وقال أيضاً: "وكان من الواجب أن يقول كذا ....."[704]، وقال في موضع آخر:"واعلم أنه لو قال ..... لكان أولى ..."[705]، وقال في موضع آخر:" واعلم أنه لو قيل .... لكان أصوب ..."[706]، فمن خلال هذه العبارات يتضح لنا منهجه رحمه الله في الاعتراض على ابن الحاجب، وهو اعتراض فيه من الدقة والوضوح والتعليل وهذا يدل على أن الركن عالم بالنحو والصرف واللغة .

وكذلك حين يستدرك في بعض المسائل الصرفية نجد أن استدراكاته واضحة وسهلة ومن ذلك ما سبق وذكرناه في مبحث الاستدراكات حيث يقول في باب الجمع " اعلم أنه لم يتعرض ل" فعول " المذكر ولم يبسط القول في " فعول " المؤنث أيضا، لكن يجب أن تعلم أن "فعول" إذا كان وصفا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن كان مذكرا يجمع على " فعل" فحسب كصبور وُصبرُ، وغدور وغُدُر، وإن كان مؤنثا يجمع على: " فعل وفعائل " نحو: عجوز عجز وعجائز....الخ"[707].

فركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته لم يكن متتبعاً لهفوات ابن الحاجب كما قلنا سابقاً، ولكنه كان شارحاً مبسطاً للشافية.

وهناك من رد اعتراضات ركن الدين من العلماء مثل الخضر اليزدي، الذي اعترض كثيراً على آراء ركن الدين، ويتضح ذلك من خلال كتابه شرح الشافية لليزدي[708].

وتكمن قيمة اعتراضات ركن الدين في استفادة من أتى بعده سواء من شراح الشافية أو من خلال الاهتمام بآراء ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته ومناقشة المتأخرين لها والاهتمام بها.

وتكمن أهمية اعتراضات ركن الدين واستدراكاته أيضاً في اتفاقها مع الأصول الصرفية المعتمدة، كالسماع والقياس والاجتماع، كما يظهر ذلك من خلال الفصل الخاص بالأصول النحوية[709].

وتكمن أيضاً قيمة هذه الاعتراضات والاستدراكات في إثراء مقياس التصويب الصرفي، حيث صحح ركن الدين في عدد من هذه الاعتراضات عدداً من أقوال ابن الحاجب في شافيته سواء في الحدود، أو الآراء، أو الأحكام، أو التعليلات، أو في العبارة، أو في الميزان الصرفي[710].

ويحسب لركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته أنه كان منصفاً ؛ حيث نراه يعتذر لابن الحاجب أحياناً، ويسوغ لرأيه أحياناً، وتكمن أهميتها أحياناً في انفراد ركن الدين بعدد من الآراء التي تعد من قبيل اجتهاد صاحبها، وأخيراً دلّت هذه الاعتراضات والاستدراكات على تمكن ركن الدين واقتداره ورسوخ قدمه وعلو شأنه في علم التصريف.

---

[702] شرح الشافية لركن الدين 173/1 ، مشار إليها في البحث ص42، ص43.
[703]) شرح الشافية لركن الدين 2/ 402
[704])المصدر السابق 1/ 386
[705] المصدر السابق 2/ 455
[706])المصدر السابق 1/ 322
[707] المصدر السابق، 2/ 456-457
[708] يراجع البحث، ص (160-166) من البحث.
[709] يراجع البحث، ص (160-166) من البحث.
[710])يراجع البحث ص

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد التاسع – العدد الأول – البحث السادس (ص: 106 - 203)
15 – نيسان – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية محمد – صلى الله عليه وسلم- ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

1. لابن الحاجب مكانة علمية مرموقة جعلت العلماء من بعده يهتمون بكتابة الشافية، كما اهتموا بمقدمته الكافية أيضاً.
2. اهتمام العلماء بالشافية بالنقد والاعتراض والاستدراك وغير ذلك دليل على قيمة هذا المتن في علم التصريف.
3. كثير من اعتراضات ركن الدين واستدراكاته على ابن الحاجب وغيره قد لاقت قبولاً لدى عدد من شراح الشافية، ومنهم الجاربردي والنيسابوري، والنقرة كار؛ مما يدل على قيمتها العلمية وأهميتها في الدرس الصرفي.
4. تأثر ركن الدين في آرائه بكثير من علماء النحو الأوائل، أمثال الخليل وسيبويه والمازني والمبرد وابن الحاجب، وابن مالك والرضي وغيرهم.
5. ظهر من خلال اعتراضات ركن الدين واستدراكاته تمسكه بالمذهب البصري في الآراء والاستدلال والتعليل والاستشهاد، مع عدم تجاهله للمذهب الكوفي.
6. اتضح أن ركن الدين وافق ابن الحاجب في كثير من الأقوال والآراء، واعترض عليه في عدد ليس بالكثير واستدرك عليه عدداً قليلاً من المسائل.
7. اتضح أيضاً أن ركن الدين قد اعترض في شافيته على عدد من النحويين وليس على ابن الحاجب فقط.
8. اعتمد ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته على الأصول النحوية المعتمدة، وهي: السماع، والقياس، والإجماع.
9. كان ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته يتسم بالميل إلى السهولة والوضوح وعدم التعقيد.
10. اتفق عدد من شراح الشافية مع ركن الدين في كثير من اعتراضاته واستدراكاته الصرفية.
11. انفرد ركن الدين ببعض الاعتراضات؛ مما يدل على اجتهاده وتمكنه في علم التصريف.
12. اتفقت الباحثة مع ركن الدين في عدد من الاعتراضات التي أخذها وخالفته في عدد منها.

المصادر والمراجع

الإبانة في اللغة العربية، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري (511 هـ) العوتبي (العُمَاني الإباضي)،تحقيق عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفيةن، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان الطبعة الأولى.

إصلاح المنطق، ابن السكيت (244هـ)، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

الأصول في النحو،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى.

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية،، مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، 1420هـ.

الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، المكتبة الأزهرية(370هـ)ة للثراث، الطبعة الأولى.

الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ) ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى.

إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1987 م.

البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، تحقيق هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى.

البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـ - 1988 م.

البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ،الطبعة الأولى.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.

تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي(1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الطبعة الأولى.

تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى.

تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967م.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (764هـ)، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى.

تقويم اللسان، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597 هـ)، تحقيق عبد العزيز مطر (أستاذ علم اللغة بجامعتي عين شمس وقطر)، دار المعارف ، الطبعة الثانية ،

التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: 650 هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة 1979 م، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، عني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعةالثانية.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م.

الجنى الداني في حروف المعاني،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (749هـ) المصري المالكي، تحقيق فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاهم، أبو إسحاق المدني - ويكني أيضا: أبا إبراهيم، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، تحقيق محمد رضوان الداية،دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة الأولى.

الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى.

درة الغواص في أوهام الخواص ،القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ،الطبعة الأولى.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة،

ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى.

ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مالك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة الثانية.

ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان –بيروت-الطبعة الأولى.

ديوان طرفة بن العبد، دار صادر –بيروت- الطبعة الأولى.

ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة الثانية.

ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة –بيروت، الطبعة الأولى.

الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (577هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى.

سير أعلام النبلاء،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م

شرح المفصل للزمخشري ،يعيش (643هـ) بن علي بن يعيش (643هـ) ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (643هـ) وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى .

شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، دار القلم – بيروت، الطبعة الأولى.

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م

شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: 715هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي 1425 هـ- 2004م.

شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف -، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

شرح غريب ألفاظ المدونة،الجبي (5هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ) الفارابي ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة.

صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال، القاضي/حسين بن محمد المهدي - عضو المحكمة العليا للجمهورية اليمنية، سُجل هذا الكتاب بوزارة الثقافة، راجعه: الأستاذ العلامة عبد الحميد محمد المهدي، مكتبة المحامي: أحمد بن محمد المهدي.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ

عبدالقادر البغدادي، هدية العافين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت، مكتبة المثنى، 1955م

غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية

غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى.

الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (291هـ)، تحقيق ودراسة دكتور عاطف مدكور، دار المعارف، الطبعة الأولى.

فقه اللغة وسر العربية،عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (429هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة،ابن عابدين (1252هـ)، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (1252هـ) الدمشقي الحنفي،تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الأولى.

في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، الطبعة الأولى.

القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى،تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ،الطبعة الثامنة.

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة.

كتاب الألفاظ،ابن السكيت (244هـ)، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق د. فخر الدين قباوة ،مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل (170هـ) بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (170هـ) البصري، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى.

الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس،إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، المكتبة العصرية، تحقيق عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة الأولى.

الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السراج (316هـ)، مراجعة خير الدين شمسي باشا،دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى.

مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجرات، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،الطبعة الثالثة.

مجمل اللغة لابن فارس (395هـ) ،أحمد بن فارس (395هـ) بن زكرياء القزويني الرازي (666هـ)، أبو الحسين، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية.

المحكم والمحيط الأعظم،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

مختار الصحاح، الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة

المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيبن الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية – بيروت.

المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (709هـ)، أبو عبد الله، شمس الدي، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى.

معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.

المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، الطبعة الأولى.

معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق دكتور أحمد مختار عمر،مراجعة دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (395هـ) بن زكرياء القزويني الرازي (666هـ)، أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى.

المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (610هـ) المُطَرِّزِيّ، دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة.

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت

المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (1407 هـ - 1987م).

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى.

مقامات الحريري ،أبو محمد القاسم بن علي الحريري، مطبعة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى.

المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

الممتع في صنعة الشعر، عبد الكريم النهشلي القيرواني، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، أستاذ اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ،منشأة المعارف، الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

المُنَجَّد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل (309هـ)» ، تحقيق دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، الناشر عالم الكتب، القاهرة ،الطبعة الثانية.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر

النحو الوافي، عباس حسن (1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي (633هـ)، أبو عبد الله، المعروف ببطال ، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم،المكتبة التجارية، مكة المكرمة،الطبعة الأولى.

الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى سنة1393هـ- 1973).

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين ؟؟؟، مكتبة دار الزمان، طبعة أولى سنة1427هـ- 2006م .

الإيضاح في مسائل الخلاف من النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة البصرية، طبعة أول سنة 1424هـ-2003م.

الممتع الكبير في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، طبعة أولى، مكتبة لبنان، بيروت سنة 1996م.

مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، طبعة ثانية، سنة 1405هـ.

إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، طبعة ثانية، سنة 1405هـ- 1985م.

معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، طبعة دار الكتب المصرية (د.ت. ا)